التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية

بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني

جميل هلال

رام الله – فلسطين
٢٠٠٦

Palestinian Political Organizations and Parties:
Issues of Internal and Political Democracy
and National Liberation

Jamil Hilal

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine

ISBN 9950-312-23-X
2006

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Canadian International Development Agency

جميع الحقوق محفوظة
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين
٢٠٠٦

التدقيق اللغوي: عبد الرحمن أبو شمالة

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية
(الآراء الواردة لاتعبر بالضرورة عن الوكالة الكندية)

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتـويات

الجزء الأول: منظور نظري عام ٥

الدور التاريخي للأحزاب السياسية ٥

الأحزاب والديمقراطية الداخلية ١٠

أزمة الأحزاب ١٤

تعدد أنماط النظم الحزبية ١٦

مفهوم الحقل السياسي ٢١

الأحزاب والحركات السياسية كقوى فاعلة في حقل سياسي محدد ٢٢

الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية ٢٣

الجزء الثاني: الأحزاب العربية والمسألة الديمقراطية ٢٧

الخروج من أزمة الأحزاب العربية ٣٣

الجزء الثالث: الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية وإشكالية الديمقراطية السياسية ٣٧

تأثير العوامل الإقليمية والدولية على الحقل السياسي الوطني الفلسطيني ٣٨

أولاً: تعددية حزبية فلسطينية قبل النكبة ٤٢

ثانياً: مرحلة ما بين النكبة، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية: الرهان على الأحزاب والقوى القومية ٤٥

ثالثاً: حركة "حماس" تقتحم حقل منظمة التحرير وحقل السلطة الوطنية ٥١

رابعاً: حال التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ٥٤

خامساً: الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية بعد أوسلو ٥٩

أ. حركة فتح: الحزب الحاكم ٦٤

ب. التيار الإسلامي ٧٦

ج. التنظيمات العلمانية واليسارية ٨٤

الجزء الرابع: بعض السمات العامة للنظام الحزبي الفلسطيني الراهن ٨٩

أولاً: التعددية السياسية سمة من سمات النظام الحزبي الفلسطيني ٨٩

ثانياً: نسبة عالية من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤيد أحد الأحزاب والتنظيمات السياسية ٨٩

ثالثاً: غلبة الهوية الوطنية بسبب استمرار الاحتلال على هوية التنظيمات السياسية ٩١
رابعاً: حاجة عامة إلى تعزيز الحياة الداخلية الديمقراطية وفي العلاقة مع الجمهور ٩٣
خامساً: عوامل وحيثيات لها علاقة بالديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية ٩٤
ملحق الجداول ١٠١
الهوامش والمراجع ١١٤

الجـزء الأول
منظــور نظــري عــام

الدور التاريخي للأحزاب السياسية

شكلت الأحزاب السياسية منذ ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة. وتولت مع الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية والحركات الاجتماعية توجيه عمليات التغيير السياسي والاجتماعي. ويمكن القول، على الصعيد السياسي، إن الحزب السياسي والدولة الحديثة (القومية) ترافقا وميّزا العصر الحديث عن سابقاته. كما تبوأ الحزب السياسي الموقع الرئيسي والوحيد في ممارسة السلطة وإدارة المجتمع في النظم الاشتراكية، كما طبقت في الاتحاد السوفيتي وبلدان أوروبا الشرقية وأماكن أخرى. وفي الواقع لا تغيب الأحزاب السياسية سوى عن نوعين من الدول؛ هما الدول التي تحكمها وتتوارثها عائلات كما هو الحال في معظم دول الخليج، والدول التي تمنع فيها الأحزاب من قبل أنظمة عسكرية أو أنظمة تسلطية أو شمولية، وتدفعها بالتالي إلى العمل السري.

وعلى الرغم من التساؤلات التي باتت تطرح في العقدين الأخيرين حول تراجع دور الأحزاب التمثيلي والتعبوي قياساً بمراحل سابقة، وعلى الرغم، كذلك، من تذمر وخيبة أمل أعداد متزايدة من المواطنين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية من دور الأحزاب الراهن، فإنها حافظت على كونها الأداة الأبرز للتمثيل السياسي، والأقدر على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية. فالنظم السياسية الديمقراطية

تقوم على التنافس بين الأحزاب لتشكيل الحكومة، ويسري هذا على البرلمانات أو المجالس التشريعية، كما يسري على المجالس والهيئات المحلية.

بتعبير آخر، شكلت، ولا تزال، الأحزاب السياسية الركيزة الرئيسية التي تعتمدها النظم الديمقراطية في تداول السلطة. وهذا لا يقلل من دور الاتحادات والنقابات والروابط ومجموعات الضغط القائمة على القضية الواحدة، لكن دور التشكيلات النقابية والاجتماعية والراعية لمصلحة فئة معينة أو قضية واحدة أو هدف محدد واحد، يبقى محدوداً، قياساً للأحزاب والتنظيمات السياسية، من حيث الفئات التي تمثلها، ومن حيث قدرتها التعبوية، ومن حيث الرؤية المجتمعية التي تمتلكها. فبرامج الأحزاب تتناول قضايا متعددة، ولأن الأحزاب هي التي تضع ممثلين لها في السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإن تأثيرها له ديمومة هاتين السلطتين.

الأحزاب السياسية هي أدوات تمثيل وتعبئة. ولأنها تتنافس، في الديمقراطيات السياسية فيما بينها للوصول للسلطة بشكل شرعي –أو هي تسعى، إن لم تكن قادرة على الوصول للسلطة، للتأثير على سياسة الحكومة أو السلطة المركزية (عبر مشاركتها في البرلمان، وعبر إقامة تحالفات أو فعاليات ضاغطة على السلطة)– فإن هذا يحفز المواطنين على الانتساب إليها أو التصويت لممثليها في الانتخابات العامة والمحلية. كما قد يحفزهم كذلك على تنظيم أنفسهم في أحزاب جديدة، أو الضغط لتغيير الأحزاب التي ينتمون إليها أو الانفصال عنها. فليس صحيحاً أن الأحزاب هي دوماً مؤسسات تحظى باحترام شعبي، إذ نجدها في أحيان غير قليلة موضع تساؤل وشك وخيبة أمل.

قد يولّد وجود تعددية حزبية أرضية للاستقرار السياسي، ولكنه يدفع أحيانا إلى نشوء حالة من التغيير السريع في الحكومات، وتحديداً الحكومات القائمة على تحالفات حزبية تكتيكية (بين حزبين أو بين عدد من الأحزاب). ومهما يكن، فإن التعددية الحزبية توفر آلية لإجراء تحولات في النظام السياسي، دون تعريض المجتمع لهزات عنيفة، أو حروب أهلية، أو صراعات تؤدي إلى تفاقم الانقسامات في المجتمع وتغذية نزاعات طائفية، أو دينية، أو إثنية، أو قومية (نزاعات قائمة على انتماءات عمودية)، تعرض وجود الدولة، ككيان سياسي جامع، للخطر. فبالقدر الذي تنمي وتدرب الأحزاب قيادات سياسية حكيمة، تنمي بالقدر نفسه

الإدارة السياسية المسؤولة، وتعزز المشاركة الديمقراطية في المجتمع. فالحكومات تحتاج لتأييد الأحزاب لتنفيذ سياساتها. وهي قد تلجأ في حال فقدانها التأييد الحزبي والجماهيري إلى تخطي السلطة التشريعية، وإلى الاعتماد على الوسائط البيروقراطية والإدارية (وفي بعض الأحيان للوسائل العسكرية والأمنية) لتنفيذ برامجها، الأمر الذي يتولّد عنه نظم ديكتاتورية وتسلطية.

تظهر أهمية الأحزاب في نواحٍ عدة؛ فمن الصعب الحديث عن النظام السياسي لأية دولة أو كيان، دون الحديث عن الأحزاب أو التنظيمات السياسية الفاعلة في تلك الدولة أو الكيان. فالأحزاب، في النظم الديمقراطية، هي المخولة وهي صاحبة الشرعية لتولي السلطة بالطرق التي يحددها القانون. والانتخابات العامة، في العادة، تفترض وجود أحزاب أو كتل سياسية متنافسة، وإلا فقدت مضمونها الديمقراطي الفعلي. وفي معظم الديمقراطيات الليبرالية تحتكر الأحزاب السياسية المواقع المنتخبة في الدولة. كما نجد أن المسؤولين عن صياغة السياسات العامة في هذه الدول هم إما انتخبوا من أحزاب أو تنظيمات سياسية وإما تم تعيينهم من قبل مسؤولين منتخبين. وفي أي نظام ديمقراطي تتخذ الأحزاب مواقف معلنة ومدروسة (في العادة) من القضايا المهمة المطروحة على المجتمع، الأمر الذي يُعطي شكلاً منظماً للآراء، ما يقلل من فوضى المواقف والسياسات، ويضع المواطن أمام خيارات محددة.

يتوفر أكثر من معيار لتصنيف الأحزاب السياسية. من هذه المعايير الانتماء الأيديولوجي الذي يضع الأحزاب على خط طرفيه يسار ويمين. وضمن هذا المعيار تصنف الأحزاب أو التنظيمات السياسية وفق أيديولوجيتها؛ كأحزاب شيوعية، أو اشتراكية، أو ليبرالية، أو برجوازية، أو محافظة ... وهكذا. وهناك معيار أيديولوجي لا يشترط التواجد على خط متصل، بل يصنف الحزب على أساس أيديولوجيته الأبرز، كالشعبوية، أو القومية، أو الوطنية التحررية، أو الدينية الأصولية، على سبيل المثال.

كما تتوفر تصنيفات تعتمد على معايير غير أيديولوجية أو سياسية، بل وفق ما إذا كانت أحزاباً جماهيرية، أم أحزاباً كادرية، أم نخبوية، من حيث درجة التشدد في مقاييس العضوية، ومن حيث حجم القاعدة الحزبية والتأييد الجماهيري. ويعطي البعض اهتماماً لهذا المعيار (حجم القاعدة

الجماهيرية) لما لها من دلالات انتخابية، من حيث توفر الموارد المالية والبشرية لشن الحملات الانتخابية.

وهناك من يصنف الأحزاب وفق الهيكل التنظيمي الذي تعتمده، وبخاصة درجة المركزية أو اللامركزية (أي مدى استقلالية المنظمات المحلية أو الفرعية عن المركز) التي يعتمدها الحزب أو التنظيم السياسي، ووتيرة المؤتمرات الحزبية، وعلاقة التنظيمات الحزبية القاعدية بالجمهور. كما يؤثر وجود تشكيلات مليشية أو عسكرية للتنظيم على بنية التنظيم التراتبية وأسلوب اتخاذ القرار، حيث تميل التنظيمات العسكرية إلى المركزية الشديدة، التي قد يتم التخفيف من شكلها الأوامري من خلال فصل التنظيم السياسي عن التنظيم العسكري.

وهناك من يعتمد تصنيف الأحزاب السياسية وفق أسلوب نشأتها، معتبراً أن مأسسة التنظيم تؤدي إلى تحوله من أداة تحقيق هدف معين إلى شيء قيّم بحد ذاته، وتصبح أهداف التنظيم جزءاً من التنظيم نفسه، بحيث يصعب فصل الأداة عن التنظيم. وبما أن كل الأحزاب عليها أن تتمأسس، بشكل أو بآخر، كي تحافظ على بقائها، يمكن اعتماد درجة مأسسة الحزب أو التنظيم السياسي من معايير التصنيف هذه، لأن الأحزاب تتباين في درجة المأسسة التي ترتبط بدرجة استقلالية التنظيم عن محيطه، وبالتالي درجة تأثيره وتأثره بهذا المحيط. والافتراض هنا أن المأسسة الشديدة للتنظيم توفر درجة من الاستقلالية عن المحيط السياسي والاجتماعي تدفع التنظيم إلى السعي إلى تغيير محيطه، أما المأسسة الضعيفة (كما هو حال الأحزاب الأمريكية)، فتفترض ميلاً إلى التكيّف مع المحيط السياسي والاجتماعي. كما تبرز المأسسة في درجة استقلالية منظمات القاعدة أو المنظمات المحلية أو الفرعية عن المركز، ومدى سيطرة المركز على موارد التنظيم. وكما تبين الحالة الفلسطينية، فإن درجة المأسسة التنظيمية لا تتباين بين تنظيم وآخر فحسب، بل وتتباين بالنسبة للتنظيم نفسه من فترة زمنية وأخرى.

وتشير الأدبيات إلى أن بعض القادة (الذين يوصفون بالكارزماتية أو التاريخية، والأخيرة أدق) يميلون إلى مقاومة مأسسة أحزابهم وتنظيماتهم باعتبارها تهدد سيطرتهم، ومن هنا فإن هذه الأحزاب والتنظيمات، إذا ما تمأسست، فإنها تميل إلى المركزة الشديدة.

تتطلب الأحزاب موارد مختلفة لتصبح أحزاباً جماهيرية، ولتقوم بالنشاطات والفعاليات المختلفة المطلوبة منها كأحزاب، ولتضمن التواصل بين القيادة والقاعدة، وبين الحزب والجمهور، والمشاركة في الانتخابات المحلية والعامة، وتوفير خدمات معينة، والقيام بحملات تعبئة وتهيئة رأي عام ... الخ. ولذا، فهي بحاجة إلى موارد لتكون قادرة على التنافس الانتخابي. فطبيعة الموارد المتوفرة للحزب أو التنظيم السياسي تفرض قيوداً على الحزب، وتوفر له في الوقت نفسه فرصاً إزاء الأشكال التنظيمية وأساليب العمل الممكنة وفق متطلبات كل مرحلة. ويؤثر على الأحزاب والتنظيمات السياسية مصادر مواردها المالية، التي قد تتباين وفق النظام الحزبي القائم. وتتنوع مصادر تمويل الأحزاب لتشمل: الدولة، حيث تتولى دول تأمين موازنات سنوية للأحزاب التي تنجح في الوصول للبرلمان، واشتراكات الأعضاء، وتبرعات من شخصيات ومؤسسات، وهناك دول لا تضع قيوداً على هذه التبرعات، والبعض يضع قيوداً على التمويل من مصادر خارجية، ويشترط البعض كشف مصادر تمويل الأحزاب على اختلافها، واستثمارات الحزب الخاصة، وريع نشاطات يقيمها الحزب، وما قد يتوفر من بيع منشوراته، وتستقطع بعض الأحزاب من رواتب موظفيها في المناصب العامة، ومن ممثليها المنتخبين في الهيئات التشريعية.

تستند أهمية تمويل الأحزاب إلى اعتبارين رئيسين: يستند الاعتبار الأول إلى ما يوفره حجم تمويل حزب ما من إمكانيات توسيع قاعدته الاجتماعية (عبر تقديم خدمات، وتنظيم نشاطات، والصرف على حملات للدعاية لبرنامجه ولمرشحيه، ولإصدار صحف ومجلات، ومحطات إذاعة وتلفزيون خاصة بالحزب، وتمويل فرق رياضية وأندية، ... الخ). ويستند الاعتبار الثاني إلى كون مصادر التمويل وحجمها تحدد مدى الاستقلالية التنظيمية والسياسية والبرنامجية والأيديولوجية للحزب.

لقد تنوعت مصادر تمويل التنظيمات السياسية الفلسطينية، المنضوية في إطار منظمة التحرير، حسب المراحل التي مرت بها المنظمة. لكن الملاحظ أن الاشتراكات والتبرعات غير المشروطة من الأعضاء والمؤازرين كانت ضئيلة ولا تكاد تذكر، كما أن منظمة التحرير تولت تقديم موازنة شهرية للفصائل الفلسطينية، ولا تزال تقوم بذلك وإن باتت متقطعة وغير ثابتة من حيث القيمة، وتحديداً بعد حزب الخليج في العام ١٩٩١، حيث عاقبت

الدول الخليجية منظمة التحرير على مواقفها من الحرب بقطع المساعدات عنها وعن فصائلها. كما تراجعت مساهمات الدول العربية للفصائل الفلسطينية بعد إخراج المنظمة من بيروت العام ١٩٨٢، وتراجع دور المنظمات ذات الامتداد العربي (كالصاعقة، وجبهة التحرير العربية)، أو التي اعتمدت بشكل كبير على مساعدات الأنظمة العربية.

الأحزاب والديمقراطية الداخلية

لا يستوي الحديث عن التحول الديمقراطي في بلد ما دون تناول نظام الأحزاب (النظام الحزبي) القائم في ذلك البلد. فالنظام الحزبي يحدد إمكانيات النظام السياسي واحتمالاته المستقبلية، وتحديداً إن كان النظام السياسي قائماً على تعددية حزبية وعلى انتخابات عامة دورية ونزيهة. ولأن عملية اختيار القيادات السياسية تتم، عادة، عبر الأحزاب أو التنظيمات السياسية، فإن طبيعة التنافس بين هذه تحدد نوعية القيادات السياسية في النظام المعني. فحيث تتمتع الأحزاب بالشرعية، تتم صياغة وطرح مطالب الأطراف والفئات الاجتماعية المختلفة من خلال الأحزاب المشاركة في الانتخابات. يحدد الأسلوب الذي تعتمده الأحزاب في صياغة برنامجها السياسي، وفي صياغة خطابها السياسي حول الصراعات المجتمعية الداخلية وحول العلاقة مع القوى الخارجية، ودور الحزب المعني في تعزيز أو تقويض فرص استقرار الديمقراطية السياسية في البلد المعني. فبرنامج الحزب هو الوجه العلني للحزب لأنه يصاغ بهدف اجتذاب جمهور معين، وبهدف استقطاب التأييد لأعضاء الحزب المرشحين في الانتخابات العامة. لكن أيديولوجية الحزب المدونة في وثائقه ليست دائماً المحدد الرئيس لسلوك أو مواقف الحزب أو التنظيم السياسي اتجاه الأحداث اليومية: فأحياناً تتحكم التوجهات الشعبوية أو القومية أو الدينية للحزب أو التنظيم السياسي في تحديد ردود فعله كما تصدر البيانات والمواقف اليومية.

في الأدبيات حول الأحزاب السياسية نظرية تقول إن الحزب كمؤسسة يميل لإعادة إنتاج نفسه بشكل مستقل، لحد ما، عن المصالح أو الأهداف الاجتماعية التي قام من أجلها. وتفسر ذلك بالقول إن الحزب يصبح مشخصاً في كادره المتفرغ، أي في بيروقراطيته (وقيادته البرلمانية إن

كان له تمثيل برلماني منتخب). وترى أنه يتولد للكادر الحزبي المتفرغ وممثلي الحزب البرلمانيين مصالح تختلف عن مصالح القاعدة الحزبية (غير المتفرغة والمنخرطة في مؤسسات المجتمع)، وعن مصالح الجمهور أو الطبقة أو المجموعة التي يدعي الحزب تمثيلها، لأن التأثير الحازم على سياسة الحزب يعود للمتفرغين من أعضاء الحزب وممثليه البرلمانيين أو في الهيئات الوطنية. ويرى البعض أن المؤسسة الحزبية، وتحديداً في الأحزاب الجماهيرية سرعان ما تتحول إلى مؤسسة غير ديمقراطية يحكمها "قانون حديدي" يولّد قلة من الأشخاص تتحكم في القرار السياسي والتنظيمي والمالي. وتستند هذه النظرية إلى مقولة أن نمو التنظيم يؤدي دون محالة إلى "أوليغاركية" أو حكم الأقلية. وهذا يتم على الرغم من وجود نصوص في اللوائح الداخلية على الديمقراطية الداخلية، ومشاركة جميع أعضاء الحزب في تحديد سياسته، وفي الانتخابات من أدنى إلى أعلى. وترى هذه النظرية أن لحظة تحول التنظيم من الديمقراطية المباشرة، ولحظة بدء مأسسته لتنفيذ مهام مختلفة، فإن الأفراد الذين يحتلون مناصب عليا في التنظيم، سرعان ما يسيطرون عليه. وعلى الرغم من بقاء التنظيم ديمقراطياً في النظرية، فإن القرارات لا تعود تتخذ، فعلياً، بشكل ديمقراطي.

ولكن، ومهما كان هناك من نزوع نحو السيطرة من قبل النخبة المتربعة على رأس الهرم التنظيمي لأحزاب أو تنظيمات جماهيرية، فإنه يجدر الانتباه إلى أن هذه السيطرة ليست دائماً موحدة. ففي العادة، نجد تباينات في الرؤى والتوجهات بين النخبة السياسية أو الحزبية. كما نجد، في معظم الأحزاب، وفي معظم الفترات، أجنحة وتكتلات أو ميولاً متباينة (سياسية، وأيديولوجية، وإستراتيجية). وهذه الانقسامات أو التوجهات المتباينة داخل التنظيم تقلل، إلى حد ما، من سيطرة النخبة وتحكمها. وقد تقود إلى الانشقاق، وهي ظاهرة شهدتها الحالة الفلسطينية. كما يلاحظ أن الأحزاب التي لها ممثلون منتخبون في البرلمانات أو الهيئات الوطنية، فإن هؤلاء الممثلين المنتخبين سرعان ما ينزعون للاستقلالية عن القيادة التنظيمية للحزب، واستخدام هذه الاستقلالية للتأثير على علاقاتهم مع أصحاب المناصب الحزبية. بتغبير آخر، تبقى السيطرة على التنظيم موضع صراع أو تنافس بين النخبة، بحيث لا يصعب القول إن الوضع في الأحزاب ذات العضوية الجماهيرية يتلخص في وجود قلة موحدة

مسيطرة في مواجهة جمهور من الأعضاء المهمشين. وهناك إجراءات تتخذها بعض الأحزاب مثل القيادة الدوارة (أي التي يتناول عليها مجموعة من الأفراد)، وتحديد سقف زمني لمدة تولي مناصب قيادية أولى، والإصرار على انتخابات دورية منتظمة لمنع تجذّر قيادة متنفذة. إحدى مشكلات التنظيمات السياسية الفلسطينية هي ندرة المؤتمرات التنظيمية، وغياب أنظمة لتدوير القيادة ومنع شخصنة التنظيم باسم أمينه العام أو زعيمه الذي لا يتغير إلا بالوفاة أو الانشقاق.

لكن نظرية " تحكم الأقلية " في المؤسسات الحزبية تملك قدراً من الصحة، من حيث أنها تسلط الضوء على حقيقة أن التنظيم ليس أداة محايدة في نقل المطالب والمواقف من أدنى إلى أعلى لسببين: الأول أن التنظيم سرعان ما ينمي حياة خاصة به، بحيث يصبح بقاؤه هدفاً منفصلاً عن الأهداف النهائية لأعضاء التنظيم أو الحزب. وربما كان هذا هو السبب وراء فشل توحد التنظيمات الفلسطينية ذات البرامج الديمقراطية والسياسية المتقاربة في إطار تنظيمي واحد، على الرغم من بروز ظروف موضوعية مواتية لذلك، وعلى الرغم، كذلك، من الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتحقيق هذا الهدف. أما السبب الثاني، فيتمثل في حقيقة أن وصول قياديي الحزب لموارد التنظيم (بما في ذلك المعلومات والعلاقات مع القوى الأخرى، وضمان توفير المستلزمات الحياتية اليومية لهؤلاء القياديين وأسرهم) أسهل من وصول الأعضاء العاديين لها. ولذا، فإن احتمال أن تأتي المبادرات السياسية والإستراتيجية من القيادات الحزبية أكبر من احتمال أن تأتي من الأعضاء العاديين. بتعبير آخر، يوفر التنظيم السياسي امتيازات للذين في مواقع قيادية تمكنهم من استخدام موارد التنظيم. لكن هذا لا يعني انعداماً كلياً ودائماً لتأثير الأعضاء على قيادة الحزب. فالأحزاب تتباين في درجة ممارستها للديمقراطية الداخلية المؤثرة.

لكن مهما حملت الأحزاب من ميول لإعادة إنتاج نفسها وفق آليات تنظيمية داخلية تمنح القيادة سلطات وامتيازات واسعة، فإن الملاحظ أن قلة هي الأحزاب التي استطاعت أن تحافظ على حيويتها أو حتى الاستمرار في البقاء، ومن الملاحظ أن أحزاباً جديدة تظهر، وقد تصبح في فترة زمنية قصيرة نسبياً أحزاباً قوية، كما حدث في أوروبا الشرقية بعد انهيار نظمها الاشتراكية، وكما حدث في بعض الدول الغربية نفسها (إيطاليا

وغيرها)، وكما هو الحال فلسطينيا. فالأحزاب كغيرها من الظواهر السياسية والتنظيمية مفتوحة أمام التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وهذه تؤثر أول ما تؤثر على تكوين ومصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة التي تشكل قاعدة الأحزاب السياسية وجمهورها.

ليس من السهل وضع إجراءات ومنظومة ممارسات تعزز من الديمقراطية الداخلية في الأحزاب السياسية. فهذه عملية معقدة نوعاً ما. فمنح استقلالية في اتخاذ القرار للوحدات المحلية، على سبيل المثال قد يقلص من سلطة الهيئات المركزية، لكنه قد يخلق مخاطر نشوء "إقطاعيات" محلية، أو من تعزيز النزعة المحلية، وهذه وتلك قد لا يكون من السهل على الأعضاء العاديين تفكيكها. فاللامركزية ليست هي الديمقراطية، وأحياناً كثيرة قد تعيق الديمقراطية في الممارسة. فالشكل الذي يأخذه التنظيم الحزبي يعتمد، إلى حد كبير، على خصوصية الشروط التي تحيط بعمله. ومن هذه الشروط درجة القمع التي يواجهها، وبالتالي درجة علانية أو سرية التنظيم، وحجم وحداته القاعدية، وطبيعة الصلات بين المستويات المختلفة (وعدد هذه المستويات)، وأساليب التجنيد... الخ. ويحتاج الحزب الذي وصل للحكم عبر الانتحاب الديمقراطي إلى أن يقوم بدور الإشراف على سياسيات الحكومة وتنفيذها لكي يحافظ على تماسكه التنظيمي واتساعه الجماهيري، وكلاهما يتطلب درجة من الديمقراطية الداخلية. كما عليه أن يحافظ على استقلاله عن الجهاز التنفيذي للسلطة، فأي حزب حاكم في النظام الديمقراطي مرشح لأن يعود للمعارضة. ويصعب على الأحزاب الحاكمة التي لا تسمح لأحزاب غيرها بالوجود والتنافس المشروع، أن تمارس الديمقراطية الداخلية لدرجة مقبولة، بحكم اندماج الهيكلية الإدارية الدولانية أو السلطوية بالهيكلية الحزبية، وبسبب اشتراط العضوية للمنصب الحكومي.

كما أن على الأحزاب التي تنشط في أنظمة ديمقراطية قابلة للارتداد أن تحافظ على درجة من المرونة التنظيمية، بحيث إذا انهار النظام، لسبب أو لآخر، يكون التنظيم قادراً على استخدام موارده المختلفة وفق متطلبات الوضع الجديد. وهذا يصح في حال انفتاح النظام على الديمقراطية الليبرالية، وإتاحته المجال للانتخابات الحرة التنافسية، وهنا كذلك على التنظيم أن يتمتع بدرجة كافية من المرونة تسمح بتحوله إلى قوة انتخابية.

تقوم الأحزاب أو التنظيمات السياسية، والدولة (بمؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والحركات الاجتماعية على أنواعها (الاتحادات، والنقابات المهنية، بشكل خاص) والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية، بتحديد تضاريس ومناخ الحقل السياسي لمجتمعاتها، وما يدخل عليه من متغيرات. وتأتي أهمية الأحزاب والتنظيمات السياسية ليس فقط من كونها تعكس، بمجموعها، إلى حد كبير، سمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل وكذلك لدورها (وهذا يسري على الدولة) في التأثير على بنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. فالأحزاب والتنظيمات السياسية قوى فاعلة أساسية، لا يستقيم فهم النظام السياسي في بلد ما ومدى وأسباب نجاح أو فشل الديمقراطية فيه دونها. فدون أحزاب يصعب قيام أو ثبات ديمقراطية سياسية.

من المقاربات التي تطرح حول الأحزاب السياسية تلك التي تنظر إلى الحزب كفاعل سياسي يقوم بتكييف أيديولوجيته بما ينسجم مع آراء وقيم وتطلعات جمهوره المحتمل. في حين ترى مقاربة أخرى أنه على الرغم من قدرة الأحزاب على التأقلم مع المتغيرات المحيطة بها، فإنها " تبقى أسيرة لتاريخها كمؤسسة "؛ أي أن بعض الجوانب الأيديولوجية التي تأسس عليها الحزب تبقى فاعلة حتى بعد أن تكون الظروف التي تشكلت فيها هذه الأيديولوجية قد اختفت أو تغيرت، وأن تاريخ الحزب يحدد كيفية تأقلمه عندما يكون قادراً أو مضطراً على ذلك.

أزمة الأحزاب

لا يعني التنويه بأهمية الأحزاب للحياة الديمقراطية السياسية تجاهل المشكلات التي باتت تواجهها الظاهرة الحزبية في العالم، بما في ذلك أحزاب الدول العريقة في الديمقراطية الليبرالية، مثل بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، واليابان، وغيرها، من استنكاف معدلات عالية من الجمهور والمواطنين عن الانتماء لأحزاب سياسية، ومن تراجع التأييد في هذه البلدان وغيرها للأحزاب الحاكمة، وتحديداً بعد انتهاء فترة الحرب الباردة. فعلى سبيل المثال، ذكر ٢٠٪ فقط من الشباب في بريطانيا، في العام ٢٠٠٤، أنه يرتبط بحزب سياسي، في حين كانت النسبة ٤٠٪ قبل ذلك بعشر سنوات. ويلاحظ نمو شعور غير مطمئن في هذه البلدان

لقيمة ودور الأحزاب ونشاطاتها، وإلى تراجع الثقة في دوافع السياسيين الحزبيين. كما أن انهيار الأنظمة الاشتراكية في أوروبا أثار تساؤلات حول قدرة الأحزاب –مهما استأثرت بالحكم ومقدرات المجتمع– على السيطرة على الدولة على المدى البعيد.

وفي العديد من الدول العربية التي تسمح بأحزاب سياسية، نجد أن نسبة المواطنين البالغين الذين ينتمون لحزب سياسي محدودة جداً لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة. ولا شك بأن وجود نحو ١٦٪ من الأفراد (١٦ عاماً فما فوق) الذين اعتبروا أنفسهم (العام ٢٠٠٤) مرتبطين بأحزاب سياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووجود نسبة أعلى (نحو الثلثين) تؤيد أحد التنظيمات السياسية الفلسطينية يشكل، ربما، حالة استثنائية بين الدول العربية، بحكم الحالة الوطنية التي يعيشها الفلسطينيون، والظروف السياسية والاقتصادية والمعيشية التي تحيط بهم في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال العسكري والاستيطاني ونظام التمييز العنصري، وإجراءات هذا الاحتلال الذي زاد وتيرتها القمعية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية. لكن حجم التأييد العام للتنظيمات السياسية لا يعني أن الجمهور الفلسطيني على تواصل مع الأحزاب والتنظيمات السياسية التي يؤيدها أو أنه يشترك أو يستشار في عملية صنع سياسات هذه الأحزاب والتنظيمات. وسأعود إلى هذا الموضوع لاحقاً.

ويرتبط التراجع في تأييد الأحزاب السياسية بالتحولات التي شهدها العالم في العقود القليلة الماضية والمظاهر المختلفة التي اتخذتها العولمة، وتحديداً في مجال المعلومات (عبر البريد الإلكتروني) والأتمتة، والاتصالات واتساع دور وسائل الإعلام المرئية، والتحولات في البنى الاقتصادية في دول الشمال والجنوب على حد سواء، بعد سيطرة اقتصاد السوق الحرة، بصبغته الليبرالية الجديدة، على مناحي الحياة المختلفة، ووضع الفرد في مواجهة تقلبات وتداعيات هذه السوق، دون أن يكون للأحزاب أو الحكومات ما يحمي المواطن من أثار هذه السوق. وله علاقة بعلاقة المواطن بالحكومة، وبدور الأحزاب في صنع السياسة، وفي تدني إشراك المواطن في بلورة التوجهات والسياسيات التي تتصل بحياته اليومية ومستقبله ومستقبل أسرته.

تعدد أنماط النظم الحزبية

يشير النظام الحزبي إلى مجمل شبكة العلاقات (الرسمية وغير الرسمية، العلنية والسرية) التي تقوم بين الأحزاب في الحقل السياسي الواحد (الدولة، أو السلطة السياسية الواحدة). ويجري في العادة تحديد العوامل التي تؤثر على دور الأحزاب وسمات النظم الحزبية وفق مدرستين فكريتين أو مقاربتين رئيسيتين؛ تركز الأولى على العوامل الاجتماعية البنيوية في تفسير خصائص النظام الحزبي، وتركز الثانية على الأبعاد المؤسساتية للنظام الحزبي.

تعطي المقاربة الأولى أهمية خاصة للأبعاد الاجتماعية البنيوية في تحديد سمات واتجاهات تحول النظام الحزبي، وتهتم بشكل خاص بطبيعة الانقسامات القائمة في المجتمع، سواء على صعيد الطبقات الرئيسية، أم على صعيد الانقسامات الإثنية والجهوية والقومية والدينية والطائفية. ويرى هذا التوجه أن الانقسامات داخل المجتمع تؤثر على تشكيل وبرامج الأحزاب، انطلاقاً من مصالح ورؤى الفئات التي تتولى تمثيلها أو تسعى إلى تمثيلها. فعلى سبيل المثال، يرى البعض أن وجود حزبين رئيسيين في بريطانيا يعود إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين، وليس، بالأساس، للنظام الانتخابي المعتمد (نظام الدوائر ذات الصوت الواحد ونجاح المرشح صاحب أكثرية الأصوات). كما يشير أصحاب هذه المدرسة إلى تأثير تعدد الانتماءات أو الانقسامات في المجتمع على احتمال نشوء وتبلور أحزاب عدة ترعى مصالح الفئات المختلفة المكونة للمجتمع. ويرى هؤلاء أن الحركات السياسية في المستعمرات (وبعضها أخذ سمات الأحزاب السياسية) ركزت على التناقض الرئيس مع القوى الاستعمارية، وليس على الانقسامات داخل المجتمع المستعمر؛ لأن هذا هو الأنجع تعبوياً، والأنجع في وراثة الدولة بعد الاستقلال السياسي. وهذا تشخيص يسري على التنظيمات السياسية الفلسطينية.

تركز المقاربة الثانية على دور المؤسسات التي يتم من خلالها توسيط الصراعات السياسية. وتعطي هذه المقاربة اهتماماً خاصاً للنظام الانتخابي؛ نظام الأغلبية البسيطة، أو نظام التمثيل النسبي، أو النظام المختلط (ووفق أية نسب)، والنظام القائم على دوائر عدة، أو القائم على دائرة واحدة، ونسبة عتبة الحسم... الخ. كما تعير اهتماماً خاصاً لبنية

مؤسسات الدولة ودورها، ولنظام الحكم (رئاسي، برلماني، أو مختلط) في تحديد نتائج الفعل السياسي. كما يوسع البعض اهتمامه ليشمل تأثير المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على النظام الحزبي.

ويركز اتجاه ثالث على دور وسلوك القيادات السياسية، ولكيفية استثمارها للانقسامات داخل المجتمع بما يخدم وصول أحزابها وتنظيماتها للحكومة، بحيث يتم اعتبار بعض الانقسامات مهمة، واعتبار أخرى غير مهمة أو أقل أهمية. أي يعطي بعض الباحثين اهتماماً خاصاً إلى مساعي قادة الأحزاب والقادة السياسيين بشكل عام للتركيز على تلك الجوانب المجتمعية التي يعتقدون أنها الأفضل في خدمة هدف إيصال أحزابهم للسلطة منفردة أو عبر تحالفات مع أحزاب أخرى. صحيح، يقول هذا الاتجاه، أن القادة السياسيين ينشطون في مجتمع محدد السمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أنهم على الرغم من ذلك، ومهما كانت طبيعة الانقسامات في مجتمعهم، فإنهم يبقون بحوزتهم أكثر من خيار، وخيارهم يؤثر على السياسة، كما يؤثر المجتمع نفسه على أسلوب العمل السياسي.

لذا، نجد ميلاً عند علماء السياسة (وتحديداً في الولايات المتحدة)، خلافاً لما هو سائد بين علماء الاجتماع، للاهتمام الشديد بتأثيرات عملية التنافس الدوري بين التنظيمات السياسية على برامج وآليات عمل وبنية الأحزاب والعلاقات فيما بينها، أي على ما يمكن تسميته بالنظام الحزبي. ويرى هؤلاء أن هدف الأحزاب والتنظيمات السياسية وتكتلاتها يصبح، في ظل وجود تنافس على مقاعد البرلمان وعلى المجالس المحلية، كسب أكبر قدر من الأصوات لتحويلها إلى مقاعد في الهيئة التشريعية، أو البرلمان، أو المجالس المحلية، وصولاً إلى السيطرة على الحكومة، أو المشاركة في هذه السيطرة. ومن هنا تأتي أهمية الاهتمام الذي يوليه هؤلاء للنظام الانتخابي.

لا شك في أهمية الدور الذي يلعبه توازن القوى بين الطبقات الاجتماعية وتحالفاتها في تفسير التجارب المختلفة للدمقرطة السياسية. كما أن إعطاء اهتمام للانقسامات الاجتماعية أو الإثنية أو الدينية أو غيرها لا يعني إهمال سياقات أخرى. فالأحزاب السياسية تبرز كصاحبة دور حاسم في تشييد وترسيخ الديمقراطية. والأحزاب القوية ضرورية لتمثيل الطبقات أو الفئات الاجتماعية الواقعة تحت الاستغلال أو القمع أو التمييز، وتحويل الدفاع عن مصالحها إلى قوة ضغط من أجل الديمقراطية والمساواة. وبعد تشييد الديمقراطية، يصبح دور النظام الحزبي حاسماً

في صياغة الصراع من أجل مصالح الطبقات الاجتماعية الرئيسية، وبالتالي منع أي منهما من اعتماد بدائل تسلطية.

تقترح الأدبيات[١] المعنية بالموضوع تصنيف النظم الحزبية وفق العوامل التالية (وهي تستخدم لتمييز نظام حزبي عن آخر):

(١) عدد الأحزاب السياسية الناشطة في المجتمع.
(٢) أيديولوجيات الأحزاب المكونة للنظام الحزبي، وما تعكسه من درجة الاستقطاب الأيديولوجي في المجتمع.
(٣) درجة مأسسة النظام الحزبي (أو درجة تغلغل الأحزاب والتنظيمات السياسية في المجتمع). فالمأسسة الضعيفة للنظام الحزبي يرافقها تخبط في نمط التنافس والتحالف بين الأحزاب، ويرافقها ضعف في تجذّر أو تغلغل الأحزاب في المجتمع (وبالتالي سرعة ظهور وتلاشي الأحزاب)، وتدني مشروعية أو مصداقية الأحزاب بين المواطنين.
(٤) موقف الأحزاب أو التنظيمات السياسية من شرعية النظام.

وفي حال وجود تنظيمات لا تعترف بشرعية النظام (كالأحزاب الشيوعية حتى بدايات السبعينيات في دول أوروبا الغربية وغيرها من الدول الرأسمالية، وكما هو الحال بالنسبة للأحزاب الأصولية في بعض دول المنطقة)، يصعب إشراك هذه في الحكومة لما يعنيه هذا من القبول بالتشكيك في شرعية النظام. كما يصعب على هذه الأحزاب الانضمام للحكومة لما يعنيه من ازدواجية بين خطابها وبين ممارستها. على كل الأحوال، يساهم الاعتراف بشرعية النظام السياسي في استقرار النظام الحزبي، وفي إدخال تحول على الحقل السياسي. لذا، ينبغي النظر باهتمام إلى موقف حركتي حماس والجهاد وبعض التنظيمات اليسارية، وما دخل أو قد يدخل على مواقفها من متغيرات اتجاه السلطة الفلسطينية منذ الانتخابات العامة في العام ١٩٩٦، والانتخابات العامة في العام ٢٠٠٥، لما لهذا من تأثير على دمقرطة النظام الفلسطيني.

يركّز بعض علماء الاجتماع اهتمامه ليس على عدد الأحزاب الفاعلة في المجتمع، بل أيضاً على حجم التأييد لهذه الأحزاب (مدى تغلغلها في مؤسسات وحياة المجتمع)، وبالتالي قدرتها التنافسية أو الائتلافية أو قدرتها الابتزازية (كما تفعل بعض الأحزاب الصغيرة مستغلة الحاجة إليها لتشكيل حكومة أو تمرير قانون في البرلمان)، للوصول أو المشاركة

في الحكم عبر انتخابات دورية نزيهة. ويتحدد النظام الحزبي بمجموعة الأحزاب أو التنظيمات السياسية التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل مقنن نوعاً ما، أي وفق قوانين وأحكام أو مواثيق تحدد أسس العلاقة بينها وأشكال تنافسها. وبالطبع، فإن وجود قوانين وأحكام (مشرعة أو متوافق عليها) لا يعني أنه لا يتم تحديها والصراع من أجل تغييرها. فقوانين اللعبة السياسية قوانين قد تخضع للتفاوض والمناورة وعرضة للتغيير بشكل متواصل وفق موازين القوى داخل الحقل السياسي، ودرجة المأسسة للنظام الحزبي. فغياب المأسسة يفتح الباب لفوضى سياسية، ولانعدام الحدود الدنيا من الاستقرار السياسي، ويحول دون تجذّر الأحزاب في المجتمع، ويولد تردداً عند المواطن في منح النظام شرعية ومصداقية. كما قد تؤدي المأسسة الشديدة إلى تعطيل عمليات التغيير؛ كونها تدفع النظام للتكلس والجمود.

وتصنف النظم الحزبية إذا ما استثنينا نظام الحزب الواحد أو نظام الحزب–الدولة (حيث لا يسمح سوى لحزب وحيد للحكم أو لائتلاف يسيطر عليه حزب رئيسي، هو الحاكم الفعلي، كما كان عليه الوضع في الدول الاشتراكية، وكما في بعض بلدان في العالم الثالث، كما في سوريا على سبيل المثال) كالتالي:

(١) نظام الحزبين اللذين يتناوبان على الحكم (على سبيل المثال؛ الولايات المتحدة، وبريطانيا، على الرغم من تباينات مهمة بينهما)، ويرى البعض الحاجة لتصنيف من نوع حزبين ونصف، لما يطرحه وجود حزب ثالث من احتمالات ائتلافية.

(٢) نظام يقوم على تعددية حزبية معتدلة (أي تعددية حزبية مع استقطاب أيديولوجي متدنٍ، كما هو الحال في العديد من الدول الاسكندنافية).

(٣) تعددية حزبية استقطابية (حيث تتسم هذه التعددية بأيديولوجية حادة، أو بوجود مسافات متباعدة بين أيديولوجيات الأحزاب المتنافسة، كما هو الوضع الراهن في إسرائيل).

(٤) هيمنة لحزب واحد (أي نظام ينجح فيه حزب واحد في كسب أغلبية المقاعد في البرلمان بشكل متكرر لفترة مديدة زمنياً، كما كان الحال بالنسبة لحزب العمل الإسرائيلي منذ تأسيس الدولة وحتى العام ١٩٧٧).

طبعاً، تفترض هذه التصنيفات وجود نظامي انتخابي يتيح للأحزاب أو لكتل ائتلافية التنافس الدوري الحر للوصول للبرلمان وللسلطة التنفيذية. فعدد الأحزاب الفاعلة في النظام يتحدد وفق عدد الأحزاب التي تنجح في إيصال ممثل لها أو أكثر للبرلمان أو المجلس التشريعي أو مجلس الشعب. ويقاس حجم كل منها بعدد أعضائه في البرلمان المنتخب (أو نسبة الذين صوتوا لكل منها من مجموع المصوتين). على كل الأحوال، سنرى لاحقاً مدى الفائدة من هذه التصنيفات في الوضع الفلسطيني الناشئ بعد قيام سلطة فلسطينية محدودة الصلاحيات.

ترى هذه الورقة أنه لا يمكن تحديد النظام السياسي بمعزل عن البنية الاجتماعية والطبقية، وبمعزل عن التاريخ السياسي للمجتمع المعني، وعن التحديات التي تواجهه. فالقوى السياسية الفاعلة في أي حقل سياسي وطني (أو دولاني) هي التي تشكل نظامه السياسي. وهي تستند في هذا إلى ما راكمته من رأسمال بشري واجتماعي (من كوادر ومؤسسات ومؤيدين وجمهور صديق)، ورأسمال اقتصادي (من اشتراكات واستثمارات ومنح ومساعدات دورية، وريع من نشاطات ...) تستثمره ليس فقط في تمويل حملاتها الانتخابية، بل وفي تمويل إعلامها (صحف، ومجلات، وبوسترات، وإذاعة، وتلفزيون) ومكاتبها ونشاطاتها، ومن رأسمال معرفي وثقافي تستثمره في تحليل الواقع وتطوير بنيتها الفكرية والبرلمانية والتنظيمية، وفي دورها الثقافي لتفعل في المجتمع من موقع المواكب لما يجري من تحولات فيه وفي محيطه وفي العالم.

أي هناك ضرورة لموضعة النظام السياسي في سياقه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهناك ضرورة لتجنب اختزال النظام السياسي لمجرد نظام الحكم (رئاسي، برلماني، أو مختلط). فهذا مكون مهم ورئيس في أي نظام سياسي، لكنه لا يستقيم دون ربطه بالنظام الحزبي القائم أو الذي في طور التشكل، وبما يرتبط بهذا النظام من علاقات بين التنظيمات السياسية ومن قوانين وتنافس. كما يجدر الفصل المفاهيمي بين الكيان السياسي (الدولة، السلطة) بما هو تعبير عن كيان سياسي يتمتع، في العادة، بسيادة تتجلى في القدرة على سن القوانين وتغييرها، واحتكار شرعية اقتناء واستخدام العنف (ممثلاً بالشرطة والجيش وأجهزة الأمن

الأخرى) ومنح المواطنة أو حجبها ومنع الهجرة أو تسهيلها، ويملك رموزاً مثل العلم والنشيد والعملة وجواز السفر ... الخ، وبين نظام الحكم أو النظام الحزبي أو النظام السياسي الذي يحتويه الكيان السياسي أو الدولة. وتتباين وظائف الدولة وفق المرحلة والإمكانيات والفلسفة التي تقوم عليها أو تتبناها. فوظائف الدولة قد تتوسع أو تضيق وفق متغيرات في ميزان القوى الداخلي، ومتغيرات الظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها.

مفهوم الحقل السياسي

ربما يسهل مفهوم "الحقل" كتشخيص المجال السياسي الذي تولده الدولة الحديثة أو الأحزاب أو التنظيمات السياسية، وذلك لتفادي الرؤية الميكانيكية للسياسة التي قد تستوحى من مفاهيم كالنظام السياسي، أو النظام الحزبي، أو نظام الحكم. فالحقل السياسي، كما هو الحال في حقول أخرى كما في الشعر أو الرواية أو الزّيّ أو الطب أو السينما وغيرها، يشير إلى مجال سياسي (في العادة دولاني أو يسير باتجاه دولاني) له لغته ومفرداته وهمومه وقضاياه، وله قوانين لعبة يحددها طرف مهيمن أو أطراف مهيمنة أو متفق عليها بين كل اللاعبين في الحقل، وهي قوانين وأعراف تحدد مضمون السياسة والأسس التي تقوم عليها ومن يشارك أو لا يشارك في صنعها. كما نجد في الحقل السياسي (كما في الحقول الأخرى) قوى تتصارع وتتحالف وتناور وتتفاوض (الأحزاب والتنظيمات السياسية ومجموعات الضغط) بشكل دائم، لتغيير قوانين اللعبة بينها (وفق موازين قوى جديدة). كما نجد أن قوى جديدة تسعى دائماً لاقتحام الحقل ونيل شرعية العمل فيه، في حين تسعى قوى أخرى لتغيير مواقعها في الحقل إزاء القوى المقررة في الحقل، وهي القوى التي تصارع من أجل الحفاظ على موقعها المقرّر. ولذا، قد تخرج قوى من الحقل بفعل فقدان التأثير والوزن أو لهزيمتها من قوة أخرى أو لاندماجها في إطار سياسي جديد. كما نجد أن لغة الحقل قد تتغير تبعاً لتغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية في المجتمع، وتبعاً لمتغيرات في اصطفاف القوى الإقليمية والدولية، وتبعاً لتأثيرات المراكز الدولية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، كالتي باتت تدرج تحت مسمى العولمة.

الأحزاب والحركات السياسية كقوى فاعلة في حقل سياسي محدد

ليس من السهل وضع تعريف للحزب السياسي على الرغم من أن الجميع قادر على التمييز بين الحزب السياسي وبين النقابة أو الاتحاد أو الرابطة، والتمييز بين الحزب وبين المنظمة الخيرية والمنظمة غير الحكومية، وبينه وبين الشركة أو البنك، وبينه وبين الغرفة التجارية أو اتحاد الصناعيين، وبينه وبين مؤسسة حكومية. وعلى الرغم من ذلك، ليس من السهل وضع تعريف واضح للحزب أو التنظيم السياسي. فلا يكفي القول إن الحزب السياسي هو مؤسسة تسعى لحشد مجموعة من البشر بهدف استلام وممارسة السلطة في دولة. ذلك لأن بعض الأحزاب قد تستهدف إنهاء وجود دولة قائمة أو تغييرها وليس ممارسة السلطة داخلها. وبعض الأحزاب قد يهدف إلى الوصول إلى دولة مستقلة. وبعض الأحزاب يفضل البقاء في المعارضة، وأحزاب أخرى تدرك أن لا حظ لها في الوصول للسلطة لكنها تبقى تطمح في التأثير على سياسة الدولة، أو في المشاركة في ائتلاف حاكم. كما ليس صحيحاً تماماً أن الأحزاب تستخدم دوماً أساليب مشروعة للوصول لأهدافها. فأحزاب عديدة دخلت في صراعات مسلحة مع أنظمة حاكمة (بما في ذلك في المنطقة). كما قد تلجأ الأحزاب أو الحركات السياسية أحياناً إلى تشكيل أجنحة عسكرية (ايرلندا، ولبنان، والعراق، والجزائر، والسودان، على سبيل المثال).

كما ليس صحيحاً أن الأحزاب تسعى دائماً للمشاركة في الانتخابات العامة. فهناك أحزاب تنشط في دول لا تشهد انتخابات عامة دورية أو غير دورية. وهناك أحزاب ترفض المشاركة في انتخابات عامة؛ لأنها ترى أن مثل هذه المشاركة تمنح النظام شرعية سياسية، أو ترفض المشاركة في انتخابات عامة احتجاجاً على سياسة معينة للحكومة أو الحزب الحاكم أو الدولة الداعية، بهدف إضعاف شرعية هذه الانتخابات. ولدينا في المنطقة، كما في الحالة الفلسطينية، نماذج عدة من هذه الحالات.

هناك من يركّز في تعريف الأحزاب على التجانس القائم بين أعضائها في المعتقدات والتوجهات والقيم. ويعتبر أن الأحزاب هي "آراء منظمة". لكننا، في الواقع، نجد أن معظم الأحزاب، باستثناء الأحزاب الكادرية الصغيرة، تضم، في معظم الأحيان، آراء متعددة. ولذا، قد تبرز في مناسبات عدة اختلافات داخل الحزب أو التنظيم الواحد، بما في ذلك الأحزاب التي تتبنى

أيديولوجية محددة المعالم كالأحزاب الشيوعية. وفي بعض الأحزاب التي تتشكل حول شخصية "كارزماتية" أو "تاريخية" نجد تنوعاً واسعاً من الآراء، بحيث يصعب الحديث عن رؤية أو منظومة واحدة أو موحدة من الآراء. لكن يلتقي معظم الأحزاب على ضرورة الاتفاق على مجموعة من القيم والتوجهات الرئيسية، وإن تباينت حول كيفية توليد قيم وتوجهات ومواقف مشتركة، وإن اختلفت حول أسلوب حل الخلافات في وجهات النظر، وفي التعامل مع الأقلية، وفي منح أو حجب حرية التعبير عن الآراء والمواقف ومشاركة قواعد الحزب الفعلية في تحديد سياسته.

ما يمكن قوله هو أن الأحزاب هي أدوات للتنظيم والتعبئة والتمثيل، وبالتالي مطالبة بطرح الحلول لمشكلات مجتمعاتها. وهذا ما يميزها عن مجموعات الضغط أو الحركات الاجتماعية التي تتبنى، في العادة، قضية معينة واحدة وتعمل من أجلها، كقضية البيئة، أو حقوق المرأة، أو مصالح العمال. فالأحزاب في العادة تحمل آراء ومقترحات حول القضايا الرئيسية التي يواجهها المجتمع، أو فئات، أو طبقات اجتماعية منه، وهي في العادة تطرح أراء حول هذه القضايا، وتعمل من أجل أن تستقطب التأييد لمواقفها وخطها، وللتأثير على الرأي العام وعلى القرار السياسي. والمواقف والتوجهات والرؤى التي تحملها الأحزاب هي مبرر مساعيها للوصول إلى مواقع متنفذة في السلطة وفي الهيئات التشريعية.

الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية

تعكس الأحزاب أو التنظيمات السياسية، بشكل ما، طبيعة التناقضات والانقسامات والمشاكل والتحديات التي تواجه مجتمعاتها. وتعكس الحركات الاجتماعية، بتعبيراتها المختلفة، إلى حد كبير، هوية وتوجهات القوى الاجتماعية غير المنظمة في تشكيلة سياسية.

الأحزاب والحركات الاجتماعية ظواهر حديثة، كونها ظهرت مع الدولة الحديثة (القومية)، ونمت مع نمو الديمقراطية السياسية في الدول الغربية (بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية)، ومع نشوء البرلمانات ومأسسة الانتخابات العامة. وفي البداية، كانت الأحزاب أقرب إلى "أحزاب أعيان" (يشكلها ويقودها أصحاب المال والنفوذ)، ومع توسيع

حق الانتخاب والترشيح وتصاعد دور الهيئات المنتخبة، أخذت الأحزاب شكلاً تنظيمياً ذا ديمومة وذا امتداد وطني أو قومي. ومع نشوء الأحزاب العمالية والاشتراكية في نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا، أصبحت الأحزاب تسعى لأن تكون أحزاباً جماهيرية لاعتبارات عدة، منها مردود التحول إلى أحزاب جماهيرية على تنمية تمويل الحملات الانتخابية (من اشتراكات وتبرعات الأعضاء)، ولما لهو من دور في توسيع المشاركة الجماهيرية. ومن ذلك الحين، أي نهاية القرن التاسع عشر، أصبح الحزب الجماهيري هو الظاهرة الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدول الأوروبية الرأسمالية، وانتشر عبرها، ولاحقا عبر الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، في الدول الأخرى في العالم.

تستند أهمية الحركات الاجتماعية إلى دورها في إعادة إنتاج النظام الاجتماعي، وفي تغييره. والحركات الاجتماعية أقل، في العادة، تنظيماً من الأحزاب السياسية، وقد لا تتسم عضويتها بالوضوح كما هو الحال في معظم الأحزاب السياسية. وقد يغلب على نشاطاتها الموسمية أو الظرفية (كالاعتصامات، والتظاهرات، والإضرابات). لكن بعض الحركات الاجتماعية تسعى لأن تصبح أكثر تنظيماً وذات عضوية رسمية وكادر تنظيمي أو إداري متفرغ، كما هو الحال في الكثير من الاتحادات والنقابات. لكن الحركات الاجتماعية لا تسعى كالأحزاب السياسية من أجل استلام السلطة، لكنها تتيح الفرص لمشاركة أعداد واسعة من المواطنين في بناء أو إعادة بناء مجتمعاتهم.

قد لا تنجح الحركات الاجتماعية في تحقيق الهدف الذي قامت من أجله، وبخاصة إذا كان الهدف غير واضح تماماً للحركة نفسها، وإذا برزت خلافات واسعة حول وسائل الوصول إلى الهدف. فالحركة الطلابية في أوروبا وأمريكا (في أواخر الستينيات) انتهت بدون تحقيق أهداف ملموسة بسبب تعارض الآراء حول عدد من القضايا، مثل العلاقة مع الطبقة العاملة وتنظيماتها، وحول أهمية التحولات الثقافية مقابل التحولات الاقتصادية والبنيوية في المجتمع، وحول دور العنف في عمليات التغيير الاجتماعي. وحركة السود في أمريكا (في الستينيات كذلك) تعثرت أيضاً بسبب الخلافات حول العلاقة مع البيض الأمريكيين الراديكاليين، وحول استخدام العنف، وحول ما إذا كان الهدف هو الاندماج الكامل للسود (المواطنين من

أصل أفريقي) على أسس مساواتية مع المجوعات الإثنية الأخرى، أو هو الانفصال والاستقلال. وربما كان وراء فشل بعض الحركات الاجتماعية عداؤها، لأسباب مختلفة، للأحزاب السياسية القائمة. وقد يكون من هذه الأسباب مواقف الأحزاب من الحركة الاجتماعية المعنية. وقد تحقق بعض هذه الحركات نجاحاً في مرحلة معينة (الحركتين العمالية والنسائية في أوروبا وأمريكا وبعض الدول الأخرى)، وتتراجع في مرحلة أخرى بفعل ظروف وشروط اجتماعية وسياسية وتنظيمية بحاجة إلى تحديد وفق كل حركة وكل مجتمع وكل مرحلة.

باتت الحركات الاجتماعية ظاهرة راسخة في الحياة العامة في معظم البلدان. وهي وإن مرّت بمراحل عدة في أهدافها وأولوياتها، فإنها باتت تتمحور حول توسيع الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي "التنمية البشرية المستدامة"، وفي مساواة وإنصاف المرأة، وفي النضال ضد العولمة التي تقودها الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، ومن أجل نظام دولي أكثر عدالة. كما باتت أكثر اهتماماً بقضايا البيئة والفقر.

تشكلت الأحزاب في الديمقراطيات الغربية عبر مسارب مختلفة. فالأحزاب الاشتراكية تشكلت كامتداد لحركات اجتماعية جماهيرية قائمة (عمالية)، لكن دون وجود قوي في الأروقة النيابية (البرلمان)، في حين كانت الأحزاب المحافظة الليبرالية ذات وجود قوي في البرلمان والحكومة، وتولت خلق قاعدة جماهيرية من فوق، أي عبر قيادتها البرلمانيين. وترتب على ذلك مفهوم معين للعمل السياسي يختلف عن الأحزاب التي استندت إلى قاعدة جماهيرية قبل التمثيل النيابي. فالأحزاب الاشتراكية رأت نفسها كطليعة الطبقة العاملة الساعية لخلق مجتمع جديد عبر فرض سلطة للطبقة العاملة (أو لسلطة الطبقات الكادحة في لغة الأحزاب الاشتراكية واليسارية في الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث). وهذا الهدف كان أهم، بالنسبة لها، من الحفاظ على المؤسسات القائمة. كما اعتبرت هذه الأحزاب أن ممثلي الحزب في البرلمان هم تحت قيادة الحزب الجماهيري ويأتمرون بأمره. ونجد الشيء نفسه في الأحزاب الاشتراكية واليسارية العربية، كما نجده عند الأحزاب الإسلامية الراديكالية التي تعتبر أسلمة المجتمع وتطبيق الشرعية الإسلامية على المجتمع هو الهدف ذو الأولوية وليس الحفاظ على المؤسسات السياسية القائمة. ومن هنا، لم تجد حماس أو الجهاد مشقة في

العمل في الانطلاق من خارج منظمة التحرير ووضع شروط للالتحاق بها تشمل تعديل ميثاقها وبنيتها التنظيمية.

أما الأحزاب الليبرالية والمحافظة، على الرغم مما كانت تمثلانه من مصالح طبقية، أو ربما بسبب ذلك، فقد اعتبرت أنها تعمل في ظل نظام اجتماعي قائم ومستقر، وأنها تعمل ضمن مؤسسات سياسية قائمة، وأهمها البرلمان (أو الهيئة التشريعية). ومن هنا، هيمن الأعضاء البرلمانيون على الحزب، بل واعتبروا أن الحزب هو، بالأساس، أداة للتنافس الانتخابي.

الأحزاب أو الحركات التحررية هي أحزاب ثورية كونها تسعى لهزيمة النظام الاستعماري، أو إزالة الاحتلال العسكري، أو التحرر من السيطرة الخارجية. ولذا، فهي لا تشارك في العادة، أو هي تمتنع عن المشاركة، في نظام انتخابي يتيح إستمرار الحكم الاستعماري. ولذا، نجد أن الأحزاب أو التنظيمات السياسية "الوارثة" –أي التي تعمل من أجل أو تنتظر وراثة نظام حكم زائل– تميل في العادة لفرض نظام الحزب الواحد أو نظام الحزب الواحد المهيمن، سواء أكانت هذه الأحزاب اشتراكية أم ذات أحزاب تحرر وطني. وتعتمد الأحزاب الأحادية الهيمنة في تسويق احتكارها للسلطة على خطاب تقدم نفسها عبره كحزب أو تنظيم الأمة أو الشعب كله، أو باعتبارها "العمود الفقري" للحركة السياسية. كما تعمل، عبر اعتماد أيديولوجيا فضفاضة وأشكال من التنظيم المرن وعبر وسائل مختلفة من الاحتواء والعلاقات الزبائنية، على تقليص فرص انشقاق الكتل السياسية داخلها، لما لهذه من تداعيات على حجم قاعدتها التنظيمية، ومن تأثير على الحزب الوطني بدون منازع. ولعل في هذا ما يفسر، وإن بشكل جزئي، سلوك تنظيم حركة فتح بعد اتفاق أوسلو. لكن لا بد من ملاحظة أن التنافس الانتخابي يدخل قوانين جديدة للعبة السياسية تفتح المجال لبروز نظام حزبي مختلف عن النظام الحزبي الأحادي الهيمنة.

الجـزء الثـاني
الأحزاب العربية والمسألة الديمقراطية

هناك إجماع بين الباحثين العرب حول وجود ضعف في التزام الأحزاب العربية الحالية بالديمقراطية الداخلية والسياسية بغض النظر عن أيديولوجياتها، وعن كونها حاكمة أو في المعارضة. وتنصب محاولات تفسير هذا الضعف على إبراز التحولات والظروف التاريخية والاجتماعية والفكرية التي شهدتها الحياة العربية منذ بداية عقد الخمسينيات من القرن الماضي. بعض المفكرين العرب يرى أن معظم الأحزاب العربية قبل الخمسينيات كانت أحزاباً ليبرالية ديمقراطية، وأن النظرية والممارسة المعاديتين للديمقراطية ظهرتا في الخمسينيات والستينيات. ويرى هؤلاء أن الأحزاب التي كان لديها مشكلة مع الديمقراطية هي الأحزاب الشيوعية والماركسية، وكذلك معظم – ولكن ليس كل إذ بقي بعضها يرفع شعار الديمقراطية – الأحزاب القومية. ويشير إلى أن الأحزاب التي استلمت السلطة لاحقاً أخذت موقفاً معادياً للديمقراطية، ولذا لا نجد أياً منها يرفع شعار الديمقراطية، وإن رفعت شعارات كالوحدة والاشتراكية والحرية. كما أن أسباب غياب الديمقراطية الداخلية ليست بالضرورة هي ذاتها عند كل الأحزاب، إذ قد تتباين بين أحزاب السلطة وبين أحزاب المعارضة وبين الأحزاب الدينية والأحزاب العلمانية، على سبيل المثال.

من المفكرين العرب من يرى أن السبب الرئيس لغياب التوجهات الديمقراطية لدى الأحزاب القومية واليسارية يعود إلى ارتباط الديمقراطية عربياً في مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي بوجود أنظمة ليبرالية قامت بتعميق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، ما جعل موضوعة المساواة والعدالة الاجتماعية تتصدر الأولويات للنخب السياسية الجديدة. وهي أولويات تتطلب، أو هكذا بدا، تغييراً لا يقبل بأن ينجز بالإصلاح التدريجي أو

بالوسائل الديمقراطية التي تفرض على الطبقات المالكة إعادة توزيع أكثر عدالة (إصلاح زرعي، التأميم، ... الخ)، وأولوية تغيير النخب السياسية المرتبطة بالإقطاع والأرستقراطية وبكبار التجار والمرتبطة بشكل أو بآخر بالنظام الاستعماري. وهكذا تم، عبر الانقلابات العسكرية في معظم الأحيان، تغيير القيادات القديمة بقيادات طبقية مختلفة ذات أصول شعبية أو وسطى.

ويرى البعض، ومن منظور نظري وظيفي، أن العودة للمناداة بالديمقراطية اليوم في العالم العربي، تعود لبروز حاجات جديدة في المجتمع، يتطلب حلها اعتماد الديمقراطية السياسية. ويرى أن النظم التي ألغت الديمقراطية الليبرالية خلقت طبقات جديدة باتت مسيطرة على ثروات حقيقة وعلى مفاتيح الاقتصاد، ما ولّد حاجة لإعادة توزيع السلطة وإعادة توزيع الثروة، وحاجة لإطلاق حركة نحو الديمقراطية. كما يرى أن انهيار الاتحاد السوفيتي وانغلاق الطريق الثوري للتنمية الاقتصادية ولّد الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مفتاح الحل. أصحاب هذا الرأي يرون أن وجود حاجة اجتماعية للديمقراطية سوف يقود، دون توضيح الآلية والوسائط، إلى تحقيق الديمقراطية بغض النظر عن الثقافة السياسية السائدة، وبغض النظر عما إذا كان القرآن يدعو للديمقراطية أم لا.

لكن هذا التفسير لا يوفق بين بروز الدعوة للديمقراطية السياسية وبين تنامي حركات الإسلام السياسي في الثمانينيات والتسعينيات، والتي ترى أن "الإسلام هو الحل" وليس أن "الديمقراطية هي الحل". ولا يفسر تعدد التيارات الإسلامية الفاعلة في المجتمعات العربية، فبعضه تم تصنيفه كتيار معتدل، وبعضه صنف كتيار متطرف، وهناك تيار الإخوان المسلمين. والتيار الأول يعلن تفهماً للحاجة إلى تبني التعددية، وقبول الآخر وتبني الديمقراطية السياسية. وتقول مجموعات ضمن هذا التيار (من بينها تصريحات نسبت إلى الشهيد الشيخ أحمد ياسين) إن الدولة الإسلامية التي ستقيمها هذه الحركات ستسمح بوجود أحزاب شيوعية وقومية وعلمانية. لكن هذه الأقوال تفتقد إلى مصداقية كونها صادرة عن أحزاب في المعارضة، ولأن التجارب الفعلية لأحزاب إسلامية توصلت إلى الحكم تنفي ذلك، كما بينت التجربة السودانية، حيث قادت الدولة فيها حركة إسلامية متقدمة عن الحركات الإسلامية الأخرى من حيث القدرة

النظرية، والاجتهاد الفكري، وتقبل التعددية، والمشاركة السياسية. وهذا يسري، كما أشير سابقاً، على أحزاب قومية ويسارية، حيث يتم التخلي على مستلزمات وأسس الديمقراطية السياسية لدى استلام الحكم.

المجموعات الإسلامية المتطرفة ترفض فكرة الديمقراطية من أساسها، ويصل بعضهم إلى تكفير كل حديث عن الديمقراطية أو التعددية. ولم تنجح حتى الآن أي من هذه التيارات المتشددة في الوصول إلى الحكم سوى في أفغانستان تحت حكم طالبان. على كل الأحوال، يعتمد سلوك التنظيمات الإسلامية على عدة عوامل، أبرزها درجة اهتمامها بالانخراط في الحقل السياسي الوطني، والفعل فيه على أساس من القبول بالتعددية السياسية والانتخابات العامة، كما حصل مع حزب الله على سبيل المثال الذي بات يتصرف على أساس من كونه حزباً لبنانياً يمثل طائفة الشيعة (بعد تراجع نفوذ حركة أمل)، كما هو حال أحزاب أخرى تمثل طوائف لبنانية أخرى. وقد يجادل البعض أن حركة "حماس" باتت تتصرف كحزب سياسي فلسطيني، ومستعدة للتنافس عبر صناديق الاقتراع مع التنظيمات السياسية الفلسطينية الأخرى.

يحرص العديد من المفكرين العرب، عن حق، على التأكيد على أن لا تعارض بين الإسلام وبين الديمقراطية السياسية، ولا بين الإسلام والليبرالية كما عرفها الغرب، كون الأديان تملك المرونة الكافية للتأقلم مع متطلبات الحياة الدنيوية، ويعيد غياب الديمقراطية لشروط تاريخية. وهناك من يرى في "الديوانية" الشائعة في دول الخليج شكلاً من أشكال الديمقراطية، في حين يرى فيها آخرون شكلاً من "طق الحنك"، ويركزون على أن الديمقراطية تقوم على مبدأ المواطنة، بكل ما لهذه من مضامين ومدلولات سياسية واجتماعية وثقافية.

تجمع الأدبيات العربية على ضعف ممارسة الأحزاب العربية للديمقراطية الداخلية، من حيث ندرة المؤتمرات الحزبية، وندرة إجراء الانتخابات الدورية، والتكالب على المناصب الحزبية، وتوليد ثقافة الطاعة تحت مسميات مختلفة (منها المركزية الديمقراطية وغيرها)، وإشاعة ثقافة محاربة التفكير الحر، وتشجيع الانتهازية وعبادة الفرد، وغير ذلك. وإن كانت الأحزاب الحاكمة تحظى بنصيب الأسد من هذا التشخيص، فإن أحزاب المعارضة لا تنجو منه. وتركز الكتابات حول واقع الأحزاب العربية على التالي:

- معظم الأحزاب العربية، بما فيها الأحزاب القائمة منذ سنوات طويلة، تعيش في مطلع القرن الواحد والعشرين أزمة تتمثل في الجمود الفكري وضعف مواكبة المتغيرات في مجتمعاتها وفي العالم. ومعظمها يفتقد إلى ثقة الجمهور بسياساته وقياداته. ويشار في هذا السياق إلى غموض اللوائح والوثائق الداخلية للأحزاب العربية فيما يخص قواعد الديمقراطية. فهذه اللوائح لا تساعد على التعرف الدقيق على نمط العلاقة القائم بين المستويات التنظيمية المختلفة (القيادية، والوسيطة، والقاعدية). ويعمل الغموض على إخفاء هيمنة المستوى القيادي، ويحجب رؤية أسلوب اتخاذ القرارات. ويرتبط بهذه الميل لاتهام أي نقد أو مسعى لتجديد برنامج أو دمقرطة التنظيم بالعمل الانقلابي أو المعادي للحزب والحزبية، لأن الحزب يختزل بقيادته الأولى. ويتم التثقيف الداخلي، في معظم هذه الأحزاب، على أساس أن الحزب هو المالك الأوحد للحقيقة، وينظر للقوى والأحزاب الأخرى على اعتبار أنها، بالضرورة، قوى وأحزاب معادية أو مضللة أو خادعة أو قاصرة. وبالتالي، تسود الخطاب السياسي روح المهاترة والاتهام والتآمر.

- يعتبر البعض أن البنى المجتمعية العربية التقليدية احتوت الأحزاب وطوعتها، بحيث أصبحت معظم الأحزاب أدوات لإعادة إنتاج ما هو قائم، بدلاً من أن تكون أدوات تغيير وتجديد. ويشار في هذا السياق إلى أنه يصعب على الأحزاب التي استندت إلى "تراث شمولي" أن تؤسس لديمقراطية داخلية عميقة. ويرى بعض المحللين العرب أن معظم الأحزاب العربية تعيش عقدة الخوف مما هو "جديد"، أو مما هو وارد من "الخارج"، باعتبار أن ما هو خارج يخفي أفكاراً هدامةً "تهدد نقاء النظرية" عند بعض الأحزاب اليسارية، أو تهدد "مصير الأمة" عند الأحزاب القومية، وتعرض الإسلام إلى "البدع والأفكار المستوردة" عند التنظيمات الإسلامية. ويرتبط هذا –ربما– بالميلٍ نحو منطق الانشقاق والتفتت والتفكك داخل الأحزاب العربية بدلاً من منطق التكتل والتوحد والائتلاف، على الرغم من أن العديد من الأحزاب تنتمي إلى أيديولوجية واحدة.

- تعاني معظم الأحزاب العربية من ضعف القاعدة الاجتماعية، الأمر الذي يغذي النزعة النخبوية، ويولّد ثقافة إقصاء وإبعاد الآخر. كما أن العديد من الأحزاب العربية لا يخرج عن كونه أحزاب زعامات أو أحزاب شخصيات وطنية. وفي بعض الأحزاب ينظر إلى رئيس الحزب كرئيس لمدى الحياة (وهي حالة سائدة بين التنظيمات السياسية الفلسطينية، إذ لم يظهر بعد أكثر من ثلاثة عقود سوى استثناء واحد تمثل في تنحي الدكتور جورج حبش عن موقعه كأمين عام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين). ويتكرّس هذا الشكل عبر اعتماد مبدأ التعيين من أعلى لمختلف المستويات التنظيمية الأدنى. وحتى عندما تأخذ بعض الأحزاب بمبدأ الانتخاب، فإن هذا لا يتم عبر منافسة حقيقية بسبب سيطرة قيادة الحزب الأولى على عمليات الترشيح بغض النظر عن نصوص اللوائح والأنظمة الداخلية. ويعتقد بعض الأحزاب العربية الحاكمة أن من حقه تحديد من يحق له أو لا يحق له حرية العمل في الحقل السياسي الوطني.

يشار في تحديد أسباب أزمة الأحزاب العربية، وتحديداً لغياب الديمقراطية الداخلية، إلى عوامل موضوعية وعوامل ذاتية وإلى عوامل تاريخية وأخرى راهنة. ويحدد البعض العوامل الذاتية بعوامل بنيوية تتمثل في غياب الممارسة الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة داخل الأحزاب. وفي وجود خلل برنامجي يتمثل في غيابي فهم أن من مهام الحزب تعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع والدولة، بما يكرس حرية تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة. كما يتمثل في وجود قصور في المعرفة لدى الأحزاب يتمظهر في الجمود الفكري، وفي اختزال السياسة بشعارات عامة. ومن العوامل التي وردت في الأدبيات العربية التالية لتفسير غياب أو ضعف الممارسة الديمقراطية ما يلي:

أولاً- ارتباك الهوية السياسية لدى بعض الأحزاب، فلا هي أحزاب سلطة، ولا أحزاب مجتمع مدني، وارتباك الهوية الاجتماعية للعديد من الأحزاب العربية. ويشير البعض إلى أن بعض الأحزاب عمل على إحياء انتماءات أولية، وعلى الرغم من أن هذا الأمر ساهم في تخفيف احتقانات داخل المجتمع، فإنه أفقد الحزب دوره التحديثي والتنموي ويضعف من قدرته على الممارسة الديمقراطية الداخلية وتعزيز العلاقة بالمجتمع.

في الجانب الآخر، يرى بعض المفكرين العرب أن لدى بعض الأحزاب مفهوماً سطحياً للحداثة يتضمن العداء للتشكيلات التقليدية (كالعشائر، والحمائل، والطوائف)، وأن المطلوب ليس معاداتها، بل تطويرها بما يتلاءم مع متطلبات الدولة العصرية. ويركز هؤلاء على أن الحداثة تستند إلى الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة داخل الحزب وفي المجتمع السياسي. لكن لا بد من أن تؤثر هشاشة القاعدة الاجتماعية والطبقية على دور الحزب التمثيلي والتعبوي. ومن هنا نجد، بسبب عدم وضوح القاعدة الاجتماعية التي يعبر الحزب عن مصالحها وتطلعاتها، أن العديد من الأحزاب العربية تطرح نفسها كأحزاب "تعبر عن الشعب بأسره". وهذه الشعبوية تعكس غياب رابط بين الحزب وقوى اجتماعية محددة. ولعل هذا وراء ظاهرة تغليب السياسي على الاجتماعي وعلى الفكري لدى معظم الأحزاب السياسية العربية.

ثانياً- نشأت معظم الأحزاب العربية في ظل أنظمة سلطوية، ومن هنا يعتبر العديد من المفكرين العرب أن النظام السياسي العربي هو مصدر مهم من مصادر أزمة الأحزاب، وبخاصة عندما تكون السلطة (كما هو الحال على سبيل المثال، وليس الحصر، في فلسطين، ولبنان، والعراق) ليست سيدة قرارها، أو أن يكون النظام الحزبي المعمول به لا يسمح بتداول السلطة بين الأحزاب المتنافسة (حيث يحتكر حزب واحد السلطة كما هو الحال في سوريا، وتونس، ومصر، وغيرها)، أو عندما يكون النظام تسلطياً يدفع بالأحزاب للعمل السري.

ثالثاً- تأثير النموذج الحزبي في الدول الاشتراكية السابقة، حيث اعتمد النموذج اللينيني القائم على ما يعرف بالمركزية الديمقراطية التي تحولت في الممارسة العملية إلى تغطية للممارسة البيروقراطية ولتغييب قواعد الديمقراطية وفق نظام هرمي تراتبي بيروقراطي يقنن وصول المعلومات بين القاعدة والقيادة والعكس. نظام يعمل لصالح تعظيم دور زعيم الحزب وتهميش الفرد عبر ثقافة تمجد الطاعة والامتثال والخضوع، وتتنكر لمبدأ احترام الرأي والرأي الآخر. ولا يقتصر هذا على التنظيمات اليسارية، بل نجد هذه الظواهر عند الأحزاب القومية، والحركات الإسلامية. ويرتبط بهذا ظاهرة استئثار القيادات الحزبية بمواقع السلطة وعدم تداول مواقع المسؤولية.

الخروج من أزمة الأحزاب العربية

تحدد الأدبيات التي عالجت أزمة الأحزاب العربية خروج الأحزاب العربية من أزمتها بما يلي:

- تعزيز الديمقراطية الداخلية عبر الآليات المعروفة (المؤتمرات الدورية، والانتخابات، من القاعدة إلى القمة)، وتطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية، انطلاقاً من مبدأ أن أعضاء الحزب هم مصدر السلطة. ويذهب البعض إلى ضرورة إشراك مؤيدي قائمة الحزب في الانتخابات العامة في عملية التداول حول سياسات الحزب. ونجد الدعوة للتفكير بآليات جديدة تعزز من مشاركة الأعضاء ومن مشاركة المؤيدين (المستعدين لانتخاب مرشحي الحزب للبرلمان)، وتعلم الاستماع للجمهور، ولعب دور المحاور الذي يعلم ويتعلم. فالحزب الذي لا يمارس الديمقراطية بين صفوفه، بما فيها الانتخابات الدورية النزيهة والمساءلة والمحاسبة لهيئاته القيادية المنتخبة، لن يحظى خطابه السياسي إزاء دمقرطة النظام السياسي وتعزيز المساءلة والمكاشفة بالمصداقية من قبل المواطنين.

- الحرص على التداول الدوري للمواقع القيادية في الحزب حتى لا تتكون مصالح خاصة لأفراد في قيادة الحزب وفي تحكمهم في مقدرات الحزب. ومن هنا أهمية الفصل الفعلي (وليس الفصل الشكلي كما هو سائد) بين السلطات في الحزب.

- أن تتولى الأحزاب استيعاب البنى التقليدية (المتوارثة) في المجتمع لإعادة مفصلتها بما ينسجم مع مفهوم المواطنة ودولة الحداثة والمؤسسات، وأن لا تترك الأحزاب نفسها فريسة الاحتواء من قبل هذه البنى. ولا يجوز لحزب ديمقراطي تقدمي أن يعيد إحياء انتماءات انتهت وولت لأسباب انتهازية ومصلحية فئوية.

- ينبه البعض من أن بعض الأحزاب السياسية تشكل تحدياً لسيادة الدولة الوطنية بسبب ارتباطات هذه الأحزاب بقوى خارجية (قومية، أو إقليمية، أو دولية). لذا، يؤكد هؤلاء على أنه لا يكفي أن يتمتع الحزب ببنية تنظيمية قوية وبرنامج واضح، بل عليه الاعتماد على موارد مالية تصون استقلاليته السياسية والتنظيمية والبرنامجية.

- الإصرار على أن يتم تعديل الأنظمة الحزبية في معظم الدول العربية بما يتيح تداول السلطة عبر التنافس بين الأحزاب بدون معوقات قانونية أو إدارية أو سياسية. كما عليها العمل من أجل ضمان قانون أحزاب عصري وديمقراطي يسمح بتشكيل الأحزاب ومشاركتها في الحياة السياسية العامة وهيئات الدولة المنتخبة. كما يستدعي إيجاد نظام انتخابي يتيح ويشجع مشاركة كل الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية في الترشيح والانتخاب، ولعل النظام الأفضل هو اعتماد إحدى صيغ التمثيل النسبي أو المختلط، وفق ظروف كل بلد.

- دعوة الأحزاب السياسية العربية إلى القيام بمراجعة نقدية علنية لتجربتها وتاريخها وأسلوب عملها وبنائها التنظيمي. وهذه الدعوة تشمل مختلف الأحزاب القومية والوطنية واليسارية والإسلامية. وتشمل الدعوة اتفاقها على شكل ومضمون النظام الحزبي في بلدانها، وتحديد موقعها في عملية دمقرطة النظام السياسي، ودورها في تشخيص مشكلات مجتمعاتها وطرح الحلول، ورفض محاولات عزل الاقتصاد عن السياسة، والربط بين الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي (وتبيان تأثير الأول على الثاني). فهناك مشكلات عديدة في المجتمع لا تختزل في مجرد غياب أو ضعف الديمقراطية السياسية، فهي تشمل مشكلات كالبطالة، والتعليم، والصحة، والوصول للمعرفة، ومشاركة المواطنين في صياغة السياسات التي تؤثر على حياتهم ومستقبلهم ومستقبل الأجيال الشابة. وهناك من يطالب، عن حق، بأن تعنى الأحزاب بإقامة علاقة جديدة مع الجمهور، وأن تبحث مع هذا الجمهور وسائل العمل المشترك والتضامن والتفكير والعمل الجماعيين، بكل ما يستدعيه هذا من بنى تنظيمية قادرة على النهوض بهذه المهمة.

- على الأحزاب السياسية، إن كانت تريد أن تكون تمثيلية فعلاً، البحث عن وسائل إشراك الناس في السياسة من مداخل عملية وضمن الوقت المتاح للناس، وليس فقط ضمن الوقت المتاح للمتفرغين الحزبين. فليس من العدالة استثناء الناس الذين لا وقت لهم بسبب أشغالهم والتزاماتهم الاجتماعية من حياة الأحزاب، إن كانت هذه الأحزاب ترغب في أن تكون تمثيلية حقاً. فلا بد من طريقة لإشراك الناس في المداولات والمناقشات العامة التي تقيمها الأحزاب.

- ومن ذات المنطلق، أي منطلق تعميق السمة التمثيلية والتعبوية للأحزاب العربية نجد مطالبة بتوسيع مشاركة المرأة في هيئاتها القيادية، والمطالبة بأن تعكس برامجها مصالح المرأة الآنية والإستراتيجية في المجتمع. فاللامساواة في المجتمعات العربية، كما في غيرها، تقوم على أساس النوع الاجتماعي، وعلى أسس أخرى (طبقية، وإثنية، وطائفية، وقومية، وجهوية، وغيرها).

- التغييرات المرغوب في إنجازها ليست مجرد تغييرات تخص التكوين القيادي بهدف التجديد في الأفراد، بل تهدف كذلك إلى توسيع المشاركة والنقاش وتنظيم ديمقراطية تداولية تتيح إضاءة الأفكار والآراء بدلاً من التعتيم عليها وإخفائها. ومن هنا، يقع على الأحزاب التي تريد أن تلعب دوراً تنويرياً أن تقيم علاقة ديمقراطية مع المواطنين، وأن تشرك مؤسسات المجتمع ومجموعات الضغط والمصالح في مداولاتها؛ أي أن تخفف من نزعة التصرف وكأنها هيئة أركان حربية، وأن تتخلى القيادة الحزبية والسياسية عن رؤيتها لنفسها كمركز لإصدار الأوامر والتعليمات، وعن الافتتان بالمظاهر "القيادية" من سيارات، ومرافقين، وغيرها. وعليها ابتداع أساليب عمل ومشاركة جديدة تتلاءم والعالم المتغير. وهذا يعني أن تقوم الأحزاب بتنمية ثقافة الحوار والنقاش، وتنمية الطاقات التحليلية لدى الأعضاء والمؤيدين والمواطنين، وتنمية معارفهم (وليس معلوماتهم فحسب، فالمعلومات متوفرة بما يكفي، لكن المعرفة تتطلب التمحيص، والتحليل، ووضع أولويات وفق قيم العدالة والحرية والمساواة في التمكين). فالمطلوب أن يعطي المواطنون الفرصة والإمكانية لأن يضعوا الأوليات بأنفسهم، بدلاً من أن يبلغوا من "الخبراء" أو من قياداتهم عن أولوياتهم.

- يحاجج العديد من المفكرين والمحللين السياسيين العرب استبعاد مشاركة التنظيمات الإسلامية من العملية الانتخابية بحجة الخوف من انقلابها على الأسس الديمقراطية إذا ما فازت في الانتخابات وتسلمت السلطة. وكما أشرت سابقاً يشعر البعض بأن تجربة هذه التنظيمات في السلطة لا تدعو إلى الاطمئنان (السودان، وأفغانستان، على سبيل المثال). ومن هنا السعي إلى الجمع بين احترام صندوق

الاقتراع والعمل على ضمان الديمقراطية، وذلك عبر أن يتم التعهد العلني والرسمي من قبل كل التنظيمات السياسية باحترام قوانين وأسس الديمقراطية، واحترام نصوص الدستور التي تنص على المساواة الكاملة للمواطنين أمام القانون وفي الحياة العامة والمدنية. ويرى البعض أن الإصرار على اعتماد الشريعة كمصدر وحيد أو رئيسي للتشريع يقيد المساواة بين المواطنين، ويعفي الفئة الحاكمة باسم الدين من المساءلة والمحاسبة. فالنظام الديمقراطي يستدعي، فيما يستدعي، احترام حقوق المرأة والأقليات باعتبارهم مواطنين كاملي المواطنة ومتساوين في الحقوق. بتعبير آخر، مطلوب فصل الحقل السياسي عن الحقل الديني، وأن يتم حل أية إشكاليات في بناء الهوية الحزبية عبر القيم التي يحملها الحزب.

الجزء الثالث
الحركات والأحزاب السياسية
الفلسطينية وإشكالية الديمقراطية السياسية

ظهرت الأحزاب أو التنظيمات السياسية في فلسطين في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، أي مع نشوء وطنية فلسطينية في مواجهة الدولة الكولونيالية (ممثلة بالانتداب البريطاني)، وحركة الاستيطان الصهيوني. وعلى الرغم من تباين هذه الأحزاب في بعض جوانب برامجها، وتحالفاتها وقاعدتها الاجتماعية وأساليب نضالها، فإنها اشتركت في دعوتها إلى الاستقلال الوطني (دولة فلسطينية). وتفترض هذه الورقة أن الأحزاب السياسية هي ظاهرة اجتماعية–سياسية حديثة، بمعنى أنها تعمل وتصارع في حقل سياسي وطني، وتعيد إنتاجه وتغييره في الوقت نفسه. هذا الحقل يتكون بفعل وجود دولة قومية (وطنية) أو دولة حديثة أو في سياق الصراع من أجل تأسيسها.[٢]

تولّد الدولة أو حركة التحرر الساعية إلى الاستقلال السياسي (في دولة وطنية)، حقلاً سياسياً وطنياً. بمعنى حقل تنتظم فيه أشكال مختلفة من العمل السياسي (كالتنظيم، والتحريض، والتعبئة السياسية والأيديولوجية، والمشاركة في الانتخابات العامة أو الإحجام عنها، والسعي للوصول إلى سدة الحكم أو البقاء في المعارضة، واللجوء للعمل العلني أو السري، أو تشكيل منظمات جماهيرية تابعة للحزب أو منظمات رديفة أو داعمة...)، ضمن حدود الدولة القائمة أو التي يجري النضال من أجل إقامتها. ويتحدد في الحقل السياسي الوطني التفاوض والصراع والاتفاق وإعادة التفاوض على قوانين اللعبة السياسية. وتشمل قوانين اللعبة السياسية (أو شروط وأسس المشاركة في العمل السياسي) تداول السلطة، ومجالات المعارضة، وإجراءات وأطر التداول والتنافس على السلطة، وآليات ووتيرة هذا التنافس، وفي أية مؤسسات يتم تمثيل (أو

استبعاد) القوى والأحزاب السياسية، ووفق أية معايير وقواعد. كما تتحدد في الحقل نوعية العلاقات بين الأحزاب والقوى السياسية، أي أن هناك عملية متواصلة من التنافس والتفاوض على بنية النظام السياسي، وطبيعة نظام الحكم، وشكل النظام الحزبي.

تأثير العوامل الإقليمية والدولية على الحقل السياسي الوطني الفلسطيني

تؤثر عوامل مختلفة (خارجية وداخلية، تاريخية وراهنة) على تحديد سمات الحقل السياسي الوطني، تختلف تركيبتها وتأثيراتها حسب اللحظة التاريخية. ونلاحظ أن الحقل الوطني الفلسطيني تشكل تحت تأثير عوامل ومؤثرات عربية ودولية ومحلية في مراحله المختلفة قبل العام ١٩٤٨، وبعد تشكيل منظمة التحرير، وثم بعد قيام سلطة وطنية في العام ١٩٩٤، وربما بعد تفجر الانتفاضة الثانية ووفاة الرئيس عرفات. ففي كل مرحلة من هذه المراحل تباينت الأوضاع والتأثيرات الإقليمية والدولية، كما الأوضاع الفلسطينية الذاتية. فقبل النكبة، كانت القوى الفاعلة تتمثل في الاستعمار البريطاني، وفي الحركة الصهيونية الاستيطانية، وفي الحركة الوطنية الفلسطينية التي غلب عليها سيطرة العائلات "الأرستقراطية"، حيث شكل الفلاحون أغلبية السكان، وإن كان المجتمع الفلسطيني يشهد تحولات مهمة على صعيد تكوينه الطبقي والاقتصادي والمديني. كما كان للقيادات العربية، وتحديداً في الدول المحيطة بفلسطين، تأثيرها على قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية (برز هذا في ثورة العام ١٩٣٦، وفي المعارك التي جرت مع القوات الصهيونية خلال العام ١٩٤٨، على سبيل المثال).

وبعد النكبة، كان هناك تأثير ملموس وحاسم، في لحظات معينة، للدول العربية الإقليمية (مصر، وسوريا، تحديداً، والأردن وإن بشكل مغاير لتأثير مصر وسوريا) على تشكيل الحقل الفلسطيني الوطني. وهو تأثير برز في إنشاء منظمة التحرير في العام ١٩٦٤، وبرز لاحقاً عند هزيمة هذه الأنظمة من قبل إسرائيل في العام ١٩٦٧، ولدى احتلال هذه للضفة الغربية وقطاع غزة وأراض مصرية وسورية، وبرز في معركة الكرامة في العام ١٩٦٨، وإعادة تشكيل منظمة التحرير من قبل حركة فتح وقوى المقاومة الأخرى العام ١٩٦٩، ودخول هذه في صراع مع النظام الأردني

في العام ١٩٧٠، وخروج المقاومة من الأردن إلى لبنان في العام ١٩٧١، وفي عقد اتفاقية القاهرة بإشراف الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بين منظمة التحرير ولبنان العام ١٩٦٩. كما نجد هذا التأثير في الاعتراف العربي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ودخولها الأمم المتحدة في العام ١٩٧٤ بدعم من الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ودول عدم الانحياز. وعلى الصعيد المحلي، كانت القيادة السياسية قد انتقلت من أيدي الأعيان والعائلات "المتنفذة"، إلى أبناء الطبقة الوسطى الفلسطينية من خريجي جامعات العواصم العربية.

ولا شك بأن الأحداث والتطورات التي شهدها عقد الثمانينيات تركت تأثيرات عميقة على الحقل السياسي الوطني الفلسطيني. فقد شهد هذا العقد من جملة ما شهد؛ اجتياح لبنان العام ١٩٨٢، وخروج منظمة التحرير من لبنان وبعثرة قواتها على عدد من الدول العربية، والانشقاق المدعوم من النظام السوري داخل حركة فتح، وانتقال قيادة حركة فتح، ومعها مؤسسات المنظمة إلى تونس، والحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان (من قبل حركة أمل وبدعم من سوريا) التي امتدت من العام ١٩٨٤ وحتى العام ١٩٨٨، واتفاق عمان بين منظمة التحرير والأردن في العام ١٩٨٥، ثم التخلي عنه لاحقاً، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع في أواخر العام ١٩٨٧، وبروز حركتي الجهاد وحماس كتنظيمين فاعلين في الحقل السياسي الوطني، وحرب الخليج الثانية، وتمزق النظام العربي الإقليمي، وقطع دول الخليج علاقاتها مع منظمة التحرير، ثم انهيار الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينيات.

وشهد عقد التسعينيات توصل منظمة التحرير (أو التنظيم الرئيسي داخلها) لاتفاق أوسلو مع إسرائيل في العام ١٩٩٣، ثم قيام سلطة وطنية مقيدة الصلاحيات في العام ١٩٩٤. وهو أمر ترك تفاعلات واسعة داخل الحقل السياسي الفلسطيني. وهو حقل عاد وتعرض لتغييرات جديدة إثر تفجر الانتفاضة الثانية في أيلول ٢٠٠٠، تبعها في العام التالي أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وإعادة احتلال إسرائيل للضفة الغربية في ربيع العام ٢٠٠٢، وتوغلها المتكرر في قطاع غزة، ومحاصرة رئيس السلطة الفلسطينية في مقر إقامته في المقاطعة في رام الله ضمن سياسة استهدفت إضعاف السلطة الوطنية، والحركة الوطنية الفلسطينية

إلى الحدود القصوى، وتقويض مقومات إقامة دولة وطنية مستقلة عبر توسيع الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، وتجزئة المناطق الفلسطينية إلى كانتونات، ومأسسة نظام تمييز عنصري إزاء السكان الفلسطينيين. وجاء في العام ٢٠٠٣ احتلال القوات الأمريكية العراق، وتهديدها لسوريا وإيران.

وهناك مؤشرات على أن وفاة عرفات وانتخاب رئيس جديدة للسلطة الفلسطينية والاتفاق على إجراء انتخابات محلية وتشريعية ستترك تأثيرات واسعة على الحقل السياسي الوطني، وتحديداً على بنية الأحزاب والتنظيمات السياسية وعلاقاتها البينية وعلاقاتها مع الجمهور، وعلى بنية السلطة الفلسطينية. وما ينبغي التأكيد عليه هو أهمية دور إسرائيل كدولة محتله واستعمارية، وموقفها إزاء هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة والشروط الإقليمية والدولية الراهنة، لفهم تحولات الحقل السياسي الوطني الفلسطيني ودور التنظيمات والأحزاب السياسية فيه.

ظهرت الأحزاب الفلسطينية مع بدء تشكل دول وطنية (قطرية) في المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ومع ولادة حركة سياسية فلسطينية تحمل برنامجاً وطنياً تحررياً يستهدف إقامة دولة مستقلة. لكن ديناميكيات العلاقة بين الحركة السياسية الفلسطينية وشكل وبنية ولغة الحقل السياسي الوطني بقيت علاقة مركبة ومعقدة وتفاوضية، بحكم المتغيرات العاصفة التي شهدها التاريخ الفلسطيني الحديث. وسنجد أن الحقل الوطني الفلسطيني غلب عليه، منذ ذلك الحين وحتى اللحظة، أي بعد وفاة الرئيس عرفات في نهاية العام ٢٠٠٤، وانتخاب رئيس جديد في بداية العام ٢٠٠٥، الصراع من أجل تشكيل دولة وطنية مستقلة على الأرض الفلسطينية دون أن يتم هذا على حساب حقوق اللاجئين.

مع انهيار الحركة الوطنية القائمة في العام ١٩٤٨ (وهو انهيار بدأ قبل ذلك العام)، واختفاء الحقل السياسي الوطني كحقل يصارع من أجل دولة مستقلة على غرار الدول العربية المحيطة، جرى، وبأشكال متنوعة إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية (كلغة وحقوق وأهداف ومؤسسات) محورها (أو أحد أبرز محاورها) مجابهة تداعيات النكبة وما تبعها من أحداث واستحقاقات. وشارك في هذه الصياغة، وإن بأدوات ووسائل متباينة، مختلف التجمعات الفلسطينية الرئيسة التي وجدت نفسها، بحكم

ما نتج عن النكبة، تقيم في حقول سياسية دولانية تولت حرمانها من بعض حقوقها تحت حجج مختلفة. عمليات إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بدأت قبل تكوّن حقل سياسي وطني مشدود نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة. فقد بدأ هذا الحقل في التبلور في منتصف الستينيات على شكل منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست بقرار عربي رسمي العام ١٩٦٤، وتبلورت معالم هذا الحقل في العام ١٩٦٩ بعد أن قامت فصائل المقاومة بالسيطرة عليها وتحويلها إلى حقل وطني حيوي، وإن بدون سيطرة على إقليم وطني.

الاستقلالية النسبية للحقل السياسي الفلسطيني، الذي عبرت عنه منظمة التحرير، تمت بدون امتلاك إقليم (أرض وسكان) وطني خاص (أرض محررة)، الأمر الذي أدخل الحركة الوطنية الفلسطينية في توتر ليس مع الدولة المحتلة لأراضيها (إسرائيل) فقط، بل وكذلك مع الدول العربية التي نشطت منظمة التحرير على أرضها أو في مناطق تعتبرها خاضعة لنفوذها السياسي. والسبب الأساسي وراء هذا التوتر يعود لتشكيل المنظمة حقلاً وطنياً مستقلاً داخل الحقول الدولانية للأنظمة العربية. هذا بالإضافة إلى دورها في مقاومة الاحتلال والدولة الإسرائيلية من أراضي عربية. فبعد فشل محاولات تأسيس قواعد لها في الأراضي الفلسطينية، وجدت منظمة التحرير نفسها مضطرة على مركزة وإدارة مؤسساتها المختلفة من مواقع واقعة تحت دول حريصة على عدم زعزعة استقرار أنظمة حكمها عبر استضافة قوة خارجة عن سيطرتها واستراتيجياتها. هذا الفضاء، المتعدد الحقول السياسية الدولانية الذي وجدت فصائل منظمة التحرير نفسها فيه منح الإقليم الخاص (وما ارتبط به من شعارات تحرير الأرض وشخصية الفدائي) أهمية ودلالة خاصة في اهتمام واستراتيجيات الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة. فقد أدركت هذه الحركة أنه بدون الإقليم الفلسطيني المحرر يبقى شعار الدولة والمأسسة الدولانية شعاراً إرادوياً ليس إلا.[٣]

أولاً: تعددية حزبية فلسطينية قبل النكبة

يمكن القول، من حيث التسلسل الزمني، إن عمليات بلورة هوية فلسطينية سبقت عملية تشكيل أحزاب سياسية بفترة غير قصيرة. هناك من رأى في المقاومة التي أظهرها الفلسطينيون لإبراهيم باشا في ثلاثينيات القرن التاسع عشر مؤشراً على وجود وعي وطني مكتمل نوعاً ما.[٤] كما يمنح البعض أهمية خاصة للقدس في بلورة هوية وطنية فلسطينية.[٥] لكن الحديث عن إقامة كيان فلسطيني مستقل لم يبدأ إلا بعد وقوع فلسطين، إثر تجزئة بلاد الشام، تحت سلطة الانتداب البريطاني وصدور وعد بلفور.[٦] أي بعد ترسيم حدود فلسطين كوحدة إدارية سياسية، وقيام كيانات دولانية عربية (قطرية) حولها. ومن هنا يمكن الحديث عن تشكل حقل سياسي فلسطيني واضح المعالم إلى حد كبير في عقد العشرينيات،[٧] وبشكل أكثر وضوحاً في النصف الأول من عقد الثلاثينات مع بروز عدد من الأحزاب السياسية الفلسطينية وقيادة وطنية موحدة. وكانت المؤتمرات الوطنية[٨] والأحزاب السياسية، والجمعيات والاتحادات المختلفة، والصحافة هي الأدوات التي عبرت عن وجود هذا الحقل، وصاغت لغته وطرحت أهدافه وأشكال نضالاته، كما حددت هوية القوى الحليفة والمعادية.[٩]

بقيت حركة وتفاعلات الحقل السياسي الفلسطيني قبل النكبة محكومة بتكوينه كحقل تنشط فيه حركة تحرر وطني تواجه مشروعاً استهدف إقامة دولة للمستوطنين اليهود على أرض فلسطين، يستند إلى قوى أوروبية التنظيم والتدريب والعتاد والتمويل وتلقى رعاية من أكبر قوة استعمارية آنذاك.

الأحزاب الفلسطينية لفترة ما قبل العام ١٩٤٨

كان أول الأحزاب التي تأسست **الحزب الشيوعي الفلسطيني** الذي ظهر في مطلع العشرينيات بين صفوف التجمع الاستيطاني اليهودي. وبدأ التوجه العربي للحزب يبرز مع بداية عقد الثلاثينيات بتأثير من هبة البراق، العام ١٩٢٩، ليصل، في مواقفه، إلى التماثل مع مواقف الاتجاه الغالب في الحركة الوطنية الفلسطينية خلال ثورة العام ١٩٣٦. لكن الانقسام القومي في صفوف الحزب لم يحدث إلا في العام ١٩٤٣، حيث

شكل الأعضاء العرب، الذين انفصلوا عن الحزب، عصبة التحرر الوطني في فلسطين. وربط هذا التنظيم بين هدف التحرر والاستقلال وتقرير المصير، وبين الديمقراطية ومطالب العمال والفلاحين.

وفي آب ١٩٣٢، تشكّل **حزب الاستقلال** على يد مجموعة من الفلسطينيين الذي نشطوا في الجمعيات المناهضة للحكم العثماني ونادوا بالاستقلال عنه. وكان مؤسسوه من العائلات الوجاهية (الأعيان) وقدامى القوميين العرب، واستند إلى الشباب المتعلم من أبناء تلك العائلات، ومن بعض متعلمي الطبقة الوسطى. وجذب الطابع العلماني للحزب الوطنيين المسيحيين. وركز برنامج الحزب على قصور دور القيادة التقليدية (العائلات الوجاهية التي تضم كبار ملاك الأراضي والتجار) في تمثيل طموح وأهداف الشعب الفلسطيني، وعلى اعتبار الاستعمار البريطاني المسؤول الأول عن رعاية وتنفيذ المشروع الصهيوني. ودعا الحزب إلى اعتماد وسائل نضالية جديدة، خارج المذكرات وإرسال الوفود، كالتظاهر والمقاومة السياسية والاجتماعية. إلا أن الحزب لم يعمر طويلا على الرغم من أنه كان الأكثر حداثة وابتعاداً عن العائلية، وقد ترك تأثيراته السياسية على الحركة الوطنية الفلسطينية.

في أواخر العام ١٩٣٤، تشكل **حزب الدفاع الوطني** برئاسة راغب النشاشيبي. واتسمت حركة الحزب بالتنافس مع عائلة الحسيني، وانتسب إليه رؤساء البلديات من المعارضين للمجلس الإسلامي الأعلى (الذي تسيطر عليه عائلة الحسيني). ولم يخرج برنامج الحزب المعلن عن الإجماع الوطني، إلا أنه حرص على منافسة الحزب العربي الفلسطيني الذي شكله أنصار زعامة الحاج أمين الحسيني.

في آذار ١٩٣٥، شكل أنصار الحاج أمين الحسيني **الحزب العربي الفلسطيني**، تحت قيادة الحاج أمين الحسيني الفعلية. وطالب الحزب باستقلال فلسطين، وإنهاء الانتداب، ومقاومة مشروع "الوطن القومي اليهودي"، والحفاظ على عروبة فلسطين. وتولى هذا الحزب قيادة العمل الوطني الفلسطيني. وبرز ذلك في تشكيل اللجنة العربية العليا في نيسان ١٩٣٦، التي تولى الحسيني رئاستها. وشكل الحزب فروعاً متعددة في البلاد، ودوائر وظيفية مختلفة، كما شكل منظمة "الفتوة" للشباب، التي أصبحت لاحقاً نواة جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر

الحسيني. وقامت حكومة الانتداب البريطاني بحل اللجنة العربية العليا العام ١٩٣٧.

وتأسس في العام ١٩٣٥ حزبان صغيران: الأول، **حزب الإصلاح**، وسيطرت عليه المنافسة مع **حزب الدفاع الوطني**، والتقرب بالتالي من **الحزب العربي الفلسطيني** واعتبره البعض حزب الأعيان. ولم يتميز برنامج الحزب عن معظم الأحزاب الأخرى، إذ دعا إلى استقلال فلسطين، ومقاومة الاستيطان الصهيوني، وتنمية العلاقات مع البلدان العربية، وتمثل رئيس الحزب في اللجنة العربية العليا عند تشكيلها. والثاني، **حزب الكتلة الوطنية**، وانظم ممثلاً برئيسه إلى اللجنة العربية العليا بعد تراجعه عن موافقته على مشروع المجلس التشريعي الذي قدمته بريطانيا.

أما التيار الإسلامي، فلم يتبلور في تشكيل سياسي إلا في العام ١٩٤٦، حيث تشكلت **جماعة الإخوان المسلمين** في فلسطين متخذة ملامح تنظيمية محددة.

جميع الأحزاب الفلسطينية السابقة الذكر، اختفت في العام ١٩٤٨ إثر قيام دولة إسرائيل، وما رافق وتبع ذلك من تشتت وتشريد للفلسطينيين. وما عاد للظهور بعد ذلك كان أحزاباً وتنظيمات سياسية فلسطينية لا تمت بصلة لأحزاب ما قبل النكبة، باستثناء، ربما، حزب عصبة التحرر الوطني الذي تحول إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح) بعد قيام إسرائيل كحزب للعرب واليهود في دولة إسرائيل. والتنظيمات السياسية الجديدة هي التي تولت، بالأساس، بإسهامات من اتحادات قطاعية أبرزها اتحاد طلبة فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، تشييد حقل سياسي وطني جديد، تحديداً بعد حرب العام ١٩٦٧ وهزيمة الدول العربية المحيطة بإسرائيل التي وفرت ظروفاً مواتية لبروز تنظيمات المقاومة الفلسطينية.

مع ظهور الجمعيات الوطنية –تحت اسم الإسلامية–المسيحية؛ لأن سلطات الانتداب رفضت تسمية هذه الجمعيات بالقومية– والأحزاب السياسية في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، تبلور حقل سياسي وطني محوره هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وكانت الديمقراطية من السمات البارزة للدولة الفلسطينية العتيدة التي طرحتها أحزاب

الحركة الوطنية الفلسطينية قبل العام في ذلك الحين.[١٠] ومع اختفاء الحقل السياسي الوطني على إثر نكبة العام ١٩٤٨، اختفت الأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية أو ذابت في تشكيلات قومية ويسارية وإسلامية، باستثناء الحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة. ثم عادت التنظيمات السياسية الفلسطينية للظهور، كحركات مقاومة، في الستينيات لتشكل حقلاً وطنياً جديداً هيمنت عليه منظمة التحرير الفلسطينية.

ثانياً: مرحلة ما بين النكبة، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية

الرهان على الأحزاب والقوى القومية

يمكن توقيت بدء تشكل جدي لحقل سياسي وطني فلسطيني بهزيمة الدول العربية في حزيران ١٩٦٧. وهي الدول التي لجأت إليها أو ضمت تجمعات فلسطينية كبيرة. فلم تمنع القيود التي وضعتها بعض الدول العربية وإسرائيل على الوطنية الفلسطينية، من توليد تعبيرات لهذه الوطنية ضمن شروط كل تجمع. أي أن اختفاء الحقل السياسي الوطني لم يترتب عليه، كما اعتقد البعض، اختفاء الهوية الفلسطينية (بتعبيراتها المختلفة) عبر اندماج أو انصهار أو ذوبان التجمعات الفلسطينية في الكيانات السياسية الدولانية التي باتت تقيم فيها. فقد أعيد تشييد الهوية الوطنية بعد النكبة في كل تجمع من التجمعات الفلسطينية، ولعبت المخيمات، وتوفر فرص التعليم، والهجرة للعمل، والتمييز القومي (في إسرائيل)، والتمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي في بعض البلدان العربية، دوراً في إنتاج لهجات متنوعة للوطنية الفلسطينية، كانت النكبة وتداعياتها وذاكرتها منبعها الرئيسي. ما عاد للظهور في الستينيات هو حقل سياسي وطني جديد ممثلاً بمنظمة التحرير. فعملية تجديد مفردات الهوية الفلسطينية بدأت فور هزيمة العام ١٩٤٨، في حين تأخر ظهور المشروع الدولاني الفلسطيني عقدين من الزمن بعد النكبة. ولعل في هذا ما يفسر السهولة التي ألحق بها وسط فلسطين (الضفة الغربية) إلى الأردن وفرض السيطرة المصرية على جنوبها (قطاع غزة). كما قد يفسر كذلك اختفاء الأحزاب الفلسطينية بعد النكبة، وعودة ظهورها، في صيغ وأشكال جديدة، وتأتلف في إطار منظمة التحرير.

ما يسترعي الانتباه، هنا، هو تجدد الوطنية الفلسطينية بعد العام ١٩٤٨ خارج حقل وطني (دولاني) فلسطيني. فقد جرت إعادة صياغة الهوية في شروط محلية وإقليمية ودولية برزت في الخمسينيات والستينيات، وفي ظروف حياة اللجوء والشتات وغياب الدولة الوطنية للفلسطينيين. ففي هذه الفترة كان رهان الفلسطينيين على أن تحرير فلسطين على يد القوى والدول القومية. وتمثل هذا الرهان في التأييد الواسع للحركات القومية التي مثلتها في الخمسينيات والستينيات الحركة الناصرية وحزب البعث وحركة القوميين العرب. وهي حركات وأحزاب تبنت الدعوة إلى الوحدة العربية (إقامة الدولة القومية الحديثة) والإصلاح الاقتصادي–الاجتماعي كإستراتيجية نهضوية تحررية وكسبيل لتحرير فلسطين في الوقت ذاته.[١١] وكان الرهان الأقل على الاتجاهات الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين،[١٢] وحزب التحرير الإسلامي الذي ظهر في الضفة الغربية في مطلع الخمسينيات) التي وجدت صدى محدوداً بين الفلسطينيين آنذاك، وهي تبنت الدعوة لتشكيل دولة إسلامية كمقدمة لعودة الخلافة الإسلامية. ولعل تجاوز الفكر القومي (كما هو حال الفكر الديني السياسي) لواقع الدولة القطرية كان من عوامل جاذبيته للفلسطينيين، كما كان وعده بحماية التجمعات الفلسطينية من قمع الدولة الوطنية (القطرية). أما الحركة الشيوعية الفلسطينية، فأعادت تنظيم نفسها وفق التشكيلات الدولانية الجديدة (حزب شيوعي إسرائيلي، حزب شيوعي أردني، وحزب شيوعي في قطاع غزة، حزب شيوعي سوري، ... وهكذا).[١٣] ولم يتبنَ الحزب الشيوعي الفلسطيني الصفة الوطنية إلا في بداية عقد الثمانينيات.

كان من الممهدات لقيام حقل سياسي فلسطيني اهتمام الأحزاب القومية (بشقيها البعثي والناصري)، بتشكيل كيانية فلسطينية. ولعل الدور الذي مارسه الفلسطينيون داخل تشكيلات التيار القومي كان من عوامل هذا الاهتمام. ومن العوامل الأخرى تفاعلات إعادة تشكيل الوطنية الفلسطينية في التجمعات الفلسطينية المختلفة.[١٤] ومنها ما يتعلق بتغيير استراتيجيات الأحزاب القومية التي باتت أحزاباً حاكمة في عدد من الدول العربية، وتحديداً بعد فشل تجربة الوحدة بين مصر وسوريا. وهي استراتيجيات انطلقت من الديناميكيات الخاصة التي أوجدتها الدولة الوطنية (القطرية) لإدامة وإعادة إنتاج ذاتها ومؤسساتها، على الرغم من استمرار الخطابات القومية لأحزابها الحاكمة.[١٥]

شمل الاتجاه القومي المشجع لكيانية فلسطينية حركة القوميين العرب، التي ضمت بين أعضائها أعداداً وافرة من المثقفين الفلسطينيين، واضعة القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياتها.[١١] ومهدّت هذه التحولات في المواقف القومية لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤. وساهم في الاتجاه نفسه فشل مشاريع الوحدة العربية، وتحديداً بين مصر وسوريا العام ١٩٦١، ونجاح نموذج جبهة التحرير الجزائرية في فرض الرحيل على الاستعمار الفرنسي. لكن العامل الحاسم في تشكل حقل وطني فلسطيني تمثل في هزيمة العام ١٩٦٧، ووقوع كل أرض فلسطين التاريخية، بالإضافة إلى أراض عربية أخرى تحت الاحتلال الإسرائيلي.

خلّف تشتت وانتشار الفلسطينيين على دول مختلفة، والمواقف العدائية أو الحذرة اتجاه تعبيرات الهوية الوطنية الفلسطينية، تنوعاً في آليات ورموز تجديد الهوية الفلسطينية. ففي الشتات استمدت عملية التجديد رموزها من حياة المخيم ليس لما مثلته من بؤس ومن واقع مهمش ومحاصر اجتماعياً وأمنياً داخل المدن العربية وعلى أطرافها فحسب، بل لما رمز إليه كمكان إقامة مؤقت بانتظار العودة إلى الوطن الأم الذي تحوّل في المخيلة الفلسطينية إلى فردوس مفقود. ولم يقتصر هذا على المخيمات في الشتات، بل شمل المخيمات التي أقيمت في الضفة والقطاع. وتحوّل قطاع غزة بأغلبيته اللاجئة، إلى مخيم كبير، حيث الازدحام والبؤس الاقتصادي والعزلة عن التجمعات الفلسطينية الأخرى إلى حين احتلاله في حزيران ١٩٦٧. ولهذا التفرد صلة بما شهده قطاع غزة من نشاط في شن عمليات فدائية ضد أهداف إسرائيلية في الخمسينيات. وكان لتجربة وشروط قطاع غزة، باعتباره الإقليم الفلسطيني الوحيد الذي لم يلحق، وإن وقع تحت إدارة مصرية، ما ميّز دوره في المبادرة لتأسيس حقل سياسي وطني بعد النكبة.

ومهما تكن دوافع الدول العربية من وراء قرار تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤، فقد فقدت هذه الدوافع من فعاليتها بعد حرب العام ١٩٦٧، وبعد سيطرة حركة المقاومة المشكلة من تنظيمات سياسية مسلحة على منظمة التحرير. وهكذا قامت المنظمة، كإطار ائتلافي من تنظيمات سياسية مسلحة (أكبرها وأكثرها تأثيراً حركة فتح) متعددة

الأيديولوجيات والرؤى، يتمتع معظمها بدرجة عالية من الاستقلالية (التنظيمية والبرنامجية والمالية) تجمعه مع التنظيمات الأخرى قوانين اللعبة السياسية التي تمثلت في منظمة التحرير. لكن تشكّل منظمة التحرير خارج إقليميها الوطني جعلها عرضة للتصادم والتنافر مع استراتيجيات الدول العربية.[١٧] لهذا شهدت علاقة المنظمة مع دول الجوار العربي توتراً وصل أحياناً إلى درجة الصدام المسلح. وكان من تأثيرات الوضع الإقليمي العربي على منظمة التحرير – على الرغم من محافظة الأخيرة على تمايزها من حيث التعددية السياسية والفكرية والحزبية – ضمور الاهتمام بالديمقراطية كمكون للحياة السياسية العامة وللعلاقات التنظيمية الداخلية والعلاقات البينية بين القوى الفاعلة في الحقل السياسي.

منظمة التحرير: تعددية سياسية، تحت سقف سيطرة تنظيم كبير واحد

اتخذ النظام السياسي الذي شكلته منظمة التحرير في أواخر الستينيات صيغة ائتلافية بين مختلف التنظيمات السياسية الفلسطينية المسلحة، بما في ذلك تنظيمات مرتبطة بأحزاب قومية عربية حاكمة (كالصاعقة، وجبهة التحرير العربية) المرتبطتين بحزبي البعث في سوريا والعراق). وهي صيغة قامت على الإقرار بشرعية التعددية السياسية المستندة إلى استقلالية تنظيمية وسياسية وفكرية ومالية. وشكلت هذه السمة امتداداً للتعددية التي برزت في الحقل السياسي الوطني قبل العام ١٩٤٨. كما تميز بهيمنة تنظيم واحد (حركة فتح) وزعيمه، ياسر عرفات، على مؤسسات منظمة التحرير انطلاقاً من كونه التنظيم الأكبر عدداً، ومن حيث وفرة الموارد. وكان هذا، إلى حد كبير، من سمات الحقل السياسي الفلسطيني في مرحلة ما قبل النكبة، حيث هيمن الحاج أمين الحسيني وامتداده التنظيمي الممثل في الحزب العربي الفلسطيني على الحركة الوطنية مع إقراره بالتعددية وحق الأحزاب المختلفة في المشاركة في الهيئات القيادية.

الحركة الوطنية الفلسطينية والمسألة الديمقراطية

كان من الطبيعي أن تتأثر لغة الحقل السياسي الفلسطيني، إلى حد بعيد، بواقع ما بعد النكبة وقيام دولة إسرائيل، وبنتائج حرب حزيران في العام ١٩٦٧. كما كان من الطبيعي أن تولّد منظمة التحرير، في أواخر الستينيات، حقلاً سياسياً جديداً يحدد أهدافه ومكوناته نص مكتوب ومتفق عليه بين التنظيمات السياسية (الميثاق الوطني الفلسطيني)؛[١٨] وله لوائحه الداخلية كالتي تحدد كوتا تمثيل الفصائل المسلحة في مؤسسات المنظمة (وتحديداً في المجلس الوطني الفلسطيني)، وكذلك "كوتا" تمثيل الاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية – التي اعتبرت قواعد لمنظمة التحرير[١٩] – و"كوتا" لتمثيل الجاليات والكفاءات.

وعلى الرغم من أن الميثاق الوطني الفلسطيني اعتبر أن "الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء"، فإن التنظيمات السياسية الفلسطينية التي تآلفت في إطار منظمة التحرير، منحت الهوية الفلسطينية بعداً نضالياً عبر تركيزها على مقاومة الاحتلال. وعلى الرغم من اعتبار الميثاق الكفاح المسلح "طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين" وأنه "إستراتيجية وليس تكتيكاً"، فإن التنظيمات السياسية الفلسطينية كيّفت أساليب عملها وبرامجها وفق المتغيرات الإقليمية والدولية ووفق رؤيتها الأيديولوجية أو الفكرية لأساليب الكفاح الأنجع، ووفق ضرورات الجغرافيا السياسية المتحركة. لكن هدف تحرير الأرض المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، بقي محور برنامجها، وموجه نشاطها ومبرر وجودها.

ساهم توتر العلاقة، وعلى فترات متلاحقة، بين منظمة التحرير وعدد من الدول العربية من حدة الوعي بأهمية وجود إقليم فلسطيني محرر. لذا، طغى على برامج التنظيمات السياسية الفلسطينية هدف تحرير إقليم فلسطيني (تبلور لاحقاً في دحر الاحتلال للأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها)، والحاجة إلى الإصرار على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني. ومن هنا لم تأخذ المسألة الديمقراطية أولوية في حقل منظمة التحرير وفصائلها لاعتبارات عدة. من هذه الاعتبارات رؤية المنظمة لنفسها كتشكيل لتنظيمات مقاومة، ومنها جذور هذه التنظيمات القومية أو الإسلامية التي لم تكن تعير

الديمقراطية اهتماماً يذكر، بل ربما كانت تنظر إلى الديمقراطية السياسية كمكون للأنظمة الغربية الاستعمارية، وتخدم بالتالي مصالحها وكجزء من عملية الاستعمار الثقافي. ولا شك بأن التحالف مع الاتحاد السوفيتي (وقيادة الحزب اللينيني، ممثلاً بالحزب الشيوعي، للمجتمع والدولة) والدول الاشتراكية الأخرى، عزز من النظرة المرتابة اتجاه الديمقراطية: كأسلوب لتنظيم العلاقات داخل الأحزاب وبينها، وفي العلاقة مع المواطن، وكأساس لبناء الدولة الحديثة. لقد تأثر اليسار الفلسطيني (والعربي) بتقاليد الدول الاشتراكية في بناء الحزب السياسي، في حين تأثرت حركة فتح بالأحزاب العربية الحاكمة، وإن تباينت من حيث الإقرار بالحق في التعددية السياسية في إطار منظمة التحرير، وبتعددية الآراء داخل حركة فتح نفسها.

للاعتبارات السابقة، إضافة إلى اعتماد كل المنظمات السياسية الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير على تشكيلات مليشية، وتشكيلات عسكرية نظامية (خلال فترة وجودها في لبنان وقبل ذلك في الأردن)، لم تكن الديمقراطية مسألة مطروحة كإشكالية داخل الحقل السياسي الفلسطيني، وإن طرح مطلب التمثيل النسبي في الاتحادات الشعبية وفق الانتخابات الحرة من قبل التنظيمات اليسارية من موقع تحسين تمثيلها في قيادات هذه الاتحادات، وعلى أمل إنهاء تفرد حركة فتح بصيغة "النصف زائد واحد". وتركت السمة "الريعية" لمنظمة التحرير وفصائلها في العلاقة مع المجتمع الفلسطيني (كونها كانت، إلى حد كبير، حتى بداية التسعينيات تصرف على الشعب وليس الشعب الذي يموّل هذه التنظيمات، نتيجة لغياب الدولة الوطنية، وبحكم ما توفر للمنظمة من موارد مالية كبيرة نسبياً)، ودورها الحاسم في تشكيل مؤسسات "المجتمع المدني الفلسطيني"، من العوامل التي ساهمت في إبقاء الديمقراطية بعيدة عن "أجندة" المجتمع السياسي الفلسطيني وقواه الفاعلة. ولم تصبح الديمقراطية قضية مطروحة كمطلب عام إلا بعد قيام سلطة وطنية العام ١٩٩٤، وإن كان قد بدأ الانتباه لأهميتها داخل التنظيمات السياسية على أثر الانتفاضة الأولى، وبعيد انهيار الاتحاد السوفيتي، وعلى أثر بروز التيار الإسلامي الأصولي.

ثالثاً: حركة "حماس" تقتحم حقل منظمة التحرير وحقل السلطة الوطنية

حافظت منظمة التحرير على هيمنتها على الحقل السياسي الوطني الفلسطيني بتشكيلاته السياسية والتنظيمية ورموزه الكفاحية وأهدافه وبرامجه واستراتيجياته، منذ تشكيلها وحتى بدء تحديها من تنظيمات من خارج هذا الحقل. ولذا، وجدت القوى الجديدة (الجهاد الإسلامي، وحركة حماس) التي ظهرت في الثمانينيات من خارج حقل السياسي الوطني الذي مثلته منظمة التحرير، أن عليها مواجهة منظمة التحرير؛ إما عبر تشكيل حقل سياسي جديد (بديل)، أو اقتحام هذا الحقل والعمل على تغيير قوانين اللعبة السياسية داخله. وقد بدا، في البداية، وكأن خيار تيار الإسلام السياسي هو تشكيل حقل سياسي بديل يشمل الخطاب والأهداف وأساليب النضال والعمل وقواعد اللعبة. وكانت حركة الجهاد الإسلامي قد انشقت عن جماعة الإخوان المسلمين في بداية الثمانينيات احتجاجاً على امتناعها عن مقاومة الاحتلال، وظهرت "حماس" (حركة المقاومة الإسلامية) خلال الأسابيع الأولى من انطلاقة الانتفاضة الأول في العام ١٩٨٨، كامتداد لجماعة الإخوان المسلمين.

حرصت حركة "حماس" على تأكيد حضورها في مواجهة منظمة التحرير عبر مواقف وفعاليات مستقلة عن مواقف وفعاليات القيادة الموحدة للانتفاضة، المتشكلة من الفصائل الرئيسة للمنظمة، وعبر اعتمادها خطاباً سياسياً متمايزاً من حيث الأهداف (تحرير كل فلسطين)، ومن حيث المرجعية (الشريعة الإسلامية)، عن أهداف ومرجعية منظمة التحرير. واستمر هذا الحرص لفترة بات خلالها حضورها أمراً واقعياً بعد أن أثبت تمتعها بدعم جماهيري مؤثر. وبدأت "حماس" تظهر تحوّلا، وإن تدريجياً، في أشكال تنظيمها وأساليب عملها وخطابها السياسي بما يقترب مما هو معتمد من فصائل منظمة التحرير. أي بدأت تتعاطى مع بعض سمات الحقل السياسي الوطني. ونجد أنها استقت، وإن تدريجياً، من مفرداته السياسية مع إصرارها على رفض إيحاءاتها العلمانية (والتي فسرتها وكأنها معادية للدين). في الوقت نفسه، نجد أن الحقل السياسي الوطني بدأ يتأثر بلغة التيار الإسلامي الصاعد. كما ازداد تعاطي تيار الإسلام السياسي مع الحقل الوطني بعد قيام سلطة فلسطينية في العام ١٩٩٤، أي على أثر قيام سلطة وطنية فلسطينية على إقليمها، وإثر دخول

تحولات على الحقل السياسي الوطني الذي شكلته منظمة التحرير على الرغم من الاحتفاظ الشكلي بمؤسسات هذا الحقل (مجلس وطني، مجلس مركزي، لجنة تنفيذية) والاحتفاظ بخطاب سياسي يحافظ على المشروع الوطني الذي بلوره هذا الحقل (دولة وعودة وتقرير المصير).

لم يكن بمقدور الحقل السياسي الجديد الذي بدأ يتشكل حول السلطة الفلسطينية إلا أن يتعاطى مع التنظيمات السياسية التي دخلت عليه، ممثلة بشكل رئيسي بحركتي حماس والجهاد الإسلامي (الإسلام السياسي). وكان لا بد من أن يترك هذا التعاطي وقعه على الحقل السياسي الوطني. ويمكن للمراقب أن يلاحظ، خلال عقد التسعينيات، الاستخدام المتزايد للغة والمفردات الدينية (كالشورى، والإكثار من الآيات القرآنية في الخطابات السياسية، والبيانات الرسمية، وفي الإكثار من البرامج الدينية في التلفزيون الرسمي...) المتداولة في هذا الحقل من قبل التنظيم الرئيسي في منظمة التحرير (قيادة حركة فتح)، وفي البيانات الصادرة باسم السلطة ومنظمة التحرير. كما يمكن ملاحظته، على الصعيد الشعبي، في انتشار الزي "الإسلامي" بين النساء، وإطلاق اللحى بين الذكور. وخلال الانتفاضة الثانية وجدنا أن معظم الأجنحة العسكرية لتنظيمات منظمة التحرير، وتحديداً كتائب شهداء الأقصى، أخذت في تقليد بعض أشكال المقاومة التي اختصت بها الحركة الإسلامية.

وفي المقابل، كان لا بد من أن يكون للحقل السياسي الجديد وقعه على تيار الإسلام السياسي، ونجد مؤشرات على هذا في التقليل النسبي من التعابير الدينية لصالح التعابير السياسية المدنية، والاستعداد للمشاركة في الانتخابات النقابية والطلابية والمحلية، واستخدام مصطلحات أحزاب حديثة في تحديد هيئاتها المركزية مثل مكتب سياسي، واعتماد لغة الديمقراطية ومكوناتها (حرية التعبير، والتنظيم، والرأي،... الخ) في خطابها السياسي، وتشكيل منظمات قطاعية مثل منظمات الطلبة والنساء، وفصل الجناح العسكري عن الجناح السياسي، وإدخال تعديل في برنامجها السياسي كالاستعداد بقبول وقف إطلاق النار أو تهدئة مع إسرائيل، وهدنة طويلة معها إن هي انسحبت لحدود العام ١٩٦٧).

لكن حركة حماس بقيت تصر على التمييز بين الانتخابات المحلية والنقابية من جهة، والانتخابات العامة والسياسية من جهة أخرى، باعتبار أن الانتخابات الأخيرة مرتبطة بمشاريع التسوية كاتفاق أوسلو. وشاركها في هذا تنظيمات يسارية. ومن هنا نجد أن حماس شاركت عبر الكتل الإسلامية الطلابية في انتخابات المجالس الطلابية في الجامعات الفلسطينية منذ أواخر الثمانينيات، وتمكنت حسب قول أحد قادتها من "أن تسحب البساط من تحت أقدام التيار العلماني الذي مثلته منظمة التحرير الفلسطينية".[٢٠] كما شاركت في الانتخابات النقابية، وشاركت في الانتخابات المحلية التي جرت في أواخر العام ٢٠٠٤، وفي العام ٢٠٠٥. بتعبير آخر، كانت مستعدة لأن تشارك في اللعبة الديمقراطية في إطار المؤسسات غير السياسية. ما هو جديد هو استعدادها للمشاركة في الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في أوائل العام ٢٠٠٦. وهذا يمثل تحولاً في انخراط حماس في صلب الحقل السياسي، والالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية في التنافس على المقاعد البرلمانية (من موقع كونها حركة معارضة). ومن الواضح، في اللقاءات مع بعض قادتها، أن حماس تدرك ما يترتب على مشاركتها في الانتخابات العامة من مسؤوليات وضغوط وصعوبات في ظل الظروف المحيطة الراهنة.

خلاصـــــة

باختصار، يمكن القول إن تحولاً دخل على الحقل السياسي بفعل تنامي دور التيار الإسلامي. وهو تيار لم يبقَ ساكناً، بل شهد تحولات ملموسة إثر انخراطه التدريجي في الحقل السياسي الوطني وتفاعله مع هذا الحقل. وهو حقل لم يكن قد بقي ساكناً منذ تشكله في منتصف الستينيات. فقد شهد تحولاً سياسياً لدى تبني منظمة التحرير العام ١٩٧٤ البرنامج المرحلي، حيث انتقلت إستراتيجية منظمة التحرير من تبني تحرير فلسطين التاريخية إلى إستراتيجية تبني إقامة دولة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان من نتائج هذا التبني على الحقل السياسي توليد، وإن لفترة، معارضة داخل المنظمة مثلتها ما عُرف حينه بجبهة الرفض الفلسطينية، التي تكونت من عدد من التنظيمات السياسية الفلسطينية التي دعمتها بعض الدول العربية (العراق بشكل خاص).

أما التحول التنظيمي الأبرز، فتمثل في تمركز سلطة اتخاذ القرار خارج المؤسسات الوطنية وتجسدها في يد فرد يقع على رأس سلم السلطة، ويمسك بيده مفاتيح القرار السياسي والمالي والعسكري والتنظيمي. وساهم في هذا البقرطة الواسعة لمؤسسات منظمة التحرير والتنظيمات المشكلة لها بحكم تلاقي تأثير متغيرات عدة (منها إغداق الأموال الخليجية وغيرها على المنظمة وفصائلها وتوسّع أجهزتها العسكرية والدبلوماسية والإدارية والأمنية والإعلامية، ومنها غرقها في الحرب الأهلية في لبنان، ووجودها خارج إقليمها الوطني). وتمثل التحول الثالث في انتقال مركز ثقل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد خروج منظمة التحرير من لبنان العام ١٩٨٢، وتراجع دور وفعالية الكفاح المسلح، وتعرض المخيمات الفلسطينية في لبنان للحصار والحروب والتمييز. وتمثل التحول الرابع في الثمانينيات وبخاصة العام ١٩٨٨، في ظهور قوى سياسية جديدة من خارج الحقل الذي شكلته ومثلته منظمة التحرير. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يتبنى المجلس الوطني الفلسطيني إعلان الاستقلال في تشرين الثاني العام ١٩٨٨ بعد اقتحام تيار الإسلام السياسي الحقل الوطني لمنظمة التحرير في المناطق المحتلة. فقد أكّد الإعلان هوية الدولة الفلسطينية العتيدة كدولة ديمقراطية (برلمانية تعددية) علمانية.[٢١]

رابعاً: حال التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

كان الحقل السياسي الوطني الذي شكلته منظمة التحرير قد بدأ في التحول على أثر اقتحامه من تنظيمات سياسية (حماس، والجهاد الإسلامي) تبلورت خارج المنظمة، وفي مواجهتا إلى حد كبير. وتم هذا في لحظة تلاقت فيها متغيرات شملت الأصعدة الإقليمية والدولية والفلسطينية المحلية. تمثل أبرزها في انتقال مركز ثقل النضال الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧، جسدته بشكل دراماتيكي الانتفاضة الشعبية في أواخر العام ١٩٨٧، وتوزّع منظمة التحرير على أكثر من مركز في الخارج. كما شملت قيام الثورة الإيرانية في أواخر السبعينيات وحرب الخليج في أوائل التسعينيات. وتمثلت على الصعيد

الدولي في انتهاء نظام القطبين على أثر انهيار الاتحاد السوفيتي وأنظمة دول أوروبا الشرقية.

لا تتطرق الدراسة الحالية إلى التنظيمات السياسية الصغيرة جداً ذات الطابع المحلي التي ظهرت بعد قيام السلطة الوطنية. فقد ظهرت هذه بقرار أو بدعم من رأس السلطة آنذاك، وانتهت بقرار منه. كما لا تتطرق الدراسة للتنظيمات السياسية التي لها وجود في بعض الدول المجاورة لإسرائيل (لبنان، وسوريا، والعراق تحديداً) ولكن لا وجود يذكر لها في فلسطين. ولا تتطرق الدراسة للأحزاب الفلسطينية في إسرائيل. ولم تشمل الدراسة أحزاباً وتشكيلات سياسية فلسطينية في بعض الدول التي يقيم فيها أعداد كبيرة من الفلسطينيين، كما هو الحال في الأردن، حيث يتمتع معظم الفلسطينيين هناك بحقوق المواطنة.

التيار الإسلامي

كان لتنظيم جماعة الإخوان المسلمين نشاط علني ومشرّع في الضفة الغربية خلال فترة الحكم الأردني، بعد أن منع النظام في الأردن النشاط الحزبي في العام ١٩٥٧، والذي استمر حتى أواخر الثمانينيات. وكان لهذه الجماعة تأثير في غزة ارتبط بنشاط هذا التنظيم في مصر وتأثر بتوتر علاقته مع النظام الناصري في الخمسينيات. بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، اتجهت جماعة الإخوان المسلمين نحو ما سمته بالعمل "المؤسساتي التربوي"؛ أي إلى العمل الخيري والدعوة الدينية، وارتبط هذا النشاط، في غزة، بما عُرف بالمجمع الإسلامي هناك.[٢٢]

التحول الذي دخل على حركة الإخوان المسلمين في الضفة والقطاع، بدأ في قطاع غزة، بعد الثورة الإيرانية العام ١٩٧٩، وبعد خروج منظمة التحرير من لبنان على أثر الغزو الإسرائيلي له العام ١٩٨٢. ففي تلك المرحلة، ظهرت بين أوساط الحركة اتجاهات تدعو للانخراط في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وأخذ هذا الاتجاه شكل انشقاق مجموعة عن الإخوان المسلمين عرفت لاحقاً بحركة الجهاد الإسلامي تبنت المقاومة المسلحة ضد الاحتلال. كما بدأ التنظيم في تشكيل خلايا مسلحة قامت إسرائيل على أثر اكتشافها، في العام ١٩٨٤، باعتقالات

واسعة بين صفوف الإخوان المسلمين شملت الشيخ أحمد ياسين. وشكلت هذه مقدمات ما أطلق عليه في بدايات الانتفاضة الأولى بحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

مع الإعلان عن تشكيل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في بداية العام ١٩٨٨، بالارتباط مع مجموعة الإخوان المسلمين، اتسع تأثير الإسلام السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقدم هذا الدخول للحقل السياسي نفسه كدخول يستهدف منافسة منظمة التحرير، مع الحرص على القول إنه يرفض الاقتتال ويقبل بالتعددية السياسية السائدة في الحقل الوطني.

جرت محاولات عدة، جادة وغير جادة، لاستيعاب حركة حماس من قبل قيادة حركة فتح عبر دعوتها للمشاركة في مؤسسات منظمة التحرير. لكن قيادة حماس التي كان لها اعتباراتها للبقاء خارج المنظمة، لما وفر لها هذا الموقع من رأسمال سياسي صاعد في وقت كان رأسمال المنظمة السياسي ينحو نحو الانحدار. ولذا، وضعت حماس في حينه اشتراطات يصعب على حركة فتح تقبلها (كأن يكون لها ٤٠٪ من مقاعد المجلس الوطني، بالإضافة إلى شروط سياسية). فالموافقة على شروط حماس كان يعني إدخال تغيير نوعي على تكوين ولغة الحقل السياسي الوطني، وتغيير قوانين اللعبة السياسية داخله. وهو تغيير يهدد مكانة حركة فتح في الحياة السياسية الوطنية، ويضعها أمام قوة تشاركها صناعة القرار، وتنافسها مباشرة وبندية على قيادة الحركة السياسية الفلسطينية. لذا، بقيت حركة حماس (ومعها حركة الجهاد الإسلامي) خارج مؤسسات منظمة التحرير، قبل إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد قيامها، ولن تبدأ في التفكير الجدي في المشاركة في المؤسسات السياسية إلا بعد وفاة الرئيس عرفات، وانتخاب رئيس جديد للسلطة، وطرح انتخابات جديدة للمجلس التشريعي، وللمجالس المحلية والبلدية، وبعد تعرض قيادتها وكوادرها لحملة واسعة من الاغتيالات والاعتقالات من قبل إسرائيل، وللتجفيف المالي لمواردها المالية على الصعيدين الإقليمي والدولي تحت شعار "محاربة الإرهاب".

دخلت حركة حماس إلى حقل سياسي وطني تعددي راسخ. ومن هنا هي حرصت على أن يتضمن خطابها السياسي منذ فترة مبكرة التأكيد على أنها تحترم التعددية السياسية والأيديولوجية. ويشير ميثاق حركة

حماس الذي نشر في آب من العام ١٩٩٨ إلى احترام مبدأ التعددية السياسية. كما نجد تأكيداً متكرراً في بيانات وتصريحات قادة حماس على التزام الحركة بالتعددية واحترام الديمقراطية والالتزام بنتائج الانتخابات النزيهة.[٢٣] لكن يبقى من يعتبر أن الدافع وراء هذه المواقف دافع تكتيكي يحكمه موقع حماس في المعارضة، وأن هذا الموقف يتغير إذا ما استلمت الحكم. والواقع أن قياديي حركة حماس يلتزمون بالديمقراطية ما لم تتعارض هذه مع الشريعة الإسلامية، باعتبار أن هذه هي المرجعية وليس رأي الأغلبية.[٢٤]

استند الإسلام السياسي في اقتحامه الحقل السياسي الوطني إلى تأسيس قاعدة جماهيرية. هذا بالاعتماد على ثلاث أدوات: الأولى، طرح منظومة فكرية دينية شمولية (للمجتمع الفاضل) في مواجهة الرؤية العلمانية التعددية التي تم تصويرها، خطأ، على أنها مناهضة للمجتمع الفاضل، ومن هنا جاءت الدعوة لأسلمة المجتمع. والثانية، توسيع دائرة العمل الخيري الموجه للفئات الفقيرة والمحرومة، ومن هنا كان تأسيس العديد من المؤسسات الخدمية، بما فيها المؤسسات الصحية، ورياض الأطفال، وكفالة الأيتام، ومحو الأمية، وغيرها. والثالثة، الاعتماد على المساجد ومؤسسات أخرى كالجامعة الإسلامية وعلى تأسيس مؤسسات اقتصادية وتجارية.

على الرغم من التأثير البالغ الأهمية لإرهاصات الانتفاضة الأولى، وأهمية بروز الإسلام السياسي كتيار جماهيري، فإن نقطة التحول الحاسمة في تكوين الحقل السياسي الفلسطيني وفي تغيير قواعد اللعبة السياسية فيه وتحديد مفرداته ومواجهاته وتحدياته تمثلت في الوصول لاتفاق أوسلو في أيلول العام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير وإسرائيل، وتشكيل سلطة وطنية مقيدة ومحدودة الصلاحيات على أجزاء من الضفة وقطاع غزة. وقد فتح هذا الاتفاق المجال أمام البدء في تأسيس حقل جديد محوره مشروع إقامة دولة على إقليمها الوطني. وكان مبرر قيام واستمرار السلطة الوطنية حملها مشروعاً قوامه التحول من سلطة حكم ذاتي على مناطق مجزأة إلى دولة وطنية ذات سيادة على إقليم سياسي وجغرافي وقانون موحد (الضفة وغزة والقدس الشرقية) وحدود معترف بها (حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧)، وإيجاد حل مقبول لمشكلة اللاجئين.

ارتبط الانتقال من حقل منظمة التحرير الوطني، بما هو حقل تديره وتتفاعل في إطاره حركة تحرر (متعددة الأحزاب والتنظيمات السياسية) إلى حقل تديره وتسعى إلى ترتيب وضعه سلطة حكم ذاتي يحكمها عدد من التدابير والإجراءات والاعتبارات التي كان من أبرزها:

- التخلي عن الكفاح المسلح، واعتماد إستراتيجية تفاوضية.
- الاعتراف بإسرائيل (بحكم اتفاق أوسلو) واعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير، لكن دون إقرارها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. أي قبلت المنظمة رسمياً بدولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل (على افتراض أن هذه ستقام ضمن خطوط الهدنة للعام ١٩٤٨)، دون التزام من قبل إسرائيل بذلك.
- تعاطي معظم دول العالم مع السلطة الوطنية كسلطة شرعية.
- تحول في النظام السياسي الفلسطيني يتشكل على أساس سلطة ومعارضة (وليس مجرد تنظيمات تتفق وتختلف في إطار تنظيمي جامع ممثلاً بمنظمة التحرير).
- تهميش المؤسسات الوطنية الجامعة التي مثلتها مؤسسات منظمة التحرير لصالح التركيز على السلطة.
- دخول خطابات وموضوعات جديدة على لغة الطبقة السياسية الفلسطينية شملت مفردات الديمقراطية، وحقوق المواطن، والتنمية وبناء مؤسسات الدولة، و المجتمع المدني.

سرعان ما تبين أن التعويل (من قبل حركة فتح وبعض التنظيمات الصغيرة) على اتفاق أوسلو كمرحلة انتقالية تقود إلى الدولة الفلسطينية المستقلة، لا أساس له على أرض الواقع. فالاتفاق لم ينهِ الصراع مع الدولة الكولونيالية، ولم يؤدِّ إلى قيام سلطة وطنية إلى دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. فقد وصلت مفاوضات الوضع النهائي التي عقدت في كامب ديفيد في تموز ٢٠٠٠ إلى طريق مسدود حول معظم قضايا الوضع النهائي، الأمر الذي أوجد أرضية لانطلاق الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول ٢٠٠٠. وسرعان ما ترك استمرار الانتفاضة الفلسطينية تأثيره المباشر على بنية ولغة وتكوين الحقل السياسي الوطني. كما أعاد تغذية هذا الخطاب السياسي الفلسطيني بلغة حركة تحرر وطني في مواجهة

دولة استعمارية استيطانية، عبر العودة إلى المقاومة المسلحة من خلال ممارسة التنظيمات السياسية الرئيسية (في السلطة والمعارضة) المقاومة المسلحة بأشكال شتى.

يشير الوضع الجديد إلى فرادة الحقل السياسي الفلسطيني (الذي يتقاطع في بعض جوانبه مع الحقل السياسي اللبناني). صحيح أن محرك هذا الحقل في الفترة الممتدة بين أيار ١٩٩٤ وأيلول ٢٠٠٠ تمثل في سلطة مركزية يمسك بها حزب حاكم (حركة فتح)، ويتفاعل مع تنظيمات وأحزاب سياسية أخرى على درجات متفاوتة من النفوذ الجماهيري، وفي موقفها المقر بشرعية هذه السلطة. صحيح أن هاجس السلطة ومبرر وجودها كان، وما زال، التحول إلى دولة ذات سيادة، لكنها اشتراطات وقيود الدولة الكولونيالية الاستيطانية أوضحت أنها تعمل ما في وسعها لمنع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة.

ولعل الانشداد إلى مهمتين يصعب الجمع بينهما (أي الجمع بين مهمة تأسيس دولة مستقلة، وبين مهمة مواجهة احتلال استيطاني بأدوات حركة تحرر)، أبقى الحقل السياسي الفلسطيني سهل الانقياد من حقل ينتظم على أساس التحول الدولاني المستقل، إلى حقل ينتظم على أساس حركة تحرر في مواجهة دولة محتلة.

خامساً: الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية بعد أوسلو

كان من تداعيات إقامة سلطة فلسطينية انتقال معظم أشكال العمل السياسي إلى العمل العلني أو شبه العلني بعد أن كان السائد، حتى قيام السلطة الوطنية، في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، العمل السري أو العمل عبر المنظمات والأطر الجماهيرية. فقد ولّد قيام سلطة فلسطينية حيزاً عاماً للنشاط العلني للأحزاب والحركات السياسية، شمل فتح مكاتب علنية لهذه، وممارسة نشاطات علنية مختلفة، بما فيها المهرجانات السياسية، وإصدار مجلات ونشرات،[٥٢] وإعلان مواقفها في الصحف ووسائل الإعلام المحلية والأجنبية. لكن اتفاقيات أوسلو حظرت اللجوء إلى المقاومة المسلحة للاحتلال، وألزمت السلطة الفلسطينية بمنع العمل المسلح ضد إسرائيل دون اشتراط ربط ذلك بالتوصل إلى تسوية

متفق عليها للصراع. وعندما اشتعلت الانتفاضة الثانية لجأت تنظيمات فلسطينية عدة (حماس، وفتح، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، وغيرها) إلى السلاح رداً على استخدام إسرائيل لجيشها لقمع الانتفاضة، عادت معظم الفصائل إلى اعتماد أشكال من العمل السري وشبه السري مرة أخرى لتجنب عمليات اغتيال واعتقال كوادرها وقادتها.

استتبع قيام سلطة فلسطينية تراجع نفوذ التنظيمات السياسية المتمركزة خارج فلسطين، واختفى تأثير التنظيمات السياسية التي شكلت امتداداً لأحزاب عربية حاكمة (كالصاعقة، وجبهة التحرير العربية) أو ارتبطت بصلات قوية بأنظمة عربية. كما هزل دور مؤسسات منظمة التحرير كمؤسسات وطنية جامعة (المجلس الوطني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية)، ما منح حضوراً لمختلف التنظيمات والقوى السياسية بغض النظر عن حجم قاعدتها الاجتماعية ووزنها العسكري.

كما كان من تداعيات تأسيس سلطة وطنية تراجع أنماط من التشكيلات التنظيمية للقوى السياسية، وتحديداً التشكيلات الجماهيرية (طلاباً، نساء، عمالاً، لجاناً مهنية) التي أقيمت كواجهات سياسية لهذه القوى، بحكم ملاحقة ومعاقبة إسرائيل لمن ينتمي للتنظيمات السياسية الفلسطينية، وتحديداً التي مارست العمل المسلح. في المقابل، بدأ في التكون نخب اقتصادية واجتماعية جديدة وجدت في أيديولوجية الليبرالية الاقتصادية ما يخدم مصالحها وتطلعاتها. كما اتسعت الطبقة الوسطى الحديثة التي وجدت في خطاب الديمقراطية السياسية وحقوق الإنسان والتنمية والمساءلة والانتخابات الدورية ومحاربة الفساد، ما يخدم تطلعاتها ودورها الذي تهمش بفعل المركزية الشديدة، وإهمال المؤسسات التمثيلية. وشمل التحول في الخطاب السياسي المعارضة الإسلامية، والمعارضة الوطنية، أو العلمانية. ولعبت المنظمات غير الحكومية دوراً ملموساً في إشاعة مفردات الخطاب الجديد، ونقل "أجندة" الأطراف والجهات الداعمة والمنظمات الدولية المختلفة إلى الحقل السياسي الوطني، بما في ذلك لبعض مؤسسات السلطة.

أحزاب، تنظيمات، حركات؟

على الرغم من أن عدداً من التنظيمات السياسية الفلسطينية لا يزال يحجم عن تعريف نفسه كأحزاب، بل يستخدم مفردات من نوع حركة أو جبهة أو اتحاد، فإنها يمارس، في الواقع، دور أحزاب سياسية وإن احتفظ بعضها بأجهزة عسكرية. فهذه التنظيمات تعتمد أشكالاً تنظيمية محددة بلوائح داخلية تبين شروط العضوية وحقوق وواجبات العضو، وإن اتسم بعض هذه اللوائح عند بعض التنظيمات السياسية بالهلامية، وبرامجها السياسية بالعمومية. لكن معظمها، إن لم نقل جميعها، له لوائحه الداخلية (التي تحدد وتيرة عقد مؤتمرات دورية، وسبل انتخاب هيئاتها القيادية، وإقرار وثائقها الرئيسة). كما يصدر عنها مواقف سياسية علنية ونشرات حزبية ورسائل داخلية. ولها مقراتها، وهيئاتها المتخصصة. ولا ينتقص من هذه السمة انضواء معظم هذه التنظيمات السياسية في هيئة جامعة كمنظمة التحرير الفلسطينية،[٢١] وقد بات هذا أمراً شكلياً على كل الأحوال نظراً لندرة انعقاد اجتماعات هيئات المنظمة. كما حافظت هذه التنظيمات، إلى حد كبير، على استقلاليتها التنظيمية والسياسية والمالية والإعلامية.

الالتباس حول التسمية يستند إلى افتراض أن الحزب السياسي يتنافس مع أحزاب أخرى للوصول إلى السلطة في دولة مستقلة، وأن هذا يتم، في الدول الديمقراطية، عبر المشاركة في الانتخابات الدورية لانتخاب أعضاء البرلمان (المجلس التشريعي، أو مجلس الشعب، أو العموم، أو الأمة). في حين أن الحركات السياسية تعمل من أجل تحرير بلد محتل أو من أجل خلق دولة قومية أو وطنية بوسائل نضالية متنوعة، بما فيها الكفاح المسلح. لكن هذا التعريف ينطلق، بالأساس، من تجربة الأحزاب الأوروبية، ويفترض، بالأساس، أنظمة ديمقراطية وتنافساً علنياً وسلمياً على السلطة. في العديد من بلدان العالم الثالث وجدت أحزاب (شيوعية وقومية) حاربت الاستعمار والفئات المرتبطة به، واستلمت السلطة بعد هزيمة هذه (الحزب الشيوعي في الصين الشعبية، وحزب المؤتمر الوطني في الهند على سبيل المثال).

يمكن القول إن السمات الحزبية للتنظيمات السياسية تعززت بعد قيام السلطة الوطنية (كسلطة شبه دولانية)، وتواصل هذا حتى دخول الانتفاضة الثانية مرحلة المواجهات العسكرية وانحسار نفوذ السلطة

وسيطرتها. فقد باتت التنظيمات السياسية تمارس نشاطات علنية. ولم تعد معظم التنظيمات مثقلة بالتشكيلات العسكرية (من قوات نظامية ومليشيا). كما تعززت السمة الحزبية عبر ترسيخ التعددية واتساعها لتشمل تنظيمات إسلامية سياسية. وجاء تشريع الانتخابات العامة ليبرز أكثر السمة الحزبية. ومن هنا، لم تتوقف هذه الورقة كثيراً عند التسميات التي تطلقها التنظيمات السياسية، سواء أطلقت على نفسها تعبير "حركة" (كما عند "فتح"، و"حماس"، و"الجهاد الإسلامي")، أو تعبير "جبهة" (كما عند الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والجبهة العربية، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية...) أو حزب (حزب الشعب الفلسطيني، حزب الخلاص الإسلامي،...)، أو اتحاد (الاتحاد الديمقراطي الوطني "فدا") أو أي تعبير آخر.

أثار قيام سلطة وطنية (على الرغم من محدودية صلاحياتها) وإجراء انتخابات عامة ومحلية دورية، قضية تحول المنظمات والحركات السياسية الفلسطينية إلى أحزاب، وشجع هذا الأمل، أو الوهم، بقرب تحول سلطة الحكم الذاتي إلى دولة ديمقراطية مستقلة وذات سيادة، تقر بالتعددية الحزبية وبالتنافس السلمي على السلطة عبر انتخابات عامة نزيهة. ولعل هذا كان أحد الاعتبارات لقيام السلطة في أيلول ١٩٩٥ بنشر مشروع قانون للأحزاب. وقد يكون الاعتبار الأهم وراء المشروع رغبة السلطة (كأي سلطة دولانية) في احتكار حمل السلاح الشرعي وتطبيق اتفاق أوسلو. لكن مشروع القانون تعرض لنقد واسع بحكم القيود التي وضعها على العمل الحزبي، وبحكم غموض المصطلحات التي استخدمها، ما جعلها قابلة لتأويلات عدة تصب في خدمة سيطرة السلطة التنفيذية.[٢٧] وبسبب الاعتراضات على المشروع، تم التخلي العملي عنه في نهاية العام نفسه. فالمشروع لم يأخذ بعين الاعتبار تراث الحركة الوطنية الفلسطينية وانتشار الشعب الفلسطيني، ومشروعية العمل التنظيمي والسياسي التي منحتها منظمة التحرير للفصائل المنضوية تحت لوائها. وفي العام ١٩٩٨، قدمت اللجنة السياسية للمجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون جديداً للأحزاب السياسية ارتكز على مشروع القانون الأساسي الذي أقره المجلس التشريعي. أتاح مشروع القانون تسجيل فصائل منظمة التحرير كأحزاب سياسية، لكنه ترك وضع التنظيمات التي نشأت خارج منظمة التحرير غامضاً (مثل حركة "حماس" و"الجهاد

الإسلامي"، وغيرهما). وتخوف البعض، في حينه، من أن يترتب على القانون في حال أصبح نافذاً إلغاء مشروعية المقاومة للاحتلال، وفرض التقيد بالعمل السياسي السلمي فقط.[٢٨] ومع انطلاقة الانتفاضة الثانية وتواصلها، تم وضع المشروع على الرف. ومن المتوقع البت في القانون أو تعديله في المستقبل القريب، وبخاصة أن الانتخابات العامة والتشريعية تجيز الترشيح على أساس قوائم حزبية.

من اللافت أن الحقل السياسي الفلسطيني لم يشهد خلال السنوات العشر الأولى من قيام السلطة الفلسطينية تشكل أحزاب سياسية جديدة (انظر الملحق، جدول رقم ١) ذات هيكلية تنظيمية وبرامج وقيادة واضحة المعالم. لقد جرت محاولات، ولعلها ما زالت جارية، لتشكيل أحزاب سياسية جديدة. وكان من هذه حركة البناء الديمقراطي، والتجمع الديمقراطي الفلسطيني، والمبادرة الوطنية الفلسطينية وغيرها (انظر ملحق رقم ١). لقد فشلت المحاولة الأولى، وما زال من المبكر الحكم بشأن المحاولتين الأخيرتين. لكن معظم محاولات تشكيل أحزاب سياسية جديدة بعد قيام السلطة الفلسطينية لم تكن أكثر من تشكيلات محلية، أو انقسامات صغيرة عن أحزاب وتنظيمات قائمة مدعومة من أطراف من قيادة السلطة، ولم يكتسب أي منها وزناً أو حضوراً أو استمرارية. ولا يغير من صحة هذه الملاحظة تشكيل حزب الخلاص الإسلامي العام ١٩٩٥ في قطاع غزة، بحكم ارتباطه الوثيق بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وباستراتيجياتها التنظيمية والسياسية والإعلامية. ولم تنجح، حتى الآن، على الرغم من تواصل الحوار فيما بينها، محاولات تجميع تنظيمات وأحزاب متقاربة من حيث التوجه السياسي والأيديولوجي (تحديداً من اليسار العلماني) في توحيد نفسها أو الائتلاف فيما بينها؛ بهدف خلق تجمع حزبي سياسي ذي وزن يتمايز عن حركة فتح والتيار الإسلامي.[٢٩]

ويمكن تصنيف الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية من زاوية علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية على النحو التالي:

أ. حركة فتح: الحزب الحاكم

ترتب على اتفاق أوسلو، بحكم موقعها في منظمة التحرير ودورها في المفاوضات، تولي فتح قيادة أول سلطة وطنية على أرض فلسطينية. أي انتقلت حركة فتح من التنظيم المهيمن على منظمة التحرير وحقلها الوطني، إلى حزب حاكم لسلطة انتقالية تحمل مشروعاً للتحول إلى دولة ذات سيادة. وكان للفشل في هذا التحول، تفجر الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، على أثر قيام شارون بزيارة استفزازية للمسجد الأقصى.

واستندت حركة فتح في هيمنتها على السلطة الوطنية إلى موقعها في منظمة التحرير، وإلى تاريخها الكفاحي، وكونها من "أطلق الرصاصة الأولى" (الكفاح المسلح) العام ١٩٦٥. كما أسندت شرعيتها التاريخية هذه، بشرعية "ديمقراطية" استندت إلى نتائج الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية التي جرت في بداية العام ١٩٩٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي فاز فيها ياسر عرفات، مرشحاً عن فتح، برئاسة السلطة، وفازت حركة فتح بأغلبية المقاعد في المجلس التشريعي. وساهم في هيمنة حركة فتح الساحقة على المجلس التشريعي مقاطعة الأحزاب الإسلامية (حماس، والجهاد) وبعض الأحزاب العلمانية (الجبهتين الشعبية والديمقراطية)، تلك الانتخابات باعتبارها من "إفرازات" اتفاق أوسلو الذي وقفت ضده.

هيمن تنظيم حركة "فتح" على منظمة التحرير منذ أواخر الستينيات عبر احتفاظها بأغلبية عددية في هيئات المنظمة المختلفة، وكذلك في الهيئات القيادية للاتحادات الشعبية والمهنية التي شُكلّت كقواعد للمنظمة. كما احتفظت، في الانتشار الفلسطيني الخارجي (الأردن أولاً، ثم في لبنان) بأكبر قوة عسكرية من حيث العدد والعدة. وامتلكت الرصيد المالي الأوفر بين المنظمات الفلسطينية، الذي توفر لها عبر الدعم العربي الرسمي والتبرعات الفردية والاستثمارات الخاصة بالتنظيم. وعلى الرغم من أن الحركة شهدت أكثر من انشقاق منذ بداية السبعينيات، فإن هذا لم يؤثر على دورها المقرر في منظمة التحرير، ولا على حجم قاعدتها الجماهيرية. كما لم تترك هذه الانشقاقات داخل تنظيم فتح أو لدى القوى الأخرى تأثيراً يذكر على النظام الحزبي (الفصائلي) الذي مثلته منظمة التحرير، إذ بقي

نظام المحاصصة قائماً وفق نسب محددة. وبقي الإجماع الوطني منطق السياسة الموجهة لعملية اتخاذ القرار داخل مؤسسات المنظمة، وإن شهد الواقع نزوعاً من التنظيم المهيمن، في أكثر من منعطف، نحو الاستفراد في رسم سياسة منظمة تحرير وحدها، أو كان في أحيان كثيرة، بالتحالف مع تنظيمات سياسية أخرى ضد البقية. ولذا، شهد الحقل السياسي الفلسطيني منذ السبعينيات تشكيل جبهات معارضة لسياسية فتح وللقوى التي تتحالف معها (جبهة الرفض في السبعينيات، وجبهة الإنقاذ والتحالف الديمقراطي في الثمانينيات، وتحالف "الفصائل العشرة" أو تحالف القوى الفلسطينية في التسعينيات). لكن هذه لم تصل إلى حد تشكيل منظمة تحرير بديلة، وبقيت القوى السياسية الفلسطينية تصر على الحفاظ على وحدانية تمثيل المنظمة، وإبقاء الخلاف في إطارها.

لم تبق حركة فتح على حالها، وهذا ينطبق على معظم التنظيمات السياسية الأخرى. فقد غيّرت منذ تأسيسها، في منتصف الستينيات وحتى توليها سلطة الحكم الذاتي، مواقفها السياسية، كما في أساليب عملها دون أن ينعكس هذا، بالضرورة، في وثائقها الداخلية. فهي انتقلت من شعار تحرير كامل الأرض الفلسطينية، وإقامة دولة ديمقراطية علمانية على أرض فلسطين التاريخية، عبر الكفاح المسلح كإستراتيجية أساسية، إلى قبول سلطة حكم ذاتي (اتفاق أوسلو)، واعتماد التفاوض كإستراتيجية للوصول لدولة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي وإن اشترطت أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة وحل مسألة اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، كانت، ولا تزال، تدرك أن هذا لن يكون سهلاً في ظل موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية الراهنة. والبراغماتية، وإن بدرجات متفاوتة، نجدها عند الأحزاب ذات القاعدة الجماهيرية، وبخاصة الأحزاب التي لا تتبنى أيديولوجية معلنة المعالم (دون أن يعني هذا عدم وجود أيديولوجية في الممارسة العملية)، التي تسعى للبقاء في السلطة، أو في الوصول إليها عبر التنافس الديمقراطي.

حركة فتح ومحاولة الهيمنة على الحقل السياسي الوطني بعد قيام السلطة

اعتمدت قيادة حركة فتح في إدارتها للسلطة الجديدة، قبل تفجر الانتفاضة الثانية، خطوات وإجراءات محددة في محاولتها فرض قوانين لعبة سياسية جديدة على الحقل السياسي الوطني، كان من أبرزها:

أ. الانتقال بحركة فتح من تنظيم يقود حركة تحرر وطني (تعتمد مختلف أشكال المقاومة من أجل الاستقلال) إلى تنظيم يقود سلطة حكم ذاتي تفاوض من أجل التحول إلى دولة مستقلة. لقد أدى هذا إلى إحداث توتر في علاقات التنظيم الداخلية؛ بين العلاقات "الأخوية" و"المساواتية" التي تقوم بين أبناء التنظيم الواحد (وبين فصائل منظمة التحرير بشكل عام)، وبين العلاقات البيروقراطية والتراتبية التي باتت تجسدها مؤسسات السلطة.

ب. تشديد مركزة عمليات اتخاذ القرار بيد رئيس السلطة الفلسطينية. وشملت عملية المركزة تشكيل هيئات قيادية جمعت بين عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعضوية مجلس الوزراء، وعضو رئاسة المجلس التشريعي والمفاوضين وبعض المستشارين لرئيس السلطة في هيئة واحدة تحت اسم القيادة الفلسطينية. وكان هدف هذا الحشد محو الفواصل للهيئات المشكلة له، وتغيب الفواصل والمسؤوليات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بهدف مركزة السلطات بيد رأس السلطة التنفيذية الذي جمع رئاسة السلطة ورئاسة حركة فتح ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئاسة مجلس الأمن القومي.

ج. جاء قيام السلطة الفلسطينية في لحظة تاريخية سادت فيها أيديولوجية الليبرالية الجديدة واقتصاد السوق الحر، ودعوات لتقليص دور الدولة في الاقتصاد بحدود دعم القطاع الخاص، وامتصاص بعض نتائج إعادة الهيكلة الرأسمالية. كما قامت السلطة الفلسطينية في زمن باتت المؤسسات المالية الدولية (كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي)، والشركات العملاقة، تمارس دوراً مؤثراً في توجيه سياسات الدول "النامية"

في العالم الثالث التي تخضع لتأثيرات العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية دون التأثير فيها. وسهل لهذا التدخل اعتماد السلطة الفلسطينية إلى حد كبير على مساعدات الدول المانحة. ودفعت حاجة السلطة الناشئة لموارد مالية لخلق قاعدة اجتماعية لها، إلى اعتماد أو تشجيع عدد من التدابير، منها: السماح لدخول رموز السلطة (وتحديداً من التنظيم الحاكم) في نشاطات ومشاريع استثمارية مختلفة؛ وقيام احتكار السلطة (أو أطراف مقربة منها) لبعض الأنشطة التجارية، وتحديداً في مجال الاستيراد والتصدير (كالتبغ، والإسمنت، والمحروقات)؛ والسيطرة على عملية الترخيص. وبقي هذا الوضع قائماً على الرغم من احتجاجات المجلس التشريعي وقوى عديدة من المجتمع الفلسطيني، إلى حين بدأت جهات دولية، ولدوافع سياسية، في التدخل والمطالبة بالإصلاح المالي ومحاربة الفساد.

د. العمل على استيعاب تضامنيات المجتمع الأهلي (وتحديداً التشكيلات العائلية والحمائلية والعشائرية) عن طريق التعيين في المناصب العامة والمجالس البلدية والمحلية. كما سعت إلى السيطرة على مؤسسات "المجتمع المدني" الحديثة، لكنها فشلت في هذا لأسباب ليس مجال نقاشها هنا.

هـ تهميش دور الاتحادات الشعبية، والنقابات العمالية، والمهنية، بعد أن تغيرت أسباب الحاجة لها إثر قيام سلطة علنية تقود مؤسسات وأجهزة متنوعة (بما فيها العديد من الأجهزة الأمنية التي لم تبدأ السلطة وقيادة فتح في تقليصها وتنظيم عملها، إلا بعد ضغط خارجي واسع). وقد تم استيعاب الجزء الأكبر من قيادات هذه الاتحادات (والغالبية الساحقة من تنظيم فتح) في أجهزة ومؤسسات السلطة التنفيذية. الحركة الوحيدة التي بقيت فاعلة إلى حد ما، هي الحركة الطلابية، ولكن في حدود الجامعة الواحدة، وربما من أسباب هذا وجود انتخابات دورية (سنوية) نزيهة بين القوى السياسية على المجالس الطلابية في جامعات تجمع كل منها آلاف الطلبة.

و. الإقرار بالتعددية الحزبية وحرية الرأي والتعبير، وهي حالة ترسّخت فلسطينياً منذ العشرينيات من القرن الماضي. لكن

السلطة حرصت على أن تبقى التعددية في إطار الاعتراف بوجود سلطة مركزية واحدة. ومن هنا حرص خطاب السلطة الفلسطينية على ترداد مفردات الديمقراطية وحرية التعبير، والتنمية البشرية، والمجتمع المدني. وكما حرصت على دعوة المعارضة إلى المشاركة في مؤسسات السلطة، وفي عملية "البناء الوطني". ومن هنا التشديد على "احترام التزامات السلطة وقوانينها"، والتخلي العملي عن استخدام وسائل النضال العنيفة (الكفاح المسلح)، وقصر حمل السلاح على قوى الأمن، حتى انفجار الانتفاضة الثانية في بداية خريف ٢٠٠٠.

بعض تداعيات التداخل بين تنظيم حركة فتح ومؤسسات السلطة

هيمنت حركة فتح منذ قيام السلطة على مواقع النفوذ والقرار، سواء في السلطة التنفيذية (حيث يتشكل معظم الوزراء من حركة فتح، كما هي الغالبية الساحقة من الوكلاء ومساعديهم)، أم في المؤسسات العامة (مثل؛ وكالة "وفا" للأنباء، والجهاز المركزي للإحصاء، والتلفزيون والإذاعة، وسلطة المياه، وسلطة النقد، وسلطة الطاقة، وسلطة التبغ...) تقودها شخصيات من حركة فتح أو موالية لها. ومعظم أعضاء السلطة التشريعية هم من فتح كما سبق وذكرنا.[٣٠] كما جرى تشكيل الأجهزة الأمنية والشرطية والمخابراتية، وغالبية من هم في سلك هذه الأجهزة من تنظيم فتح أو أنصاره.[٣١]

على الرغم من ذلك، وبسبب سياسة التعيين والمركزية الشديدة وسيطرة القيادة "التاريخية" على مفاصل العمل التنظيمي والسياسي والمالي في حركة فتح، برز إحساس قوي بالهامشية ليس فقط لدى الكوادر الوسطى في حركة فتح فحسب، بل شمل أيضاً قيادات فتح التي لم تنخرط في أطر السلطة.[٣٢] كما أظهر التداخل الشديد بين حركة فتح ومؤسسات السلطة كأن تنظيم فتح والسلطة هما شيء واحد. وبرز هذا من خلال النمو السريع للقطاع الحكومي (من وزارات وهيئات عامة)، ومن تعدد الأجهزة الأمنية، وشيوع علاقات "زبائنية" رأسية تقوم على توزيع امتيازات أو وظائف أو مواقع أو تسهيلات مقابل الولاء الفردي و/أو السياسي. وأشاع هذا لدى الجمهور إحساس بانتشار الفساد داخل

أجهزة السلطة. وبات واضحاً أن هدف الإدماج بين العلاقات التنظيمية لحركة فتح، كحزب حاكم، وبين العلاقات المؤسساتية الدولانية ليس سوى آلية لإنتاج نظام سياسي يتغذى من المحسوبية والواسطة وإعلاء شأن الاعتبارات الحزبية الضيقة على اعتبارات البناء الوطني. وجرى، في مسعى لتكريس النظام الجديد، استبدال علاقات مبنية على الانتماء التنظيمي والهوية النضالية (التي تجمع بين أفراد تنظيم واحد)، بعلاقات ذات طابع زبائني تقوم على الولاء الفردي والمصلحي الضيق.

وانعكس كل هذا سلباً على سمعة حركة فتح، وبات يجيّر لصالح المعارضة الإسلامية. ومن هنا نجد تراجعاً في تأييد الحزب الحاكم وصعود تأييد التيار الإسلامي، وبخاصة بعد انطلاقة الانتفاضة الثانية (انظر جدول ٢ و٣ في الملحق). يكتب أحد كوارد حركة فتح: "الكثيرون ينظرون لحركة فتح وللسلطة كشيء واحد، وغير قابل للفصل. والكثيرون من فتح يعتبرون أن فتح هي السلطة والسلطة هي فتح". وعلى هذا الأساس يستند مسؤولو الأجهزة الأمنية في السماح لأنفسهم "التدخل في انتخابات لجان المناطق ولجان الأقاليم، والشبيبة الفتحاوية، وانتخابات مجالس الطلبة، في الجامعات والمعاهد". ولأن معظم كوادر الأجهزة الأمنية هم من حركة فتح، فقد اعتبروا أن لهم، حسب قول الكادر المذكور، سطوة على التنظيم بشكل مباشر غير مباشر.[٣٣]

يشخّص أحد كوادر حركة فتح في صحيفة **الأيام** سبب "الغليان" الذي باتت تعيشه حركة فتح بشكل حاد، وتحديداً بعد الجولة الأولى من الانتخابات المحلية في قطاع غزة (في كانون الثاني ٢٠٠٥) التي أظهرت تقدماً ملموساً لحركة حماس على حركة فتح يعود "لشعور عدد كبير من كوادر الحركة وقاعدتها أن الإبقاء على الوضع الحالي سيعني دخول فتح مرحلة الموت السريري، وبذلك أصبحت الحاجة حياتية للتغير وتعميد الحركة بالديمقراطية بمفهومها الواضح والمباشر". ويضيف: "إن ما يحدث في فتح ليس خلافات بسيطة وليس خلافات رؤوس كما كان الحال في السابق، وإنما صراع داخلي طبيعي بين التيار الديمقراطي وبين التيار الديكتاتوري، بين تيار التجديد والتيار المحافظ، بين قوى التغيير وقوى "الجمود" و"التكلس"، بين القوى الشبابية القلقة على حاضر الحركة ومستقبلها، وبين القيادات التي تختصر الحركة في أشخاصها...".

ويستطرد: "وحين وفاة الرئيس [عرفات] الذي كان بكاريزميته قادراً على ضبط وضع حركة فتح، على الرغم من مأزقها الموجود، بدأت أول أزمة حين تم اختيار محمود عباس مرشحاً عن الحركة للرئاسة، وظهرت حالة "شد وجذب" كان لا بد أن تنتهي بالشكل الذي انتهت إليه. غير أن الدرس الذي أفرزته هذه التجربة، حاولت القيادات العليا القفز عنه عبر ترحيل الانفجار أو بالأصح محاولة ترحيله لما بعد الانتخابات التشريعية، أي القفز عن الانتخابات ومحاولة التعاطي معها بالمنطق السابق نفسه (التعيين)، الذي كان حاضراً في الانتخابات التشريعية الأولى [كانون الثاني ١٩٩٦]، وأفرز حالة من التذمر عبرت عن نفسها بنزول مرشحي فتح بشكل مستقل عن القائمة الرسمية المعينة. وأمام حالة النهوض الديمقراطي، ظهر مصطلح ما يسمى بالالتزام التنظيمي عند الذين يعتقدون أن فتح ملكية خاصة لهم..."[٣٤].

ويشخص عضو مجلس تشريعي من حركة فتح وضع الحركة محاولاً تبرئة تنظيم حركة فتح من ممارسات السلطة: "فتح هي حركة الشعب الفلسطيني، ويخطئ من يظن أنها حزب السلطة، والسلطة كلها ليست من فتح...، وبالتالي لا نستطيع تحميل ممارسات السلطة لحركة فتح، لأن هذه الحركة وكوادرها ونهجها لا تقرر في هذه السلطة، إنما هي مغيبة تماماً...، وليس لدنيا صلاحية القرار، لا في اللجنة المركزية، ولا في المجلس الثوري، ولا في اللجان التنظيمية...، وبالعكس أرى فتح ضحية هذه السلطة ... والكوادر القيادية التاريخية لحركة فتح يجري تحويلها إلى أدوات سلطوية من أجل ممارسة التعسف والاستبداد والتسلط...". ويرى عضو المجلس التشريعي هذا أن على فتح أن ترفض أن تحوّل إلى "كم سياسي مهمل يستدعى عند الحاجة وعند الضرورة للقيام بدور "الفزيعة"، أما في المفاوضات، ففتح ليس لها وجود". ويستخلص أن فتح أمام أحد خيارين؛ فإما أن تكون هي "التي تحكم وتقرر وترسم السياسات وتشارك الجماهير في التضحية والنضال، وإما أن تكون بعيدة عن ذلك، أي بعيدة عن السلطة كلياً"، ويعتبر أن ما هو قائم يضعنا "أمام نظام سلطوي فردي قائم على الفردية المطلقة".[٣٥]

الانتفاضة الثانية ووفاة الرئيس عرفات والانتخابات العامة: حركة فتح أمام حقل متغير

دخل تغيير ما على حركة فتح بعد انطلاقة الانتفاضة الثانية، حيث بدأ وكأنها أعادت للقيادات المحلية دورها في المقاومة وفي العلاقة مع الجمهور، كما في العلاقة مع التنظيمات السياسية الأخرى. كما بدا أن نظرة التنظيمات السياسية إلى حركة فتح أخذت في التحول بفعل دورها في المقاومة، وبحكم التضامن لما باتت تتعرض له الحركة (كحركتي حماس والجهاد وكذلك الجبهة الشعبية) من إجراءات إسرائيلية قمعية شملت اغتيال كوادر من الحركة، وتدمير مقرات للشرطة وأجهزة الأمن، والحصار والإغلاق والعقوبات الجماعية. لكن تبين لاحقاً أن ما حدث كان، على حد كبير، تحولاً عابراً، وأن العلاقات الداخلية في الحركة بقيت على ما هي عليه على الرغم من تصاعد الأصوات المطالبة بالتغيير وبضرورة إشراك قاعدة التنظيم وكوادره في صناعة القرار، وبخاصة أن آخر مؤتمر للحركة كان في العام ١٩٨٩. كما بقيت حركة فتح متهمة بالفساد وسوء الإدارة الذي ساد مؤسسات وأجهزة السلطة ولعرقلتها عمليات الإصلاح والمماطلة في تنفيذها.

بعد وفاة الرئيس عرفات دخلت "فتح" (ومعها السلطة الوطنية الفلسطينية) وضعاً جديداً استدعى تغيير أسلوب القيادة الذي ساد سابقاً (في فتح، ومنظمة التحرير، وفي السلطة)، وعودة إجبارية للمؤسسات التنظيمية (الحركية أو الحزبية) والوطنية، وطرح ضرورة إعادة تجديدها وتفعيلها. وكان واضحاً أن حركة فتح ستكون أول من سيحس بالوضع الجديد كونه وضع أمام استحقاقات انتخابية متعددة المستويات. فلم يعد ممكناً قيادة حركة فتح أو إدارة مؤسسات السلطة بالطريقة السابقة. كما أن التحولات على الخارطة الحزبية (ميزان القوى) في الحقل السياسي الوطني تغيرت خلال الانتفاضة، وبات في الحقل قوى باستطاعتها منافسة فتح عبر صناديق الاقتراع، وهي تبدو قادرة على تحدّيها بشكل جدي، على الأقل وفق نتائج الانتخابات المحلية. ولم تعد كوادر فتح ترضى بالمقاعد الخلفية تاركة للقيادة "التاريخية" دفة القيادة بدون حسيب أو رقيب. كما أن تشكل قيادة برلمانية للحركة، وضع هذه في مواجهة القيادة التنظيمية التقليدية أمام التأخير في عقد المؤتمر السادس للحركة. أضف إلى هذا أن الحركة التي

استحوذت على مقاليد السلطة أكثر من عقد من الزمان، وكانت وراء اتفاق أوسلو، فشلت في تحويل الحكم الذاتي إلى دولة مستقلة وذات سيادة.

تولّد الانتخابات العامة والتنافس على المقاعد البرلمانية ومقاعد المجالس البلدية والمحلية وعلى موقع الرئاسة، استحقاقات خاصة على برامج وأساليب عمل الأحزاب والقوى السياسية. فالمشاركة في الانتخابات تستدعي مخاطبة جمهور أوسع من أعضاء الحزب أو التنظيم، ومخاطبته بلغة ومضمون يكسب الحزب أو التنظيم السياسي تأييداً لمرشحيه، كما تتطلب وضع آلية لاختيار الأعضاء من الحزب الأوفر حظا بالفوز، وهل تتم بالتعيين من أعلى أم بانتخاب ديمقراطي داخلي (ما يعرف بالانتخابات التمهيدية أو "البرايمرز")؟ فالمشاركة في الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية في العام ١٩٩٦، كما في الانتخابات المحلية، كلها تمت بمشاركة أعضاء التنظيم في اختار مرشحهم أو مرشحيهم في هذه الانتخابات. وولد هذا مشاركة في حركة فتح، وقد يعود إلى توليد مشاركة أكبر في الانتخابات التشريعية المقلبة إن لم يتم اعتماد وسيلة ديمقراطية غير قابلة للطعن من معظم أعضاء التنظيم. وقد لا ينحصر الأمر في حركة فتح، بل قد يترك تأثيراته اللاحقة على حركتي حماس والجهاد إن شاركتا في الانتخابات التشريعية، كما في القوى الأخرى، سواء شاركت كتنظيمات فردية، أم ككتلة نيابية واحدة أو أكثر.

الفرصة التي توفرت لحركة فتح في انتخابات العام ١٩٩٦ والتي عززت من موقعها كحزب حاكم، لن تتكرر في الانتخابات التشريعية المحدد إجراؤها في العام ٢٠٠٦، ويعود هذا إلى أكثر من سبب؛ يتمثل الأول في غياب ياسر عرفات وما مثله من نفوذ داخل حركة فتح وخارجها. ويتمثل السبب الثاني في التوسع الذي دخل على القاعدة الجماهيرية لحركة حماس خلال سنوات الانتفاضة الأخيرة. ويتعلق السبب الثالث بالتراجع النسبي لنفوذ حركة فتح بحكم النظرة السلبية لأدائها كحزب حاكم خلال عقد من الزمن، وعدم وضوح إستراتيجيتها، سواء فيما يخص مقاومة الاحتلال، أم فيما يخص التفاوض مع إسرائيل كدولة محتلة. أما السبب الرابع، فيعود إلى تقلص الرصيد المالي والتوظيفي لحركة فتح بحكم التحول في سياسة الدول المانحة الأكثر تشدداً ورقابة، والقيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، وما أحدثته من خسائر لهذا

الاقتصاد خلال سنوات الانتفاضة الأخيرة، وبعد أن أصبح القطاع العام الحكومي يعاني من التخمة في حجم موظفيه. وأخيراً، لن تجد حركة فتح في انتخابات العام ٢٠٠٦ أنها أمام قوى معارضة مستنكفة عن المشاركة، كما حصل في العام ١٩٩٦، والذي مكن فتح من الحصول على ما يزيد على ثلثي مقاعد المجلس التشريعي، سواء عبر قوائمها الرسمية أم عبر ترشيح أفراد من التنظيم لأنفسهم كمستقلين. ومن المتوقع، إن لم تحسم طريقة تحديد مرشحي حركة فتح للمجلس التشريعي، أن تجد الحركة نفسها منقسمة على ذاتها وتتنافس بأكثر من كتلة انتخابية. كما ساعد حركة فتح في الوصول لهذه النتيجة نظام الانتخابات الذي اعتمد نظام الدوائر، ونجاح أصحاب الأصوات الأعلى في كل دائرة انتخابية، وإحجام المعارضة على المشاركة في الانتخابات. وهذا النظام الانتخابي، على الرغم من التعديلات التي أدخلت عليه (إذ بقيت محدودة من حيث عدد الدوائر، ومن حيث أن نصف الأعضاء سينتخبوا وفق التمثيل النسبي)، فإنه لن يكون بالضرورة لصالح حركة فتح إن شاركت القوى الإسلامية والقوى الأخرى في الانتخابات.

أظهرت نتائج المرحلة الأولى من انتخابات المجالس البلدية (التي جرت في كانون الأول ٢٠٠٤ وكانون الثاني من العام ٢٠٠٥) تدني ثقة الجمهور في أداء حركة فتح، وتصويته لقوائم حركة حماس، انطلاقاً من رؤيته أن ممثلي حماس لن يكونوا على فساد سابقيهم، ولمعاقبة الجمهور لأداء لممثلي فتح في مواقع السلطة.[٣٦] لقد فازت معظم قوائم حركة "حماس" في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية في قطاع غزة على الرغم من أن استطلاعات الرأي تشير إلى تفوق فتح على حماس في نسبة التأييد بين الجمهور، وعلى الرغم كذلك من فوز ممثل فتح في انتخابات الرئاسة في كانون الأول من العام ٢٠٠٥ بنحو ثلثي الأصوات. ولا تناقض بين النتيجتين، فنتائج الانتخابات المحلية كانت تصويتاً ضد الفساد وسوء الإدارة ورسالة إلى حركة فتح، والتصويت في الانتخابات الرئاسية كان تصويتاً سياسيا لخط اعتقد غالبية بين جمهور المصوتين أنه الأكثر توفيراً لفرص العودة إلى طاولة المفاوضات والتخفيف من المعاناة اليومية. وستؤثر، إضافة لقانون الانتخابات، اعتبارات محلية وسياسية وطنية على نتائج انتخابات المجلس التشريعي.

لم تشهد فتح حركة انشقاقية منذ العام ١٩٨٣ (حيث إنتهى الانشقاق آنذاك إلى الفشل خلال فترة قصيرة نسبياً إذ وقعت أسيرة لاستراتيجيات عواصم عربية). وقد يعود هذا إلى غياب أيديولوجية واضحة وضابطة لحركة فتح خارج الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي منحها بالتالي قدرة على التعايش مع اتجاهات سياسية وفكرية مختلفة.[٣٧] كما قد يعود هذا إلى تمتع الحركة بموارد واسعة نسبياً منذ السبعينيات، وبعد قيام السلطة الوطنية، ما جعلها أقرب إلى تنظيم "ريعي" قادر على توزيع موارد وامتيازات على كوادره ومؤيديه لا يوفرها القطاع الخاص، أو أحزاب سياسية (وإن قدمت الكثير من الأحزاب مساعدات لأعضائها وبعضها، ومنها حركة حماس، يقدم مساعدات منتظمة للأعضاء ولفئات معينة من الجمهور كالفقراء) أو مؤسسات مدنية أخرى. كما يعود إلى الرصيد النضالي للحركة ولدورها التاريخي، ولما بات لرموزها القيادية من نفوذ معنوي وسياسي. لكن جميع هذه الاعتبارات لم تعد قائمة أو على الدرجة ذاتها من الفعالية، مما يجعل فتح عرضة لاهتزازات قد تفقدها وحدتها إن لم تسارع في معالجة أوضاعها الداخلية بإرسائها على أسس ديمقراطية، وتوضح خطها السياسي وتبعد عنها وصمة الفساد والانتهازية والمحسوبية.

شهد عدد من الدول العربية ظواهر مشابهة، كما كان الحال مع تحول جبهة التحرير الجزائرية إلى حزب حاكم اهتم بتشكيل نظام سياسي يديم حكم جبهة التحرير كإطار لتوزيع الموارد والمواقع والامتيازات في الدولة، وإلى "بقرطة" التنظيم السياسي (أي تحويل جسمه الحي إلى موظفي مكاتب وأجهزة يتم تسييرهم بالأوامر الإدارية). كما كان الحال كذلك مع الحزب الدستوري في تونس، وحزب البعث في كل من سوريا والعراق، على الرغم من الشرط الفلسطيني الخاص المتمثل في بقاء الاحتلال وحالة الشتات واللجوء، وحالة التعددية السياسية المتجددة في الحقل السياسي الوطني الفلسطيني، وبالتأثير الهائل للسياسات الإقليمية والدولية على المشروع الوطني الفلسطيني.

أوجد وصول تسوية سياسية للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي إلى طريق مسدود تردداً قيادياً بين إستراتيجية مبنية على مقاومة الاحتلال (بما فيها المقاومة المسلحة)، وبين إستراتيجية تفاوض (بحكم الاختلال القائم في ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي). وهو ما وقعت فيه قيادة حركة

فتح، حيث تنقلت بين الإعلان عن الالتزام بالمفاوضات كإستراتيجية ثابتة، وبين تشكيل كتائب شهداء الأقصى، وممارسة أشكال مختلفة من المقاومة المسلحة، باعتبارها حركة تحرر تقاوم احتلالاً عسكرياً توسعياً. وهي ازدواجية لم تقع فيها حماس عند تشكيلها "كتائب عز الدين القسَّام"، أو عند قيام تنظيمات أخرى من المعارضة بتشكيل أجنحتها المسلحة.

إلى ذلك ولَّدت الانتفاضة الثانية – أمام اشتداد الاعتداءات الإسرائيلية وتعاظم الخسائر البشرية والمادية – أشكالاً من الوحدة القاعدية بين التنظيمات السياسية الفلسطينية الفاعلة في الضفة والقطاع. وظهر ذلك في عقد هذه اجتماعات دورية وإصدار البيانات المشتركة باسم "القوى الوطنية والإسلامية". وفي مواجهة إعادة الاحتلال ومواصلة الاستيطان وضعف السلطة الفلسطينية، وتحديداً بعد اجتياح إسرائيل مدن الضفة الغربية في ربيع العام ٢٠٠٢، تكاثرت دعوات لتشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة طوارئ وطنية، أو قيادة وطنية موحدة. كما ظهرت بعض الدعوات لحل السلطة الوطنية كإجراء لوضع إسرائيل أمام التزاماتها كدولة محتلة. لكن لم يتمخض عن كل هذه الدعوات أية تدابير عملية، وحافظ التكوين السياسي للحركة الوطنية الفلسطينية على ملامحه دون تعديلات تذكر، خلافاً لما حصل في الانتفاضة الأولى.

على الرغم من ذلك دخل، خلال الانتفاضة الثانية، تغيير على ميزان القوى المشكلة للحركة الوطنية الفلسطينية. فقد تنامي حجم ونفوذ التيار الإسلامي بشكل أدخل أجواء معادلة جديدة على الحقل السياسي الفلسطيني، بحيث تراجعت السلطة إلى الخلف لتتقدم فتح في الحوارات المحلية حول إستراتيجية الحركة السياسية الفلسطينية، وفي العواصم العربية (القاهرة تحديداً). لكن من المبكر الحكم على مجمل نتائج هذه التحولات التي دخلت على الحقل الوطني قبل استكمال الانتخابات المحلية، وقبل انتخابات المجلس التشريعي الثاني، وقبل مؤتمر حركة فتح المزمع عقده بعيد الانتخابات التشريعية. وكلا الحدثان (انتخابات المجلس التشريعي، ومؤتمر فتح) سيكونان حدثين مفصليين من حيث تداعياتهما على مستقبل حركة فتح، من حيث تماسكها، ودورها السياسي، وقدرتها على التجدد، ومواجهة التحديات الداخلية والوطنية. وبالتالي على مستقبل الحركة السياسية الفلسطينية.

ب. التيار الإسلامي

تمثل مأزق حركة فتح السياسي في عجزها عن تحويل الحكم الذاتي المجزأ إلى دولة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية التي احتلت العام ١٩٦٧، وفي فشلها في بناء مؤسسات فاعلة ونظام سياسي ديمقراطي (قائم على الفصل بين السلطات). لكن المأزق الحقيقي ظهر خلال الانتفاضة الثانية بعد إعادة احتلال الضفة الغربية، واستباحة قطاع غزة. وتمثل مأزق الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، ومنها حركة "حماس" وتيار الإسلام السياسي بشكل عام، في عجزها عن دمقرطة النظام السياسي، وفي بقائها خارج عملية بناء المؤسسات الوطنية، وفي عدم بذلها جهداً أو وضعها إستراتيجية عملية لإشراك قطاعات واسعة من الشعب في مقاومة الاحتلال.

كما برز مأزق أحزاب وتنظيمات المعارضة الفلسطينية، بما فيها التيار الإسلامي، في عجزها عن طرح إستراتيجية مقنعة لإنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، وفي إحجامها إلا بعد وفاة عرفات عن الانخراط في لعبة التداول الديمقراطي للسلطة. فهي لم تطرح أو تهيئ نفسها لاستلام السلطة، واختزلت دورها في إطار المعارضة للسلطة وفي تنظيم عمليات ضد إسرائيليين (بما فيها ضد مدنيين إسرائيليين) دون المساهمة في وضع إستراتيجية تجمع بين مقاومة شعبية ومسلحة تهدف إلى رفع كلفة الاحتلال، والتأثير على الرأي العام في المجتمع الإسرائيلي، وبين مهمة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية (أو مؤسسات الدولة العتيدة) على أسس سليمة موجهة لخدمة المواطن.

يمكن تصنيف المعارضة الفلسطينية وفق مواقفها السياسية ومرحلة نشوئها إلى معارضة إسلامية، وإلى معارضة وطنية أو (علمانية) رافضة لاتفاق أوسلو ومشتقاته، والنهج السياسي للسلطة، ومعارضة وطنية أو (علمانية) غير معارضة، بالجوهر، لاتفاق أوسلو لكنها تعارض بعض سياسات السلطة وأداءها التفاوضي والمؤسساتي الداخلي.[٣٨] والمعارضة العلمانية بشقيها معارضة كانت وبقيت منضوية في أطر منظمة التحرير، وإن خضعت لتغييرات مهمة خلال عقد التسعينيات. وسأتطرق إلى أبرز ملامح كل منها على حدة، دون أن يعني ذلك أن لا تفاعل بين هذه التنظيمات، أو بينها وبين الحزب الحاكم، فهذه التفاعلات لم تنقطع، بل هي رسمت، وأعادت رسم حدود الحقل السياسي الفلسطيني.

لم يكن للحركة الإسلامية، كتنظيمات سياسية، حضور في مؤسسات منظمة التحرير، أو وجود فاعل في الحقل السياسي الوطني قبل عقد الثمانينيات. فالإسلام السياسي لم يدخل الحقل السياسي الوطني الحديث من بوابة منظمة التحرير الفلسطينية، بل عبر بوابة جماعة الأخوان المسلمين التي نشطت في الضفة الغربية منذ الخمسينيات وبموافقة من النظام الأردني. أما في قطاع غزة فقد نشطت جماعة الإخوان المسلمين هنالك بالعلاقة مع هذه الجماعة في مصر، وهي بقيت تنظيماً غير مرخص من الحكومة المصرية.

بادرت حركة "الجهاد" في الانفصال عن جماعة الإخوان المسلمين في أوائل الثمانينيات كتعبير عن رفض تيار داخلها لبقائها خارج الفعل المقاوم للاحتلال، في حين ظهرت حركة "حماس" من صلب جماعة الإخوان المسلمين بعيد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أي في أوائل العام ١٩٨٨. وجاء صعود حركة "حماس" بعد سنوات من تبني حركة "الجهاد الإسلامي" الكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي كان النشاط المسلح لفصائل منظمة التحرير يعيش – بعد إخراج منظمة التحرير من لبنان – حالة تراجعية.

بعد اتفاق أوسلو وتراجع منظمة التحرير عن خيار الكفاح المسلح لصالح المفاوضات، رفعت حركتا "حماس" و"الجهاد الإسلامي" شعار المقاومة المسلحة، وسعتا لاستثماره تنظيمياً، لما يختزنه هذا من تأثير معنوي شعبي، ومن مفردات كفاحية في رواية الفلسطينيين لتاريخهم قبل العام ١٩٤٨، وبعده، وبخاصة بعد وصول المفاوضات مع إسرائيل لطريق مسدود، وبعد تصاعد وتيرة وأشكال الاعتداءات الإسرائيلية.

وكما هو متوقع، أدخل اقتحام "الجهاد"، ومن ثم "حماس" الحقل السياسي الوطني في مناخ جديد، برز أول ما برز في انتخابات المجالس الطلابية، ثم في تحالف هاتين الحركتين مع عدد من التنظيمات السياسية العلمانية المنضوية في إطار منظمة التحرير. يقول أحد الدارسين لحركة "حماس" حول هذه النقطة:

"كان واضحاً منذ بداية قيام هذا التحالف [يقصد التحالف بين حركتي "حماس" و"الجهاد" والفصائل الفلسطينية اليسارية والوطنية بعيد

مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو العام ١٩٩٣ والتي رفعت شعار إسقاط أوسلو] تأثير وجود "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في خطابه [أي خطاب التحالف] السياسي؛ إذ أصبح جزء لا يستهان به من الخطاب العام للبيانات المشتركة لهذه الفصائل متأثراً بالصبغة الإسلامية، ويحمل مضامين "حماس" وأفكارها، ولاسيما في التركيز على الحدود التاريخية لفلسطين ... ورفض الحلول السلمية مهما تكن، وفي الإشارة أيضاً للأبعاد الإسلامية للقضية".[٣٩]

لكن لم يبق التأثير في اتجاه واحد، فقد ترك الحقل الموروث من منظمة التحرير والواقع تحت تأثير السلطة الوطنية المشكلة حديثاً تأثيره على تيار الإسلام السياسي. فهو الذي شجع، موضوعياً، "حماس" و"الجهاد" في البحث عن تحالف، وإن كان مؤقتاً، مع تنظيمات متعددة المشارب الأيديولوجية والفكرية والسياسية، وجميعها نشأ وتكون بالعلاقة مع مؤسسات وهيئات منظمة التحرير، وجميعها (وفي مقدمتها التنظيمات اليسارية العلمانية) اعتاد على، وساهم في استمرار تعددية الحقل السياسي الفلسطيني. وتعززت هذه التعددية من خلال مشاركة "حماس" و"الجهاد" في اللقاءات السياسية مع حركة "فتح" في أكثر من مناسبة، وحول أكثر من قضية، ولاحقاً مشاركة "حماس" في اجتماعات "القوى الوطنية والإسلامية" بعد تطور الانتفاضة الثانية. تواصل هذا التقليد والنهج عبر مشاركة "حماس" في الانتخابات المحلية وإعلانها النية عن المشاركة في الانتخابات التشريعية. ومن هنا، فلا غرابة أن نجد أن تغييراً قد دخل على مفردات الخطاب السياسي لحركتي "حماس" و"الجهاد"، وعلى أشكال التنظيم وتقاليد العمل السياسي لهاتين الحركتين.[٤٠] بتعبير آخر، أثر دخول "حماس" و"الجهاد" الحقل السياسي الوطني على تكوين الحقل ومناخه، كما أثر الحقل على لغة وأساليب عمل وبرامج التنظيمين المذكورين، ولعل التأثير الأبرز كان في تبنيهما لغة الحقل الوطنية كتنظيمات سياسية فلسطينية، وتجسد هذا في خطاب يستخدم بكثرة مفردات الوطنية الفلسطينية.

لكن ينبغي تجنب التعميم حول مدى عمق وثبوت التحولات في خطابات وبرامج وتوجهات التنظيمات السياسية الفلسطينية، وتحديداً تنظيمي "فتح" و"حماس". فجذرية وثبوت وتواصل هذه التحولات يعتمد على

مجريات وتفاعلات أخرى، منها الجذور الأيديولوجية والسياسية لنشوء التنظيمات والأحزاب السياسية، وتقاليدها التنظيمية، ومنها موازين القوى الاجتماعية وتعبيراتها السياسية، ونوع العلاقات التي تقيمها فيما بينها. فعلى الرغم من تبني الخطاب السياسي لحركة "حماس" –كما هو دارج لدى التنظيمات السياسية الفلسطينية الأخرى– من مفردات الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الرأي والرأي الآخر والتعددية، نجد أنه يسهل، في لحظة ما، العودة إلى المفردات "الخلاصية" (خلاص المجتمع دفعة واحدة من مجموع مشاكله ونقائصه)، والتصرف على أساس احتكار الحقيقة والأخلاق والحكمة، وشعار "الإسلام هو الحل". ففي مقال نشر في صحيفة الرسالة (الناطقة باسم حزب الخلاص الإسلامي المقرب من حركة "حماس" في أواخر شباط وأوائل آذار ٢٠٠٥) يناقش كاتب المقال إنجازات حركة "حماس" وأهدافها المعلنة في ميثاقها، ويستخلص ما يلي:

"إن أول أهداف "حماس" هو أن يعود الفلسطينيون إلى الله تعالى، ويستقيموا على دينه ونهجه، ويعتقدوا أن الإسلام هو الحل، وأن كل مذهب أو طريق غيره هو الباطل ... ولقد تحقق جزء كبير من هذا الهدف.... وثاني أهداف "حماس" هو أن يقتنع الفلسطينيون أن الطريق الوحيد لتحرير فلسطين هو الجهاد، وليس المفاوضات والتنازلات ... وأن لا يتوقف الأمر عند القناعة فقط، وإنما يتحولون إلى ممارسة الجهاد بأموالهم وأنفسهم وكل إمكانياتهم ... ولقد تحقق هذا الهدف أيضاً إلى حد كبير. فها هم شباب فلسطين يندفعون إلى الجهاد في سبيل الله ... ويتنافسون على النيل من اليهود ... وكان لـ"حماس" النصيب الأعلى من عدد قتلى وجرحى اليهود. ويلاحظ أن معظم أبناء الفصائل القومية واليسارية الذين اشتركوا في عمليات جهادية واستشهادية، قد تأثروا بالروح الإسلامية الجديدة، التي أرستها ورسختها "حماس"، إذ غلب عليهم المظهر الإسلامي...".

ويضيف المقال: "والهدف الثالث لـ"حماس" هو أن يحافظ المسلمون في فلسطين على دينهم وعقيدتهم ولغتهم وقيمهم، ويصمدوا أمام محاولات اليهود لتجهيلهم وتذويبهم في المجتمع اليهودي، وإبعادهم عن هويتهم العربية الإسلامية. وقد نجحت "حماس"، أيضاً، في تحقيق هذا الهدف، وما عرف الفلسطينيون وقتاً منذ احتلال أرضهم، كانوا

فيها متمسكين بدينهم ولغتهم وحضارتهم وقيمهم وهويتهم وحقهم، أفضل من هذا الوقت ... وقد لعبت "حماس" دوراً كبيراً في نشر العلم والوعي والثقافة والتكنولوجيا والقيم في قطاع غزة، عندما أسس الشيخ ياسين وإخوانه "الجامعة الإسلامية" ... وجعلوها إسلامية في مناهجها وفلسفتها وأساتذتها وعامليها ونظامها، وفصلوا بين طلابها وطالباتها ... حتى غذت الجامعة الأولى بين الجامعات الفلسطينية في تقييم وزارة التعليم العالي ... قد حمى مؤسسو هذه الجامعة قطاع غزة من الانحراف والفساد، بأموالهم ودمائهم وعرقهم عندما وقفوا بقوة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بوجه العلمانيين والشيوعيين الذين أرادوا هذه الجامعة أن تكون علمانية متجردة من عقيدة الإسلام وقيمه وثقافته وحضارته، تتبرج فيها فتياتنا، ويختلطن بالشباب، ويرضعون معاً سموما غربية وشرقية، فيجهلون ويفسدون وينحرفون، ويضيعون الناس كما ضيعوا الوطن".[٤١]

كما شاهد الآلاف على إحدى الفضائيات كيف بدأ أحد قادة "فتح" لدى تأكد نبأ نجاح محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للسلطة الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني ٢٠٠٥، بالنشيد "غلابة "فتح" غلابة"، وكأن السلطة هي مزرعة خاصة لهذا التنظيم أو ذاك، أو اعتقاداً منه أن هذا التصويت هو تصويت لحركة "فتح" ويعكس وزنها الفعلي بين الجمهور الفلسطيني، لتفاجئ قيادة الحركة بعد أيام معدودات بنتائج الانتخابات المحلية في قطاع غزة التي اعتبرتها تصريحات صادرة عن "حماس" انتصاراً حاسماً لها وهزيمة لحركة "فتح". وكما كانت قراءة قيادة "فتح" لنتائج الانتخابات الرئاسية خاطئة، فإن قراءة قيادة "حماس" هي متسرعة لدوافع المصوتين لقوائمها في المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى فشل التنظيمات اليسارية في الاتفاق على مرشح واحد في الانتخابات الرئاسية التي جرت في بداية العام ٢٠٠٥ (والمشاركة في ثلاثة مرشحين)، ومدلولات ما تشير إليه هذه من تأثير النشأة والاعتبارات الخاصة التي تتحكم في إعطاء أولوية على استمرارية التنظيم كهدف بحد ذاته، وما يعنيه هذا من فقدان الوعي لما تمليه اللحظة السياسية (وهي في أحيان كثيرة لحظات لا تتكرر) من مهام.

وقد يكون من أهم نتائج الانتخابات العامة والمحلية إعادة صياغة قواعد اللعبة السياسية في الحقل السياسي الوطني بعد رحيل ياسر عرفات، بما مثله من شخصية تاريخية، وبما جسده من قيادة متنافرة مع المؤسسات، ومن ميل جامح لتجميع السلطات بيده، ونجح في ذلك بحكم تضافر ظروف مواتية. فقد رافق عرفات (ومعه الحركة الوطنية الفلسطينية) النهوض الذي شهدته حركات التحرر في العالم، ونهوض الحركة الناصرية، ودول حركة عدم الانحياز، ونظام القطبين في العالم، ودعم الاتحاد السوفيتي، إلى تراجع حركة التحرر العربية، وتفتت وضعف النظام الإقليمي العربي، وصعود نظام القطب الواحد الأمريكي، واختفاء لغة التحرر الوطني، وهيمنة لغة لا تعترف بحركات التحرر وتنظر إلى الكفاح ضد الاحتلال بمفردات الإرهاب، ... الخ. وهذه مواصفات لا تملكها شخصية قيادية فلسطينية أخرى، وبالتالي لن يكون بمقدور شخص آخر أن يقترب من دور ياسر عرفات. ولذا، فالشخصية الجديدة التي ستتولى رئاسة السلطة الفلسطينية و/أو رئاسة اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، ستجد نفسها مجبرة للعودة إلى المؤسسات وإحياء دورها، والعودة إلى تنظيم حركة "فتح" وتجديد دوره، وحل التناقضات التي اختمرت داخلة خلال عقدين من الزمن، وعليها التفاهم مع القوى السياسية الفاعلة في الحقل السياسي، وتحديداً التيار الإسلامي. كما عليها أن تعتمد على الشرعية الانتخابية، وأن تأخذ إجراءات لوقف الأشكال النافرة من الفساد التي سادت في فترة سابقة.

لكن القضية الرئيسة ستبقى الخلاص من الاحتلال والسير الحثيث نحو إقامة دولة مستقلة ذات سيادة تشمل القدس ولا تفرط بحقوق اللاجئين. والنظام الفلسطيني سيبقى مكبلاً بعدد من المشكلات التي تحتاج إلى حلول فاعلة. من هذه علاقة فتح بالسلطة، وعلاقة السلطة بمنظمة التحرير، وعلاقتها بالمعارضة (وتحديداً بحركة "حماس")، وقدرة السلطة على الفصل بين السلطات واعتماد سياسة تنموية منتجة. لكن العامل الحاسم سيبقى مدى التقدم نحو اتجار المشروع الوطني في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة دون التفريط بحقوق اللاجئين وبالقدس.

يبدو أنه ليس من خيار لحركة "حماس"، إن أرادت لعب دور سياسي فاعل، سوى تعميق انخراطها في الحقل السياسي الوطني لما قد يمثله هذا من حماية لها أمام القوى (إسرائيل، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي) التي تصمها بالإرهاب، ولما يفتح لها من آفاق لقياداتها من عودة إلى الوجود العلني. ويسهل انخراط التيار الإسلامي، وتحديداً حركة "حماس"، ما دخل من تحول فعلي على برنامجها السياسي واقترابه من برنامج منظمة التحرير، على الرغم من استمرار استخدام مفردات الإسلام السياسي.[٤١] و قد بدأ هذا التحول منذ أن بدأت "حماس" في الائتلاف مع منظمات سياسية وطنية (المنظمات العشر)، وتصاعد مشاركتها (مع حركة الجهاد الإسلامي) في جلسات الحوار الوطني، وفي حضور بعض اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية،[٤٢] وصل إلى قمته في مشاركتها في انتخابات المجالس المحلية وفي إعلانها (في ٢٠٠٥/٣/١٢) عن نيتها في المشاركة في الانتخابات التشريعية وقبولها دولة في الضفة والقطاع "كخطوة أولى"، ورفع "حماس" لشعار "شركاء في الدم، شركاء في القرار". إن هذا يشير إلى التحول في الحقل السياسي الفلسطيني إلى نظام يتنافس فيه على السلطة حزبان بعد فترة من سيطرة حزب أو تنظيم سياسي واحد عليه.

إلا أن منظمات الإسلام السياسي الفلسطينية، وبخاصة أمام المرحلة الصعبة والمعقدة التي يمر فيها الوضع الفلسطيني، ما زالت، وستبقى، تحمل مفردات ومفاهيم سياسية وتنظيمية قابلة لأكثر من تأويل حسب مقتضيات ميزان القوى المحلي والإقليمي والدولي، ولرؤية مصالح الحركة نفسها. ونجد هذه اللغة في الخطاب الذي يستخدمه حزب الخلاص الوطني الإسلامي المقرب من حركة "حماس" على الرغم من بقاء ميثاق الحركة (الذي صدر العام ١٩٨٨ على حاله حتى اللحظة). فقد ورد في برنامجه ونظامه الداخلي، وبلغة مقررة وحاسمة، أن "الإسلام منهاج حكم ونظام شامل لجوانب الحياة كافة، وهو الجواب الشافي لمشكلاتنا المعاصرة"، وأن "المنهج الشوري والأسلوب الديمقراطي الطريق الأمثل في الحياة وبناء دولة المؤسسات والقانون"، وأن "التعددية السياسية وتداول السلطة حق مكفول للجميع في إطار الشرع والقانون"، وأن "الانتخابات خير وسيلة لفرز ممثلي الشعب وقياداته في مختلف الميادين والمؤسسات المجتمعية".[٤٤] ومن الواضح أن حزب الخلاص يحاول الجمع بين مفاهيم

إسلامية ومفاهيم تخص الدولة الحديثة (الانتخابات، التعددية، حقوق الإنسان، تداول السلطة، دولة القانون والمؤسسات). كما أن العديد من الوسائل وأشكال التنظيم تبدو أقرب إلى حقل سياسي يتمحور حول مشروع بناء دولة فلسطينية مستقلة.[٤٥]

لقد باتت حركة "حماس" تمثل المعارضة الأوفر حظاً في منافسة "فتح" على مؤسسات السلطة، لما اكتسبته من تأييد جماهيري ولتمتعها بدرجة أعلى من الانضباط والوحدة الأيديولوجية من حركة "فتح"، ولما ترك أداء الأخيرة في مؤسسات السلطة من تقييم سلبي عند المواطنين الفلسطينيين. وتتشابه "حماس" مع تنظيمات سياسية فلسطينية أخرى من حيث توزع قيادتها بين "داخل" و"خارج"، وإن تشكلت قاعدتها الجماهيرية، بالأساس، في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهي في هذا أقرب إلى حزب الشعب الفلسطيني من تنظيمات أخرى). ولتوزيع قيادة الحركة بين "خارج" و"داخل" تأثيره على أساليب عمل الحركة وتوجهاتها، أسوة بالتنظيمات الأخرى التي تتوزع قياداتها بين داخل وخارج.[٤٦] ومن المتوقع أن مركز الثقل سيميل لصالح الداخل أكثر فأكثر بعد الانتخابات التشريعية.

التحول الأكبر في حركة "حماس" تمثل في توسّع قاعدتها الجماهيرية خلال فترة الانتفاضة الثانية بحيث أصبحت تنظيماً قادراً على منافسة حركة "فتح" في الانتخابات العامة والمحلية، وبخاصة إن تحالفت مع حركة "الجهاد الإسلامي" (وهي التنظيم الثالث من حيث حجم التأييد الجماهيري في الضفة والقطاع) بعد حركة "فتح" وحركة "حماس" (انظر الجدولين ٢ و٣ من الملحق). لا شك بأن موارد هذين التنظيمين المادية والبشرية تعرضت لخسائر كبيرة إثر تعرض أعداد من قيادات وكوادر كل من التنظيمين، خلال الانتفاضة الثانية، إلى الاغتيال والاعتقال، وإثر تعرض مواردهما المالية إلى التجفيف والمراقبة المشددة عربياً ودولياً. وهذه الخسارة تشكل عوامل تعزز من التوجه لانخراط أوسع في الحقل السياسي.

لقد بات الحقل السياسي الفلسطيني حقلاً يهيمن عليه نظام الحزبين الكبيرين، وأحزاب صغيرة لم تعد تتجاوز، في مجموع مؤيدي كل منها على حدة ٥٪ من الجمهور في الضفة والقطاع (انظر الملحق، الجدولين ٢ و٣). وهي باتت معرضة للتلاشي السياسي، إذا ما تم تكريس الانتخابات العامة والمحلية كأسلوب في تداول السلطة، وإن لم تسارع إلى تشكيل

ائتلاف أو تجمع أو تكتل يمثل توجهات الجمهور الذي لا يتعاطف مع حركة "فتح"، ولا مع تيار الإسلام السياسي، ولا يستطيع المراهنة على يسار ديمقراطي مفتت، وهو تيار، تشير استطلاعات الرأي، إلى أن حجم مؤيديه يعادل، في الفترة الراهنة، ما بين ربع وخمس الجسم الانتخابي.

ج. التنظيمات العلمانية واليسارية

يضم الحقل السياسي خارج "فتح" وتيار الإسلام السياسي الممثل في "حماس" والجهاد الإسلامي"، عدداً من التنظيمات الصغيرة التي لم تعد تحظى بتأييد واسع بين الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع. وهذه التنظيمات هي: الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا، وجبهة النضال الشعبي. وظهر على الحقل في السنوات الأخيرة "المبادرة الوطنية الفلسطينية"، و"التجمع الوطني الديمقراطي"، لكن ليس من الواضح حتى اللحظة عما إذا كانت هاتان الحركتان ستتشكلان كأحزاب سياسية تخوض انتخابات عامة. هذا وكانت الجبهتان الشعبية والديمقراطية قد شكلتا ما سمي بالمعارضة العلمانية على قاعدة معارضتهما لاتفاق أوسلو. كما شكلت الجبهتان قيادة موحدة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن هذه لم تستمر طويلاً (انتهت في العام ١٩٩٩)، وكانتا قد انضمتا إلى ما يسمى بـ "تحالف التنظيمات العشرة" الذي اتخذ من دمشق مقراً له، وانتهى هذا التحالف عملياً في العام ١٩٩٩,[٤٧] وقد عاد معظم قيادات هذين التنظيمين إلى مناطق السلطة الفلسطينية بعد قيامها، وقامت إسرائيل باغتيال الأمين العام للجبهة الشعبية، وضغطت من أجل وضع الأمين العام الجديد (أحمد سعدات) في سجن في أريحا تحت إشراف دولي، وقامت بسجن الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية، وممثلها في اللجنة التنفيذية (عبد الرحيم ملوح) على خليفة اغتيال مجموعة من الجبهة الشعبية لوزير إسرائيلي يميني متطرف (زئيفي)، ومشاركة الجناح العسكري للجبهة في عمليات عسكرية ضد إسرائيل.

رفض هذان التنظيمان المشاركة في المواقع "المُقررَة" في مؤسسات السلطة الوطنية (وإن شاركا في مواقع تنفيذية في الوَزارات)، وإن حافظا، على مواقعهما في مؤسسات منظمة التحرير (لجنة تنفيذية، مجلس مركزي، مجلس وطني). ورفع هذان التنظيمان شعارات تؤكد على أهمية

الحوار الوطني، والوحدة الوطنية وإعادة إحياء أو تنشيط مؤسسات منظمة التحرير، والتقيد بالثوابت الوطنية. وهي صيغ تحافظ على دورهما في الحقل السياسي الوطني ومكانتهما في المؤسسات الوطنية الجامعة، بعد أن همّشت السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات هذا الدور والموقع. لكن هذه الموضوعات، على الرغم من أهميتها للنظام الحزبي، ليست قضايا ذات أولوية عند الناس في الضفة والقطاع. فالقضية الأبرز التي تثير اهتمام الجمهور في الضفة والقطاع، هي كيفية الخلاص من الاحتلال والاستيطان وإزالة جدار الفصل العنصري، وكيفية مجابهة البطالة والفقر، ومحاربة الفساد، وإصلاح مؤسسات السلطة، وتفعيل القضاء. ويتمثل الاهتمام الرئيسي بين فلسطينيي الشتات في منع تسوية الصراع مع إسرائيل على حساب الحقوق التاريخية للاجئين. وفي العام ٢٠٠٥، شاركت الجبهتان (كل بشكل منفصل في الانتخابات الرئاسية)، إذ دعمت الجبهة الشعبية د. مصطفى برغوثي، ورشحت الجبهة الديمقراطية ممثلها في اللجنة التنفيذية تيسير خالد، كما شاركتا في الانتخابات المحلية، وتنويان المشاركة في الانتخابات التشريعية. ولم تعقد الجبهتان مؤتمرات حزبية منذ سنوات عدة.

انتقال المعارضة العلمانية من موقع "المشاركة" –والذي تمثل بدورها في مؤسسات منظمة التحرير القيادية– إلى موقع "المعارضة" تم على أثر مؤتمر مدريد، وتوقيع اتفاق أوسلو الذي أُعتبر أنه أخل "بالقاعدة السياسية التي شكلت القاسم المشترك لائتلاف منظمة التحرير منذ العام ١٩٧٩".[٤٨] ولذا، رفع التنظيمان المعارضان شعار "إعادة بناء الوحدة الوطنية باعتبارها شرطاً للتقدم نحو هدف التحرر الوطني". وشخّص هذا الخطاب، في حينه، خصوصية هدف المعارضة الفلسطينية، العلمانية والإسلامية، في نصه على أنها "لا تسعى إلى تولي السلطة بديلاً عن السلطة القائمة بقدر ما تسعى إلى تغيير المعادلة التي تمارس من خلالها السلطة ... أي ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو". ومن هنا ارتأت في حينه "أن معارضتها للاتفاقيات الفلسطينية–الإسرائيلية تملي عليها عدم المشاركة في السلطة"، واعتبرت أن مشاركتها في مواقع مقررة في مؤسسات السلطة، وفي الانتخابات العامة ستشكل "غطاء سياسياً مجانياً للاتفاق والسلطة"، وتقضي "على ما تبقى من مصداقية" لهذه الأحزاب.[٤٩]

موقف المعارضة من المشاركة في الانتخابات العامة تغير بعد أربع سنوات من الانتفاضة الثانية ورحيل ياسر عرفات، كما ذكرت للتو. لكن الجبهتان بقيتا ترفضان المشاركة في الحكومة، في حين شارك حزب الشعب، وفدا، وجبهة النضال الشعبي في الوزارة الجديدة التي تشكلت بعد انتخاب أبو مازن رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن المتوقع أن يتغير هذا (المشاركة في الحكومة) على أثر قرار المعارضة المشاركة في الانتخابات التشريعية.

مشكلة المعارضة العلمانية الرئيسة تتمثل في هامشية دورها السياسي وتأثيرها المجتمعي. لقد جرت محاولات لتجديد أساليب العمل النخبوية والتخفيف من المركزية الشديدة التي خيمت على حياتها الداخلية، غير أن هذه المحاولات لم ينتج عنها تحولات جذرية في أساليب العمل وفي علاقة هذه التنظيمات مع الجمهور، ولم يتمخض عنها تجديد في العناصر القيادية، ولا في توسيع وتنويع مواردها البشرية. كما أنها لا تتمتع بموارد مالية واسعة تمكنها من توفير "خدمات" كالتي توفرها حركتا "فتح" و"حماس"، في ظل ضعف موارد السلطة وغياب نظام ضمان اجتماعي فاعل. وهي لم تأخذ خطوات فعلية لتوحيد قواها ومواردها حتى اللحظة، ربما بسبب قوة استمرار العادة، ولهيمنة ثقافة تنظيمية تقليدية على القيادة الأولى، ولخشيتها من التغيير. وتعرضت هذه التنظيمات لانتقادات داخلية شبيهة بانتقادات كوادر حركة "فتح" للقائمين على الحركة من تغييب الديمقراطية داخل التنظيم، وتهميش دور هيئات الحزب خارج القيادة الأولى.[٥٠]

إن تواصل ضعف الأحزاب اليسارية العلمانية، من حيث حجم التأييد والدور السياسي الوطني والدور الاجتماعي والفكري، وارتباك مفهومها لدورها في المؤسسات الوطنية –المتمثل أحياناً في الخلط بين المعارضة والمقاطعة أو الاستنكاف، وفي الخلط بين الشعار السياسي والبرنامج السياسي، والاكتفاء بطرح الهدف دون ربطه بإستراتيجية واضحة– سيقود إلى تلاشي تأثيرها السياسي، وربما غيابها عن الحقل السياسي. ولذا، يظهر وكأن وظيفة شعارات من نوع إحياء مؤسسات منظمة التحرير، والبحث عن قواسم مشتركة، ومقولة "ترتيب البيت الفلسطيني"، ومأسسة الحوار الوطني، والبحث عن إجماع وطني، لا

تخرج عن الهرب من مواجهة واقعها ومحاولات وهمية للبحث عن دور. كما تظهر كمحاولة للخلاص من حالة تخبط تعيشها معارضة رفضاوية وبين مشاركة سياسية شكلية. وفي كل الأحوال، يبدو أن لا مخرج من مأزقها ما لم تُعد تشكيل نفسها ككتلة ذات رؤية سياسية واجتماعية وتنظيمية متميزة، تطرح حلولاً واقعية وكفاحية في آن، لإخراج المشروع الوطني الفلسطيني من مأزقه، ورؤية مجتمعية متميزة عن الرؤية الوطنية الفضفاضة، أو الرؤية الإسلامية السياسية.[٥١] إنها بحاجة لما يبرر وجودها، المتمثل في طرح رؤية وإستراتيجية متميزة، ولدور موحد يحولها لكتلة قابلة لأن يراهن عليها جمهور واسع يفتقد، حتى اللحظة، منبراً وصوتاً وإطاراً تمثيلياً.

ولا يختلف واقع "المعارضة الموالية" التي تشمل حزب الشعب الفلسطيني، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وجبهة النضال الشعبي عن واقع الجبهتين الشعبية والديمقراطية. فكونها لم تعارض اتفاق أوسلو من حيث المبدأ، وإن عارضت بعضها الاتفاقيات اللاحقة و/أو أسلوب السلطة الفلسطينية في إدارة المفاوضات وبناء مؤسسات الدولة،[٥٢] لم يساعدها على تنمية قاعدة اجتماعية أوسع أو نفوذ جماهيري مؤثر. وقد شاركت هذه التنظيمات في مؤسسات السلطة في الحكومة، كما شاركت في انتخابات المجلس التشريعي للعام ١٩٩٦ الذي قاطعته تنظيمات المعارضة الأخرى. لكن مشاركتها في الحكومة وعدم معارضتها لاتفاق أوسلو لم يمنع ما حدث لأحزاب المعارضة العلمانية الأخرى من تراجع في نسبة المؤيدين لها خلال التسعينيات (بعد اتفاق أوسلو) ومراوحة، أو تراجع، نسبة المؤيدين مكانها خلال الانتفاضة الثانية.

هناك مؤشرات أولية على أن تجربة السنوات الأخيرة، قد ولدت لدى قيادات الأحزاب العلمانية (الجبهتين الشعبية، والديمقراطية، وفدا، وحزب الشعب، وجبهة النضال الشعبي) قناعة بفوائد تجميع قواها على الأقل ككتلة انتخابية، تنطق باسم الديمقراطيين العلمانيين الذين يحملون رؤية تقدمية للمجتمع.[٥٣] لقد بدأ حوار قيادي بين هذه التنظيمات منذ بدايات العام ١٩٩٩، وما زال مستمراً حتى كتابة هذه الأسطر (آذار ٢٠٠٥) من أجل تشكيل كتلة انتخابية أو تجمع.[٥٤] ويفترض أن يتناول الحوار برنامج هذا القطب السياسي والاجتماعي وشكله التنظيمي وعلاقاته مع القوى

الأخرى، وتمايزه عن حركة "فتح" كتنظيم وطني فضفاض لا يملك رؤية اجتماعية واضحة المعالم، ويتمايز عن تنظيمات الإسلام السياسي (حماس، والجهاد الإسلامي) الذي يحمل رؤية ذات مرجعية دينية أصولية[٥٥] قد تعطل عمليات دمقرطة المجتمع ومعالجة مشكلاته الراهنة وتبقى قابلة للارتداد عن التعددية السياسية والفكرية والحزبية. وأمام استحقاقات الانتخابات التشريعية والمحلية، ليس لدى التيار الديمقراطي العلماني، أو نواة هذا التيار، من فرصة لاستعادة بعض دوره الذي تراجع منذ بداية التسعينيات، سوى إعادة تكوين نفسه برؤية جديدة وأساليب عمل مبتكرة وبأسس تنظيمية ذات جوهر ديمقراطي.

الجـزء الرابـع
بعض السمات العامة
للنظام الحزبي الفلسطيني الراهـن

أولاً: التعددية السياسية سمة من سمات النظام الحزبي الفلسطيني

مثلت التعددية السياسية سمة للنظام الحزبي الفلسطيني لفترة ما قبل النكبة، وعادت ومثلث سمة من سمات منظمة التحرير (وإن هيمن على المنظمة تنظيم واحد)، وتعززت بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (حيث سيطر على مؤسساتها تنظيم واحد بات حزباً حاكماً)، وهي تعود بعد الانتفاضة الثانية، ووفاة ياسر عرفات، والانتخابات الرئاسية الجديدة إلى التمأسس بعد إعلان كل التنظيمات السياسية (ربما باستثناء الجهاد الإسلامي حتى لحظة كتابة هذه السطور) قرارها في المشاركة الانتخابات التشريعية والانتخابات المحلية، في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. هذا دفع المجلس التشريعي للإسراع في إقرار قانون الانتخابات، كما يضغط على حركة "فتح" من أجل إصلاح أوضاعها الداخلية، واعتماد إجراءات ديمقراطية في اختيار مرشحيها في الانتخابات التشريعية تجنبها التصارع فيما بينها بأكثر من قائمة.

ثانياً: نسبة عالية من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤيد أحد الأحزاب والتنظيمات السياسية

تشير استطلاعات الرأي المتكررة إلى أن نسبة عالية من الجمهور الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية تؤيد أحد الأحزاب والتنظيمات السياسية الموجودة. وتراوحت هذه النسبة ما بين ٦٠٪ و٦٨٪ في

النصف الأخير من العام ٢٠٠٤. وقد حافظت هذه النسبة على حالها خلال التسعينيات وخلال الانتفاضة الثانية. ويتوزع هذا التأييد على عدد محدود من التنظيمات هي: حركة "فتح"، وحركة "حماس"، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، وفدا (ما مجموعه ٧ تنظيمات، أربعة منها يحظى، في السنوات الأخيرة، بتأييد يزيد على ٢٪ من المستطلعة آراؤهم، وهي: "فتح"، و"حماس"، و"الجهاد الإسلامي"، والجبهة الشعبية). وتجدر الإشارة هنا إلى أن تأييد أحد التنظيمات السياسية أو التعاطف معه لا يعني العضوية. فنسبة الذين ذكروا أنهم أعضاء في أحزاب سياسية، في العام ٢٠٠٤، لم تتجاوز ١٦٪ (١٤٪ في الضفة الغربية و١٨٪ في قطاع غزة) من أفراد الجمهور البالغين (١٦ عاماً فما فوق). وهذه النسبة تعتبر عالية قياساً بما هو سائد في المنطقة العربية.[٥٦] وكانت النسبة الأعلى من الذين قالوا إنهم أعضاء في تنظيم سياسي هم من حركة "فتح" (٦٥٪)، ثم من حركة "حماس" (٢٣,٥٪)، ثم تنظيمات يسارية منضوية في إطار منظمة التحرير (٦,٥٪)، ثم تنظيمات أخرى (٦٪).[٥٧]

شهدت الانتفاضة الثانية، مقارنة بالفترة التي سبقتها تراجعاً نسبياً، في تأييد حركة "فتح" (وإن عاد للارتفاع بعد وفاة ياسر عرفات)، وتوسعاً في تأييد "حماس" والجهاد الإسلامي. فلم يتجاوز تأييد حركة "فتح"، في أيلول ٢٠٠٤، ما نسبته ٢٩٪ من الجمهور مقابل ٢٢٪ لحركة "حماس"، و٤٪ للجهاد الإسلامي (أي ما يعادل ٢٦٪ للتيار الإسلامي) و٢٪ للجبهة الشعبية، وبلغ تأييد باقي التنظيمات العلمانية ما نسبته ٢,٠٪. أما نسبة الذين قالوا إنهم لا يؤيدون أياً من التنظيمات السياسية، فكانت ٢٩٪. لكن هذه الخارطة عادت وتغيرت، بشكل ملحوظ في نهاية العام (على ضوء الانتخابات الرئاسية والمحلية ووفاة الرئيس عرفات) لتصبح كالتالي: "فتح" ٣٩٪، و"حماس" ٢٠٪، و"الجهاد الإسلامي" ٢٪، والجبهة الشعبية ٤٪، وباقي قوى اليسار ٣٪، وانخفضت نسبة الذين لا يؤيدون أياً من التنظيمات السياسية إلى ١٩٪. كما عادت وتغيرت في آذار ٢٠٠٥، حيث انخفض الذين قالوا إنهم يؤيدون حركة "فتح" إلى ٣٥,٥٪ وارتفعت نسبة مؤيدي "حماس" إلى ٢٥٪، لتصبح ٢٧٪ مع "الجهاد الإسلامي"، وانخفضت نسبة مؤيدي الجهة الشعبية إلى ٢٪،

وبقية تنظيمات اليسار إلى أقل من ٢٪، وارتفعت نسبة الذين لا يؤيدون أياً من التنظيمات السابقة إلى ٢١٪.[٥٨] وهذا التذبذب في نسبة المؤيدين لكل من "حماس" وحركة "فتح" الواسع يعود، جزئياً، إلى وجود نسبة غير قليلة من المستقلين (الذين لا يؤيدون أياً من التنظيمات السياسية) الذين يميل جزء منهم إلى أحد الطرفين حسب الوضع السياسي والمعيشي. وفي سنوات الانتفاضة الأخيرة، تراوح حجم الجمهور (١٨ عاماً فما فوق) الذي لا يؤيد أياً من التنظيمات السياسية القائمة ما بين الربع والثلث.

ثالثاً: غلبة الهوية الوطنية بسبب استمرار الاحتلال على هوية التنظيمات السياسية

قد يُفسّر كون التنظيمات السياسية الفلسطينية تنظيمات ذات هوية وبرنامج وطنيين (وليس تنظيمات ذات هوية وبرنامج اجتماعيين أو فكريين) التأييد الواسع لها. وهذا العامل يفسر أيضاً إلى حد كبير لماذا بقيت التنظيمات الدينية ذات نفوذ محدود إلى أن بدأت في التحول إلى تنظيمات ذات مهام وطنية (مقاومة الاحتلال)، أي اتخذت هوية وطنية واضحة. ولهذا، مع عوامل أخرى، شهدت حركة "حماس" توسعاً في جمهور مؤيديها خلال الانتفاضة الثانية، في حين شهدت "فتح" تراجعاً نسبياً بحكم علاقتها بالسلطة القائمة على إستراتيجية تفاوضية غير صدامية مع الاحتلال. فتواصل الاحتلال والتوسع الاستيطاني والاعتداءات والإهانات اليومية للمواطنين الفلسطينيين على يد إسرائيل، أبقى الاعتبار الوطني محدداً وذا أهمية بالغة.

ولعل سيادة الاعتبارات الوطنية على اعتبارات الهوية الاجتماعية يفسر، إلى حد كبير، التجانس الواسع، في السمات الاجتماعية، بين مؤيدي أكثر تنظيمين اتساعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حركة "فتح" وحركة "حماس"، أو تيار الإسلام السياسي. فالجمهور المؤيد لكل منهما يتشابه إلى حد كبير من حيث المستوى التعليمي (انظر الجدولين ٤ و٥ في الملحق)، وهو يتشابه من حيث مكان السكن (مدنية، وقرية، ومخيم). كما أن الفروق من حيث فئات الدخل محدودة (انظر الجدولين ١٣ و١٤ في الملحق). كما يتشابهان من حيث التكوين الثقافي العام المتمثل في درجة الأهمية التي يعطيها مؤيدو كل منهما لمعظم مؤشرات الديمقراطية.[٥٩]

الفرق الأبرز بين التنظيمين تمثل في تأييد نسبة أعلى من النساء لحركة "حماس" (والتيار الإسلامي بشكل عام) من تأييدهن للتيارات السياسية الأخرى. فقد شكلت النساء، كمعدل خلال السنوات الثلاث الأولى من الانتفاضة الثانية ما يعادل ٦٢٪ من مؤيدي التيار الإسلامي مقابل تشكيلهن نحو ٤٣٪ من مؤيدي حركة "فتح" (انظر جدول ١٠ في الملحق)، وبلغت نسبة النساء من مجمل الجمهور المؤيد للتيار الإسلامي خلال فترة ما قبل انتفاضة الأقصى نحو ٥٣٪، مقابل ٤٦٪ بين مؤيدي "فتح" (انظر الجدولين ١٠ و١١ في الملحق). كما ظهر تباين على صعيد التكوين المهني، حيث نجد أن نسبة أعلى من مؤيدي التيار الإسلامي هم من ربات البيوت (انظر الجدولين ٦ و٧ في الملحق)، وتحديداً خلال الانتفاضة الثانية، وربما عكس هذا الدور الإغاثي الواسع الذي قامت به "حماس" خلال الانتفاضة مع اشتداد البطالة والفقر، وميل المرأة، بشكل عام، إلى المحافظة لأسباب تتعلق بالتقسيم الاجتماعي للعمل. ونجد تبايناً في الفرع الاقتصادي بين مؤيدي الحركتين، حيث تعمل نسبة أعلى من مؤيدي حركة "فتح" في القطاع الحكومي، وهو أمر متوقع بحكم سيطرة الحركة على مؤسسات السلطة (انظر الجدول ١٢ في الملحق). كما تشير المسوح إلى أن نسبة أكبر من مؤيدي التيار الإسلامي هم من فئة الشباب قياساً بحركة "فتح" (انظر الجدولين ٨ و٩ في الملحق)، لكن الفرق ليس واسعاً (٥٠٪ من مؤيدي التيار الإسلامي هم ما بين ١٦ و٣٠ عاماً، مقارنة بنسبة ٤٦٪ من مؤيدي حركة "فتح").

من وجهة نظر الجمهور لا تبدو التنظيمات والأحزاب السياسية الفاعلة في الضفة والقطاع كتشكيلات تعكس هوية طبقية أو اجتماعية متميزة. فلدى الطلب (في تشرين الثاني ١٩٩٧ وآذار ١٩٩٨) من عينة تمثيلية من الجمهور، تسمية التنظيم الأكثر تمثيلاً لمصالح الأغنياء، والتنظيم الأكثر تمثيلاً لمصالح الفقراء، والتنظيم الأكثر تمثيلاً لمصالح الطبقة الوسطى من الشعب، كانت الإجابة كما يلي:

- أغلبية من الجمهور (٥٩,٥٪) لم تبدِ رأياً حول من يمثل مصالح الأغنياء أو هي لا تعتبر أياً من التنظيمات السياسية القائمة تقوم بذلك.
- لم ترَ غالبية الجمهور (٦٢٪) أن في الساحة الفلسطينية تنظيماً سياسياً يمثل مصالح الفقراء، أو لم يكن لها رأي حول الموضوع.

- اعتبرت نسبة صغيرة (١٤,٥٪) من المستطلعة آراؤهم أن تنظيم "فتح" هو الأكثر تمثيلاً لمصالح الطبقة الوسطى، ونسبة أصغر (٧,٥٪) من العينة "حماس" الأكثر تمثيلاً لمصالح هذه الفئة.[٦٠]

يشير ما سبق إلى أن الهوية الوطنية، ما زالت العامل الحاسم في تحديد التأييد للأحزاب السياسية، ولا يظهر تأثير ملموس لاعتبار الانتماء الطبقي- الاجتماعي. وهذه ظاهرة رافقت تاريخ الأحزاب السياسية الفلسطينية. فقد شكل الانتماء الحزبي أو السياسي، بما في ذلك بعد نشوء منظمة التحرير، تعبيراً عن الانتماء الوطني، قبل أن يكون انتماءً لتشكيلات طبقية أو اجتماعية أو فكرية تسعى إلى التعبير أو الدفاع عن مصالح اقتصادية واجتماعية.[٦١]

رابعاً: حاجة عامة إلى تعزيز الحياة الداخلية الديمقراطية وفي العلاقة مع الجمهور

من الملاحظات المتداولة حول النظام الحزبي الفلسطيني ثبات القيادات الأولى في الغالبية العظمى من التنظيمات السياسية الفلسطينية بعض النظر على أيديولوجياتها. وهي كما أشرت في الجزء الثاني من هذا البحث، ظاهرة نجدها لدى معظم الأحزاب العربية. فقد اعتادت المكاتب السياسية، في الممارسة العملية، على السيطرة على اللجان المركزية، وسيطرة الأخيرة على الهيئات والوحدات التنظيمية الوسطى والقاعدية، وعلى ظاهرة إحلال التنظيم نفسه بديلاً عن الشعب (ومن هنا ظاهرة النطق باسم الشعب) أو الطبقة أو الفئة الاجتماعية التي يدعي تمثيلها. والمؤتمرات الحزبية أو الحركية، على قلتها، أقرب إلى مؤتمرات لإعادة إنتخاب القيادات ذاتها، مع إضافات تختارها القيادة الأولى. ولا تعقد المؤتمرات الحزبية وفق ما تحدده اللوائح والأنظمة الداخلية (مع استثناء محدود جداً). وعلى الرغم من التعديلات النصية على مبدأ المركزية الديمقراطية كناظم للعلاقات الداخلية - المشتق من الأحزاب الشيوعية السوفيتية- عند بعض التنظيمات السياسية لصالح التركيز على تدابير ديمقراطية، فإن تقاليد العمل السابقة ما زالت تقاوم التغيير. ويرى بعض المحللين أن مشكلة الأحزاب تكمن في الانحدار نحو التبقرط والجمود الفكري والتكلس التنظيمي، وفي الاعتماد التنظيم الكلي أو شبه الكلي

على المتفرغين (ما يهمش من دور الحزبيين غير المتفرغين)، وعلى إقامة التنظيم علاقة "ريعية" مع أعضائه (انطلاقاً من اعتماده على مصادر تمويل ليس مصدرها تبرعات الشعب واشتراكات الأعضاء أو الموارد الذاتية). ويلاحظ أن تيار الإسلام السياسي استعار أشكال تنظيم الأحزاب الوطنية والعلمانية، بما في ذلك نزوعها نحو المركزية الشديدة وإن غلفت بنظام الشورى.

خامساً: عوامل وحيثيات لها علاقة بالديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية

من الضروري الفصل بين دور الأحزاب والتنظيمات السياسية في مأسسة نظام سياسي ديمقراطي، وبين إشاعة الديمقراطية في الحياة الداخلية لهذه الأحزاب. فالثانية، مطلوبة لاعتبارات عدة، أهمها إشراك الأعضاء في صياغة سياسة الحزب الذي ينتمون إليه، وإشراكهم في الترشيح والانتخاب وإبداء الرأي ومناقشة آراء القيادة السياسية والتنظيمية، ولأنها شرط ضروري لدمقرطة العلاقة بين التنظيم والجمهور الأوسع، ولأنها ضرورية لإكساب التنظيم أو الحزب مصداقية في التزامه بالديمقراطية السياسية (المستندة إلى قيم الحرية والمساواة والمسؤولية) والاجتماعية.

لكن الديمقراطية الداخلية ليست شرطاً لدمقرطة النظام السياسي. ومن الممكن الافتراض أنه قد يترتب على مأسسة نظام سياسي ديمقراطي (يقوم على اختيار المواطنين لممثليهم ومحاسبتهم) توليد الضغط (من أعضاء التنظيم أولاً) على الأحزاب السياسية لدمقرطة حياتها الداخلية إن أرادت التنافس مع الأحزاب والتنظيمات الأخرى. كما يمكن الافتراض أن مأسسة نظام سياسي ديمقراطي تولد آليات لمنع استفحال الفساد وسوء الإدارة (أي منع من أن يصبحا من سمات النظام)، وإجراءات كافية لكشف ووقف أشكال الفساد في أجهزة الدولة وخارجها. ولذا يمكن القول إن النظام السياسي الديمقراطي يهيئ ثقافة ضاغطة على الأحزاب السياسية من أجل دمقرطة حياتها الداخلية، الأمر الذي يشكل ضمانة لتعزيز الديمقراطية في النظام السياسي وضمان استمرارها؛ أي ضمان أن تلتزم كل التنظيمات السياسية بقواعد اللعبة الديمقراطية، وبحق المعارضة بالعمل بحرية كاملة، لأن المعارضة اليوم يمكن أن تكون

في الحكم غداً، وهكذا وفق قوانين التداول السلمي للسلطة.

على كل الأحوال، يمكن لقانون الأحزاب أن يفرض على التنظيمات السياسية اعتماد الديمقراطية الداخلية في نظامها الداخلي (عقد المؤتمرات بانتظام، وإجراء انتخابات دورية لكل الهيئات القيادية، الشفافية المالية، ...الخ).

التعددية السياسية وهوية المرحلة السياسية

من الواضح أن التعددية السياسية التي سادت الحياة السياسة الفلسطينية منذ عشرينيات القرن الماضي توفر أحد شروط وجود ديمقراطية سياسية. ومن المهم أن تتجسد التعددية السياسية في الدولة الفلسطينية المستقلة العتيدة. فبدون دولة مستقلة وذات سيادة ستبقى هناك إشكالية حول تحديد هوية المرحلة السياسية؛ هل هي مرحلة تحرر وطني أم مرحلة بناء دولة (سلطة مركزية) ذات سيادة، أم مرحلة "انتقالية" لا سيطرة على اتجاه سيرها وعلى ماذا ستسفر؟ وكما رأينا ولّد الارتباك في تحديد المرحلة التباساً في تحديد شكل التحول المطلوب من قبل التنظيمات السياسية، برز في النقاش الذي دار حول التحول أو عدم التحول إلى أحزاب، وفي نقاش قانون الأحزاب ثم وضعه على الرف، وإحجام التنظيمات السياسية عن المشاركة في انتخابات العام ١٩٩٦، والعودة للمشاركة في انتخابات العام ٢٠٠٥.

العمل العلني والعمل السري

كما ولّد عدم الحسم في تحديد طبيعة المرحلة صعوبة حقيقية في تقدير حدود فضاء العلنية المتاح أمام الأحزاب السياسية، وتحديداً تلك التي تتبنى إستراتيجية المقاومة المسلحة للاحتلال. فمن الواضح أن العمل السري يُصعّب من، بل قد يجعل من شبه المستحيل، تطبيق حياة حزبية ديمقراطية بكل متطلبات هذه من عقد مؤتمرات على مستويات مختلفة، ومن انتخابات تعلن نتائجها، ويشارك فيها الأعضاء والمندوبون، وما تستدعيه من نشاطات علنية ومن مخاطبة مباشرة للمواطنين. لكن هذا لا يعني أن توفر حرية للعمل العلني، يكون كافياً بحد ذاته لضمان حياة حزبية ديمقراطية (والأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة في بلدان عدة). لكن من المؤكد أن الاحتلال والإجراءات الإسرائيلية القمعية قلصت وتقلص من فرص ومجالات العمل العلني الحزبي، وتحديداً فيما يخص التنظيمات السياسية

التي تتبنى إستراتيجية مقاومة مسلحة ضد الاحتلال، وشملت الإجراءات الإسرائيلية اغتيال ومطاردة كوادر وقيادات هذه القوى السياسية وتحولها تدريجياً إلى تنظيمات تعتمد العمل السري أو شبه السري.

مدى جماهيرية الحزب أو التنظيم السياسي

من النظريات في علم الاجتماع السياسي أن الأحزاب الجماهيرية (مثل حركتي "فتح" و"حماس") تميل أكثر إلى المركزية والانضباط والتراتبية، وأن الأحزاب السياسية الكادرية (أي لا قاعدة جماهيرية واسعة لها) تميل إلى اعتماد درجة أقل من المركزية والانضباط والتراتبية. لكن هذه النظرية لها منتقدوها، وقد أشرت إلى ذلك في الجزء الأول من هذا البحث، فهناك آليات متنوعة لضمان ديمقراطية داخلية تمت الإشارة إليها أيضاً.

أيديولوجية الحزب أو التنظيم السياسي

تتراوح هذه في الحقل الفلسطيني ما بين التوجهات الوطنية البراغماتية والشعبوية، وبين التوجهات الماركسية، كما تشمل تنظيمات الإسلام السياسي. وتستند معظم برامج تنظيمات منظمة التحرير إلى مفاهيم وطنية علمانية براغماتية، وبعضها إلى مفاهيم وطنية يسارية. ومع بروز التيار الإسلامي، ظهرت برامج تستند إلى مفاهيم دينية تتداخل مع اعتبارات سياسية براغماتية كما أوردت فيما سبق. وتستخدم التوجهات السائدة في التنظيمات الفلسطينية في تبرير درجات متفاوتة من المركزية ودرجات متفاوتة من الديمقراطية والشفافية. لكن معظم التنظيمات السياسية باتت تبدي حرصاً في خطابها العلني على استخدام خطاب الديمقراطية، بحكم التحولات الدولية والإقليمية والمحلية خلال العقدين الأخيرين.

مدى عسكرة التنظيم

تعتمد النظم العسكرية، أياً كانت أشكالها على المركزية والتراتبية الواضحة، وهذه لا تتيح مجال واسعاً للديمقراطية الداخلية، وإن أبقت المجال مفتوحاً على الشفافية. وفي الحالات التي تجتمع فيها السرية والعمل العسكري يصبح الحديث عن تطبيق ديمقراطية داخلية أمراً غير وارد. لقد ولدت الانتفاضة الثانية اتجاهاً قوياً داخل التنظيمات

السياسية الرئيسة إلى بناء تشكيلات عسكرية كجزء من التنظيم، وهذا ينعكس على القدرة على ممارسة الديمقراطية الداخلية. كما أن وجود أجنحة مسلحة في التنظيمات السياسية يتعارض مع مبدأ احتكار الدولة الوطنية (أو السلطة) لشرعية حيازة واستخدام تشكيلات عسكرية، ويثير أسئلة حول تأثير وجود تشكيلات عسكرية خارج السلطة المركزية على ديمقراطية النظام السياسي. في الواقع ساعد، في الخارج، وجود تشكيلات عسكرية خاصة بالتنظيمات السياسية الفلسطينية المنضوية في أطر منظمة التحرير، على تكريس واحترام التعددية، بحكم أن هذا ولد شرعية "ثورية" في مقاتلة العدو، كما أوجد شيئاً من توازن القوى الداخلي. لكن وضع حركة تحرر يختلف عن سلطة تسمو للتحول إلى دولة مستقلة وذات سيادة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، استمرار الاحتلال العسكري الاستيطاني يمنح شرعية للمقاومة بما فيها المقاومة المسلحة. مرة أخرى تبرز أهمية الدولة المستقلة ذات السيادة كشرط من أجل تكريس الديمقراطية السياسية.

مدى الاستقلالية المالية للتنظيم ومصادره التمويلية

من الواضح أن غياب الاستقلالية المالية للحزب السياسي ليس لصالح تعزيز الديمقراطية السياسية. فاعتماد التنظيم على مصادر تمويلية (خارجية كانت أم محلية) مشروطة لا يوفر أساساً قوياً لحياة ديمقراطية داخلية، ولا في تعزيز الديمقراطية السياسية، إذ يكون القرار السياسي محكوماً برغبة الممول أو الممولين. ولذا، فمن المتوقع أن تكون التنظيمات التي تعتمد على مصادرها الخاصة (مشاريع خاصة للتنظيم، أوقاف، عقارات، اشتراكات، دعم غير مشروط من أصدقاء أو من الجمهور، ...) أقدر على تبني حياة داخلية ديمقراطية وشفافة، وأقدر على حماية قرارها السياسي المستقل. وتتباين التنظيمات السياسية الفلسطينية في مدى قدرتها على تمويل نشاطاتها الخاصة من مصادرها الذاتية، وفي مدى اعتمادها على صندوق منظمة التحرير، وهو ما ساد قبل فترة تشكيل السلطة الفلسطينية، وبقي وإن متقطعاً وغير مقنن بعد قيام السلطة. فالتنظيمات الأكبر هي التي تتمتع أيضاً بموارد مالية وبشرية أكبر. ومن هنا، ينبغي أن يستمر تقليد دعم موازنات الأحزاب التي لها تأييد جماهيري (كالتي تنجح في إيصال مندوبين لها إلى البرلمان إذا كان نظام

الانتخابات نظاماً نسبياً أو التي تتجاوز عضويتها أو مؤيديها نسبة معينة من الجمهور البالغ ...) من قبل السلطة الوطنية وفق تشريع مقر، ولا أن يترك الأمر لقرار فردي من رئيس السلطة.

التداخل بين المهام التنظيمية والمهام الحكومية

يمكن الافتراض أن التنظيم الذي تتداخل عضويته مع عضوية أجهزة السلطة المركزية سيصادف صعوبات مختلفة في دمقرطة حياته الداخلية، بحكم تعارض مفاهيم ومهام المناصب والمواقع في مؤسسات السلطة وأجهزتها الرسمية، وهي في العادة شديدة التراتب، وتحمل مسؤوليات وامتيازات معينة، وبين المواقع التنظيمية التي تحمل مسؤوليات ومهام وامتيازات مختلفة، وقد تتعارض مع المسؤوليات الحكومية. ومن هنا ستجد محاولات مأسسة المساءلة والشفافية مقاومة شديدة. المخرج هنا هو الفصل بين المناصب الرسمية التنفيذية وبين المواقع التنظيمية، وحصر المناصب والوظائف الحكومية في الأفراد الذين تتوافر فيهم شروط مهنية وتأهيلية معينة، ومن هنا تأتي أهمية إخضاع الوظائف العامة للتنافس الموضوعي والحر.

التوزع الجغرافي للتنظيم (التجزئة الجغرافية)

قد يدفع هذا باتجاه اللامركزية، وقد يدفع باتجاه المركزية الشديدة، وفي كلا الحالين هناك مخاطر على الديمقراطية الداخلية، وتداعيات على الديمقراطية السياسية. فكما أشرت سابقاً قد تكون اللامركزية شكلاً من أشكال تعزيز الديمقراطية الداخلية في التنظيم، وقد تقود إلى عكس ذلك، بحيث تقوي الميول والنزعات المحلية والإقطاعية. وقد يكون تعزيز دور القيادة المركزية (عبر الإجراءات الديمقراطية والرقابية) ضرورة في مرحلة معينة (كأن يقوم الاحتلال كما هو حاصل الآن بتجزئة البلد) لتعزيز الروابط الأفقية بين المنظمات الحزبية والشعبية والنقابية، وقد يكون العكس هو المطلوب في مرحلة أخرى لمعالجة، على سبيل المثال، التباين في المشاكل والأوضاع بين المناطق.

تحديد نظام الحكم والنظام الانتخابي الأكثر ملائمة للوضع الفلسطيني

من الأمور المطروحة على التنظيمات السياسية الفلسطينية مناقشة طبيعة نظام الحكم الأفضل للوضع الفلسطيني الراهن والمستقبلي بعد رحيل ياسر عرفات (على افتراض استمرار وجود سلطة قابلة للتحول إلى دولة ذات سيادة). وعليها أن تختار بين نظام رئاسي، وبالتالي انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة، أو برلماني وينتخب الرئيس من البرلمان، أم رئاسي–برلماني، أم برلماني–رئاسي. كما على الأحزاب السياسية أن تقرر فيما بينها (أو عبر الاستفتاء العام إن لم تتفق) النظام الانتخابي الأفضل فلسطينياً (هل يقوم على التمثيل النسبي أم على نظام الأغلبية، أم مختلط؟ وهل البلد دائرة واحدة أم عدة دوائر؟...).

كما بيّن الجزء الأول من البحث يؤثر نظام الحكم والنظام الانتخابي على الحياة الداخلية للأحزاب المتنافسة في الانتخابات العامة وعلى علاقتها بالجمهور الذي تتوجه لكسبه. كما تؤثر على الديمقراطية السياسية عبر تداعياتها على تكوين المجلس التشريعي، وتأثيرها على تشكل كتل برلمانية معارضة داخله قادرة على تأمين الرقابة الدائمة على السلطة التنفيذية، وعلى تعزيز استقلالية القضاء وفق دستور أو قانون أساسي يصون الحريات والعامة وفصل السلطات وديمقراطية النظام.

السؤال حول مستقبل النظام السياسي الفلسطيني سؤال مطروح من أكثر من زاوية. فالوجود الوطني الفلسطيني يتعرض لأشكال متعددة من الضغوط والترويض والتقويض وإعادة صياغة بما يتلاءم مع مشاريع إقليمية كبرى، ومع رؤية اليمين الصهيوني الحاكم في إسرائيل. كما أن طبيعة النظام السياسي الفلسطيني باتت مفتوحة على أكثر من احتمال من زاوية التشكل الحزبي: نظام الحزب الواحد المهيمن، نظام الحزبين الرئيسيين، نظام متعدد الأحزاب. ويبدو أن الوضع يتجه إلى تكوين يقوم على نظام الحزبين، على الرغم من بقاء إمكانية ولادة تكتل ثالث يرتبط تأثيره على الحياة السياسية بحجمه التمثيلي في المجلس التشريعي.

لذا، لا يستطيع أي تصور لمسار النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي والعوامل المؤثرة عليه، أن يتجاهل السياسة التي تسعى إسرائيل لفرضها، ولا تأثير المداولات الدولية حول التسوية السياسية. لكن الأسئلة السابقة

أو بعضها مرشح لأن يصبح أكثر إلحاحية بحكم الانتخابات التشريعية المقرر أجراؤها، والمؤتمرات الحزبية التي ستعقدها بعض التنظيمات السياسية، ومنها حركة "فتح". كما أنها ستصبح أكثر راهنية بعد إخلاء إسرائيل لقطاع غزة ومن مناطق مدينية في الضفة الغربية، وفي ظل استمرار بناء جدار الفصل العنصري، وضم المستوطنات الكبيرة والمتوسطة لإسرائيل.

ملحق الجداول

جدول ١

الحركات والأحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

اسم الحزب/الحركة السياسية	سنة التأسيس	ملاحظات
الجبهة الشعبية– القيادة العامة	١٩٨٢	وجود محدود جداً
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	١٩٦٧	
الحركة الوطنية للتغيير	١٩٩٥	انشقاق عن الجبهة الشعبية- لا وجود ملموس
جبهة التحرير العربية	١٩٦٨	لا وجود فاعل على الأرض
الجبهة العربية الفلسطينية	١٩٩٧	منشقة عن جبهة التحرير العربية، لا وجود ملموس
جبهة النضال الشعبي	١٩٦٧	
حركة البناء الديمقراطي	١٩٩٤	أسسها حيدر عبد الشافي – لم تعد موجودة
حركة التحرر الوطني الفلسطيني – "فتح"	١٩٦٥	
حركة الجهاد الإسلامي	١٩٨٢	
حركة الخضر الفلسطينية	١٩٩٥	غير فاعلة
حركة السلام الآن الفلسطينية	١٩٩٥	غير فاعلة
حركة المقاومة الإسلامية– "حماس"	١٩٨٨	
حزب الاتحاد الإسلامي	١٩٩٦	غير فاعل
حزب البعث العربي الاشتراكي	قديم	غير فاعل
حزب الخلاص الإسلامي	١٩٩٧	مقرب من "حماس"
حزب العهد الإسلامي	١٩٩٥	غير فاعل
جبهة التحرير الفلسطينية	١٩٧٦	غير فاعلة

حزب الشعب الفلسطيني (الشيوعي سابقاً)	١٩٩٢	
الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني– "فدا"	١٩٩١	انشق عن الجبهة الديمقراطية العام ١٩٩١
الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	١٩٦٩	انشقت عن الجبهة الشعبية العام ١٩٦٨
حزب التحرير الإسلامي	منذ الخمسينيات	وجود محدود جداً
الجبهة الإسلامية الفلسطينية	١٩٩٥	انشقاق عن "حماس"– اختفت
حركة المسار الوطني الإسلامي	١٩٩٥	انشقاق عن "حماس"– اختفت
حركة الجهاد الإسلامي–بيت المقدس	١٩٩٢	لا وجود فعلي.
التجمع الديمقراطي الفلسطيني	٢٠٠٤	لا زال غير واضح المعالم التنظيمية والقيادية
المبادرة الوطنية الفلسطينية	٢٠٠٣	سكرتيرها د. مصطفى البرغوثي (انشق عن حزب الشعب).
حزب الميثاق الفلسطيني الديمقراطي	٢٠٠٤	يدعو إلى دولة ثنائية القومية (لا حضور سياسي فعلي حتى اللحظة)
حزب فلسطين الديمقراطي	٢٠٠٤	يدعو لدولة في حدود ١٩٦٧ (لا حضور سياسي فعلي حتى اللحظة)

أحزاب وحركات موجودة خارج الضفة والقطاع، ومركزها في دمشق: الجبهة الشعبية – القيادة العامة؛ الحزب الشيوعي الثوري (عربي عواد)؛ الصاعقة (البعث)؛ جبهة النضال الشعبي (خالد عبد المجيد)؛ "فتح" الانتفاضة (أبو خالد العملة).

جدول ٢

توزع الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع وفق التنظيم والاتجاه السياسي الذي يؤيده (١٦ عاماً فما فوق) خلال الفترة تشرين الثاني ٢٠٠٠ (بعيد بدء الانتفاضة الثانية) وحتى نهاية العام ٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	الفترة والنسبة المئوية المؤيدة من الجمهور				المعدل في الفترة الزمنية ٢٠٠٠-٢٠٠٣
	تشرين الثاني ٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	
يؤيد "فتح"	٢٩,٥	٢٢,٩	٢٣,٢	٢٨,٠	٢٥,١
يؤيد تياراً إسلامياً ("حماس" و"جهاد")	٢١,٦	٢٥,٣	٢٥,٥	٢٥,٤	٢٤,٩
يؤيد فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٤,٧	٣,٧	٥,٥	٦,١	٤,٩
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٢٦,٥	٣٠,٩	٣٢,٩	٣٣,٨	٣١,٥
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	١٧,٦	١٧,٢	١٣,٠	٦,٨	١٣,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات ال رأي لبرنامج دراسات التنمية –جامعة بيرزيت.

جدول ٣

توزع الجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع وفق التنظيم والاتجاه السياسي الذي يؤيده (١٨ عاماً فما فوق) خلال الفترة من العام ١٩٩٤ وحتى نيسان ٢٠٠٠ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	السنة والنسبة المئوية المؤيدة من الجمهور							المعدل خلال الفترة الزمنية
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	
يؤيد "فتح"	٤٠,٢	٤٧,٨	٤٤,٧	٤١,٣	٤٠,٤	٤٠,٠	٣٦,٦	٤٢,٠
يؤيد تياراً إسلامياً ("حماس" و"جهاد")	١٧,٧	١٦,٢	١٠,٠	١٢,٠	١٤,٢	١٣,٤	١٥,٥	١٥,٠
يؤيد فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	١٢,١	٦,٨	٦,٤	٥,٥	٥,٢	٥,٩	٤,٧	٨,٣
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	١١,٤	١٦,٠	٢٦,٨	٢٩,٨	٣١,٨	٣٢,٤	٣٦,٥	٢٠,٩
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	١٨,٦	١٣,١	١٢,١	١١,٥	٨,٣	٨,٤	٦,٧	١٣,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس. في العام ٢٠٠٠ أجري استطلاع واحد في نيسان من تلك السنة.

جدول ٤

تكوين مؤيدو التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة حسب المستوى التعليمي (١٦ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	المستوى التعليمي (٪)						
	أمّي	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس+	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	١٢,٤	١٩,٦	٢٧,٤	٢٣,٨	٧,٩	٨,٩	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	١٢,٥	١٨,٦	٣٣,٨	٢٣,٣	٦,٠	٥,٧	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٧,٧	١٥,٠	٣٣,٤	٢٦,٨	٧,٥	٩,٦	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	١٨,٨	١٧,٤	٢٦,٠	٢١,٩	٧,٧	٨,٢	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	١٥,٣	١٤,٤	٢٣,٤	٢٣,٨	٨,٨	١٤,٣	١٠٠
المجموع (من العينة)	١٤,٦	١٧,٧	٢٨,٣	٢٣,٢	٧,٥	٨,٦	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي لبرنامج دراسات التنمية –جامعة بيرزيت أجريت في الفترة المذكورة.

جدول ٥

تكوين مؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة حسب المستوى التعليمي (١٨ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٤ وحتى نيسان ٢٠٠٠ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	المستوى التعليمي (٪)				
	أمّي، وابتدائي وإعدادي	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس+	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	٤٧,٣	٢٩,٧	١١,٢	١١,٨	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	٤٤,٠	٣٠,٤	١٢,٥	١٢,٨	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٣١,٥	٣٣,٩	١٤,٩	١٩,٦	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٤٧,١	٢٦,٥	١١,٧	١٤,٧	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	٣٤,٥	٢٧,٥	١٤,٦	٢٣,٤	١٠٠
المجموع (من العينة)	٤٣,٤	٢٩,١	١٢,٢	١٤,٨	١٠٠

المصدر: المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس. في العام ٢٠٠٠ أجري استطلاع واحد في نيسان من تلك السنة.

جدول ٦

التكوين المهني لمؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٦ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	المهنة (٪)										
	عامل	حرفي	ربة بيت	مهني	موظف	تاجر	طالب	مزارع	متقاعد	متعطل	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	١١,٧	٥,١	٣٥,٦	١,٥	١٧,٩	٤,٠	٩,٧	١,٥	١,٦	١١,٥	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	٧,٢	٥,١	٥٢,٢	٠,٩	٦,٢	٤,١	١٤,١	١,١	١,٠	٨,٢	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	١٠,٥	١٠,١	٢٩,٣	١,٣	١٣,٩	٤,٩	١٣,٩	٠,٤	٢,١	١٣,٥	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٨,٢	٥,١	٤٥,٦	١,٩	٩,٦	٤,٦	٨,٩	١,٤	٢,٢	١٢,٧	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	١٢,٠	٥,٩	٣٢,٢	٢,٩	١٤,٨	٦,٩	٨,٣	٢,٠	٢,٥	١٢,٣	١٠٠
المجموع (من العينة)	٩,٤	٥,٤	٤٢,١	١,٦	١١,٧	٤,٧	١٠,٥	١,٤	١,٨	١١,٣	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي لبرنامج دراسات التنمية –جامعة بيرزيت أجريت في الفترة المذكورة.

جدول ٧

التكوين المهني لمؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٨ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٤ وحتى نيسان ٢٠٠٠ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	المهنة (٪)										
	عامل	حرفي	ربة بيت	مهني	موظف	تاجر	طالب	مزارع	متقاعد	متعطل	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	١٢,١	١٠,٦	٣٤,٩	٢,٣	١٣,١	٥,٧	٧,٥	٢,٤	١,٠	١٠,٢	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	١١,٣	١٠,٢	٤٠,٣	١,٥	١١,٨	٥,٦	٩,٥	١,٦	٠,٧	٧,٦	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	١١,٤	١١,٥	٢٣,٧	٤,٨	١٨,٧	٥,٩	١٢,٥	١,٧	٠,٦	٩,٢	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٨,٨	٧,٨	٤٣,٥	٢,٤	١٢,٢	٤,٩	٧,٠	١,٩	١,٧	٩,٨	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	١١,٤	١٠,٨	٢٢,٥	٦,٥	١٩,٦	٨,٦	٧,١	٢,٣	١,٩	٩,٢	١٠٠
المجموع (من العينة)	١١,٢	١٠,١	٣٤,٩	٣,٠	١٤,١	٥,٩	٨,١	٢,١	١,٢	٩,٥	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس. في العام ٢٠٠٠ أجري استطلاع واحد في نيسان من تلك السنة.

جدول ٨

التكوين العمري لمؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٦ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	الفئة العمرية (٪)				
	١٦-٣٠	٣١-٤٤	٤٥-٦٠	فوق ٦٠ عاماً	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	٤٦,٠	٣٢,٧	١٦,٥	٤,٨	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	٥٠,٣	٣٢,٣	١٤,٢	٣,٢	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٥٢,١	٣٠,٧	١٢,٩	٤,٣	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٣٧,٤	٣٠,٧	٢١,٦	١٠,٣	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	٣٦,٧	٣٢,٩	٢٢,٠	٨,٤	١٠٠
المجموع (من العينة)	٤٣,٤	٣١,٩	١٨,١	٦,٦	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي لبرنامج دراسات التنمية -جامعة بيرزيت أجريت في الفترة المذكورة.

جدول ٩

التكوين العمري لمؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٨ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٤ وحتى نيسان ٢٠٠٠ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	الفئة العمرية (٪)				
	١٨–٣٠	٣١–٤٠	٤١–٥٠	فوق ٥٠ عاماً	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	٣٩,٨	٣٤,٥	١٤,٦	١١,٠	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	٤٣,٧	٣٤,٣	١٣,٤	٨,٥	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٥١,١	٣٢,٩	١٠,١	٥,٩	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٣٥,٤	٣١,١	١٦,١	١٧,٤	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	٣٤,٢	٣٣,٥	١٧,٨	١٤,٥	١٠٠
المجموع (من العينة)	٣٩,٧	٣٣,٦	١٤,٨	١١,٩	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس. في العام ٢٠٠٠ أجري استطلاع واحد في نيسان من تلك السنة.

جدول ١٠

التكوين نوع الاجتماعي لمؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٦ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	النوع الاجتماعي (٪)		
	رجال	نساء	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	٥٧,٠	٤٣,٠	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	٣٧,٦	٦٢,٤	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٦١,٢	٣٨,٨	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٤٥,٧	٥٤,٣	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	٥٩,٦	٤٠,٤	١٠٠
المجموع (من العينة)	٤٩,٢	٥٠,٨	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي لبرنامج دراسات التنمية –جامعة بيرزيت أجريت في الفترة المذكورة.

جدول ١١

التكوين نوع الاجتماعي لمؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٨ عاما فما فوق) خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٩٤ وحتى نيسان ٢٠٠٠ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	النوع الاجتماعي (٪)		
	رجال	نساء	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	٥٣,٩	٤٦,١	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	٤٦,٨	٥٣,٢	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٥٨,٢	٤١,٨	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٤٤,٠	٥٦,٠	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	٦٢,٩	٣٧,١	١٠٠
المجموع (من العينة)	٥٢,١	٤٧,٩	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي التي أجراها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس. في العام ٢٠٠٠ أجري استطلاع واحد في نيسان من تلك السنة.

جدول ١٢

تكوين مؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة والقطاع وفق القطاع الاقتصادي (١٦ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	القطاع الاقتصادي (٪)			
	القطاع الخاص	القطاع الحكومي	المنظمات غير الحكومية	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	٦٢,٢	٣٣,٦	٤,٤	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	٧٢,٩	١٩,٤	٧,٧	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٦٩,٧	٢١,٢	١٠,١	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٧٢,٢	٢٢,١	٥,٧	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	٦٩,٠	٢٥,٥	٥,٥	١٠٠
المجموع (من العينة)	٦٨,٥	٢٥,٦	٥,٩	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي لبرنامج دراسات التنمية –جامعة بيرزيت أجريت في الفترة المذكورة.

جدول ١٣

تكوين مؤيدي التنظيمات والاتجاهات السياسية في الضفة والقطاع وفق الدخل المعلن (١٦ عاماً فما فوق) خلال الفترة الممتدة من تشرين الثاني ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٣ (بالنسب المئوية)

التنظيم أو الاتجاه السياسي	دخل الأسرة المعلن محسوباً بالدينار الأردني (٪)				
	أقل من ٣٠٠	٣٠١- ٦٠٠	٦٠١- ٩٠٠	أكثر من ٩٠٠	المجموع
مؤيدو حركة "فتح"	٦٧,٥	٢٧,٤	٣,٠	٢,٠	١٠٠
مؤيدو التيار الإسلامي ("حماس" و"جهاد")	٧٢,٤	٢٣,٢	٣,٠	١,٥	١٠٠
مؤيدو فصائل منظمة التحرير (غير "فتح")	٦١,٩	٣١,٢	٤,٦	٢,٣	١٠٠
لا يؤيدون أي تنظيم سياسي	٧١,٣	٢٤,٤	٢,٨	١,٥	١٠٠
آخرون (منهم إسلامي ووطني مستقل)	٦٧,٦	٢٨,٠	٣,٣	١,٢	١٠٠
المجموع (من العينة)	٦٩,٦	٢٥,٧	٣,١	١,٦	١٠٠

المصدر: محتسبة من استطلاعات الرأي لبرنامج دراسات التنمية –جامعة بيرزيت أجريت في الفترة المذكورة.

الهوامش والمراجع

[١] استفاد هذا الفصل من البحث من عدد من المراجع والقراءات حول الأحزاب والنظم الحزبية، منها:

- Mainwaring, S. P. (1999). *Rethinking Party Systems in the Third Wave of Democratization: The Case of Brazil*. Stanford: Stanford University Press.
- Satori, G. (1976). *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis*. New York and Cambridge: Cambridge University Press.
- Ware, A. (1996*). Political Parties and Party System*. Oxford and New York: Oxford University Press.
- Duverger, M. (1959*). Political Parties*, 2nd eds. London: Methuen.
- Lipset, S. M. and Rokkan, S. (eds.), (1967). *Party Systems and Voter Alignments: Cross National Perspective*. New York: Free Press.
- Michels, R. (1999). *Political Parties: A Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy*. New Branswick: Transaction Publishers.
- Bottomore, T. (1993). *Political Sociology*. London: Pluto Press.
- Barnet, A. (9/12/2004), "Parties for Everyone?", Open Democracy Ltd. www.Open Democracy.net

- مركز دراسات الوحدة العربية. **الديمقراطية والأحزاب السياسية قي البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة.** (ندوة ساهم فيها عدد من المشاركين)، بيروت– لبنان، آذار ١٩٩٩.
- علي خليفة الكواري (محرر). **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، بيروت – لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، آب ٢٠٠٤.
- فريد الخازن. **الأحزاب السياسية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية**، بيروت – لبنان: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٢.
- مجموعة من المؤلفين. **ديمقراطية بدون ديمقراطيين**، بيروت– لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.
- ورشة عمل شارك فيها المؤلف، نظمها المركز اللبناني للدراسات حول "تجربة الأحزاب السياسية في العالم العربي: التحديات الراهنة ومجالات الإصلاح"، بيروت ١٣–١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤ في بيروت، لبنان.

[٢] حول مفهوم الحقل، انظر:

Bourdieu, Pierre (1993), *Sociology in Question,* London: Sage Publications.

[٣] قد يكون إدراك أهمية الانتقال إلى إقليمها الخاص، والخشية من التهميش السياسي إن استمرت قيادة مهاجرة، من دوافع دخول قيادة منظمة التحرير في الخارج في مفاوضات سرية مع إسرائيل، أسفرت عن اتفاق أوسلو، على الرغم من المفاوضات التي كان يجريها وفد فلسطيني من الداخل في واشنطن.

[٤] انظر:

Khalidi, Rashid (1997). *Palestinian Identity; The Construction of Modern National Consciousness*, New York: Columbia University Press.

[٥] انظر:

Kimmerling, B. and J. S. Migdal (1994). *Palestinians, the Making of a People*. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press.

[٦] في المؤتمر الذي عقدته الجمعيات الإسلامية–المسيحية في شباط العام ١٩١٩، اعتبر فلسطين "جزءاً من سوريا العربية"، كما طالب المشاركون في المؤتمر بأن تبقى فلسطين "غير منفصلة عن الحكومة السورية المستقلة..." . وبعد الإعلان عن فصل فلسطين عن سوريا، في أيلول ١٩١٩، دعا المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث الذي انعقد في مدينة حيفا في كانون الأول ١٩٢٠، إلى تشكيل حكومية وطنية في فلسطين مسؤولة أمام مجلس نيابي منتخب من السكان الذين وجدوا في البلاد قبل الحرب العالمية الأولى، دون إشارة واضحة إلى الوحدة مع سوريا. انظر:

- ماهر الشريف، **البحث عن كيان**، نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥.
- فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤–١٩٧٤**، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٠.
- سميح شبيب، **الأصول الاجتماعية والاقتصادية للحركة السياسية في فلسطين ١٩٢٠–١٩٤٨**، رام الله: وزارة الثقافة، وعكا: مركز الأسوار، ١٩٩٩.
- إلياس شوفاني، **الموجز في تاريخ فلسطيني السياسي**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦.

[٧] تبنى المؤتمرون في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس (عقد في نابلس في آب ١٩٢٢) "الميثاق الوطني الفلسطيني"، وهو أول ميثاق وطني في التاريخ الفلسطيني. وقد نص الميثاق على مواصلة السعي من أجل استقلال فلسطين، وتحقيق الوحدة العربية، ورفض الوطن القومي اليهودي والهجرة اليهودية لفلسطين. ومن القرارات الأخرى ذات الدلالة: تشكيل جمعيات إسلامية–مسيحية في جميع أنحاء البلاد، ووضع كتاب في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وإصدار طوابع وطنية.

[٨] عقدت في فلسطين سبعة مؤتمرات وطنية بين ١٩١٩ و١٩٢٨، سميت الأول، والثاني حتى السابع. وعقدت هذه في المدن الفلسطينية الرئيسة (القدس، وحيفا، ويافا، ونابلس). حضر المؤتمرات الثلاثة الأولى التي انعقدت خلال العامين ١٩١٩ و١٩٢٠ ممثلو الجمعيات الإسلامية –المسيحية فقط. وعقد الأخير بعد انهيار الحكومة العربية في دمشق، وترسيم الحدود بين بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي عزز من تشكل الحقل السياسي الفلسطيني حول فكرة الدولة الفلسطينية. وعقد آخر مؤتمر وطني فلسطيني إبان الإضراب الشهير سنة ١٩٣٦. وتشكلت على إثره الهيئة العربية العليا التي تولت، منذ ذلك الحين، قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية.

[٩] من أبرز الصحف: **الكرمل** التي صدرت في حيفا، و**القدس** التي صدرت في يافا.

[١٠] انظر:

Jamil Hilal, "Secularism in Palestinian Political Culture: A Tentative Discourse" in *HAGAR, International Social Science Review*, Vol. 3, Number 1, 2002.

[١١] معظم قادة حركة القوميين العرب بفروعها القطرية المختلفة، على سبيل المثال، كانوا من الفلسطينيين.

[١٢] برزت جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة كقوة سياسية نشطة في مطلع الخمسينيات قبل أن تخضع لقرار الحظر الذي فرضه عبد الناصر على الجماعة كجزء من الحظر على التنظيم الأم في مصر. في الضفة الغربية، مارس الحزب نشاطه العلني مركزاً على الجوانب الاجتماعية، ولم يتعرض الحزب للحظر الذي فرضه النظام في الأردن على الأحزاب السياسية الأخرى في العام ١٩٥٦.

[١٣] في قطاع غزة، الذي حافظ على صفته كأرض فلسطينية قرر الشيوعيون الفلسطينيون، في العام ١٩٥٣، تحويل فرع عصبة التحرر الوطني في القطاع إلى حزب شيوعي فلسطيني في قطاع غزة.

[١٤] تشكل على صعيد كل تجمع رئيسي فلسطيني منظمات سرية صغيرة في الخمسينيات، كما أخذت تتشكل روابط وجمعيات، عمالية ومهنية ونسائية وطلابية، وأندية رياضية وثقافية واجتماعية، كان على رأس جدول أعمالها تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية. وعلى الصعيد الوطني، جرت محاولات في الخمسينيات لإحياء اتحادات وطنية مثل الاتحاد العام للعمال، والاتحاد العام للمرأة، وتشكيل اتحادات جديدة مثل الاتحاد العام لطلبة فلسطين الذي تشكل العام ١٩٥٩ من توحد أربع روابط طلابية (القاهرة، والإسكندرية، ودمشق، وبيروت)، وأنشأ لنفسه فروعاً جديدة لاحقاً.

[١٥] كان من قرارات المؤتمر السادس لحزب البعث، العام ١٩٦٣، النص على "ضرورة اعتماد عرب فلسطين كأداة أولى في تحرير فلسطين"، وأقر "تنفيذ فكرة جبهة تحرير فلسطين". وتشكل أول اتحاد قومي للفلسطينيين في قطاع غزة، العام ١٩٥٩، ثم للفلسطينيين في مصر، ثم في سوريا في الجمهورية العربية المتحدة. وكانت وزارة الخارجية المصرية قد وجهت، العام ١٩٦٠، مذكرة إلى جامعة الدول العربية تطلب فيها بحث مسألة "إبراز الشخصية الفلسطينية". وقد عارض الأردن بشدة المسألة.

[١٦] فهي أنشأت، على سبيل المثال، في بداية الستينيات إقليماً خاصاً لفلسطين.

[١٧] كان هذا وراء تشديد خطاب منظمة التحرير على "القرار الوطني المستقل".

[١٨] من التغييرات على الميثاق الجديد إلغاء المادة ٢٤ التي حظرت على منظمة التحرير ممارسة "أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا المنطقة المحمية".

[١٩] نصت الأنظمة الداخلية للاتحادات الشعبية والنقابات العمالية والمهنية الفلسطينية على أنها قواعد لمنظمة التحرير.

[٢٠] المرجع السابق، صفحة ٢٣٩، والتصريح لإبراهيم غوشة، أحد قياديي حماس لجريدة "كيهان" الإيرانية بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٦.

[٢١] نص إعلان الاستقلال على دولة فلسطينية ذات نظام برلماني ديمقراطي، يضمن حرية التعبير عن الرأي، وحرية تشكيل الأحزاب، والعدل الاجتماعي، والمساواة في ظل دستور يؤمن سيادة القانون، والقضاء المستقل.

[٢٢] استند هذا الجزء، بالإضافة إلى المصادر الصحافية، إلى معطيات واردة في المراجع التالية:

- خالد الحروب. **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نوفمبر ١٩٩٦.
- عبد القادر ياسين. **حماس : حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين**، القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠.
- مهيب سلمان أحمد النواتي. **حماس من الداخل**، غزة– فلسطين: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- زياد أبو عمرو. **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩.
- إياد البرغوثي. **الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية**، رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٣.

[٢٣] انظر: خالد الحروب: **حماس: الفكر والممارسة السياسية**، مرجع سابق.
انظر نص ميثاق حركة المقامة الإسلامية "حماس"، المنشور في الوثيقة رقم ٢ من ملحق الوثائق في الكتاب.

[٢٤] عبر عن هذا الرأي أحد أبرز قادة "حماس" في الضفة الغربية في لقاء مع المؤلف في مدينة البيرة في شباط ٢٠٠٥.

[٢٥] تصدر نشرة دورية موجهة للأعضاء والمناصرين باسم "فتح"، ويصدر حزب الخلاص الوطني الإسلامي جريدة أسبوعية باسم "الرسالة"، ويصدر الجهاد الإسلامي مجلة تحمل اسم "الاستقلال"، وتصدر الجبهة الشعبية مجلة باسم "الحقيقة"، والجبهة الديمقراطية مجلة نصف شهرية باسم "المسار". كما يصدر حزب التحرير (إسلامي) نشرة شهرية باسم "الوعي"، وتصدر جبهة النضال

الشعبي مجلة شهرية باسم "نضال الشعب"، وجبهة التحرير الفلسطينية صحيفة "الغد"، وتصدر عن جبهة التحرير العربية مجلة شهرية باسم "صوت الجماهير"، وصدر عن الجبهة العربية الفلسطينية نشرة طلابية باسم "الغد المشرق". وقد توقفت بعض هذه عن الصدور.

[٢٦] ساد فترة نشاط منظمة التحرير، وبدأ في الخفوت بعد قيام السلطة الفلسطينية، تعبير فصائل في الإشارة إلى القوى السياسية المشاركة في مؤسسات المنظمة.

[٢٧] انظر: الملتقى الفكري العربي، **قانون الأحزاب السياسية**، وقائع الندوة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٧/١١/١١، القدس، آذار ١٩٩٨.

[٢٨] انظر: بيير شلستروم، **تقرير حول مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطينية**، رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تموز ١٩٩٩.

[٢٩] حتى محاولة خلق قيادة موحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لم تتطور إلى أبعد من إصدار مواقف سياسية مشتركة أحياناً. وقد توقفت هذه، بعد فصل الجبهة الديمقراطية عن عضوية إطار الفصائل العشرة الذي تشكل في دمشق من قبل المنظمات المعارضة لاتفاق أوسلو، بعد مصافحة أمين عام الجبهة الديمقراطية للرئيس الإسرائيلي (وايزمان) في أوائل العام ١٩٩٩، وتباين توجهات التنظيمين في إدارة العلاقة مع السلطة.

[٣٠] حول التركيبة السياسية–الاجتماعية للمجلس التشريعي الأول، انظر: جميل هلال، "المجلس التشريعي الفلسطيني: البنية السياسية والاجتماعية"، في: خليل الشقاقي (محرر)، **الانتخابات الفلسطينية الأولى: البنية السياسية، السلوك الانتخابي، والنتائج**، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار ١٩٩٧.

[٣١] يقول عزمي الشعيبي، عضو المجلس التشريعي، الذي كان أحد المحققين لما ورد في تقرير الفساد الصادر عن هيئة الرقابة العامة (وهو التقرير الذي وجه أصابع الاتهام إلى عدد من الوزراء وكبار المسؤولين بسوء الإدارة والتبذير)، إنه "لا يوجد قانون ينظم عمل الأجهزة الأمنية"، وإن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية منع مساءلة قادة الأجهزة الأمنية، ومنع المجلس التشريعي من معرفة الموازنات المالية للأجهزة الأمنية. وحسب شهادة الشعيبي، فإن دور الأجهزة الأمنية لا يقتصر على النشاط الأمني، بل تشارك في نشاطات اقتصادية "فالأمن الوقائي يقوم ببيع الرمل، ويقوم بجمع عائدات جمركية". ويقول إن الأجهزة الأمنية لا تحترم حرمة الأحزاب السياسية، أو أعضاء المجلس التشريعي؛ فقد قامت "قوات من الاستخبارات العسكرية باقتحام مكاتب حركة فتح في رام الله، واعتدت على أعضاء مجلس تشريعي في مظاهرة" (**شؤون تنموية**، المجلد الثامن، العددان الثالث والرابع، خريف ١٩٩٩، ص.٧٦–٧٧). ويقول كمال الشرافي، عضو المجلس التشريعي ورئيس لجنة الرقابة في المجلس سابقاً: "لا يعرف رجل الأمن الفلسطيني ما هو مسموح له، وما هو محظور عليه ممارسته، لغياب القوانين والتشريعات الموحدة". ويقول حسن خريشة، عضو المجلس التشريعي، إنه "يتم اعتقال المواطنين استجابة لضغوط سياسية من قبل إسرائيل" (المرجع السابق، ص.٧٦).

[٣٢] انظر: المقابلة مع عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وعضو المجلس التشريعي، المرجع السابق، ص٨٩–٩٠.

[٣٣] انظر: بكر أبو بكر، **حركة فتح والتنظيم الذي نريد**، رام الله: عناة للطباعة والنشر، ٢٠٠٣ (صفحة ٤٩ –٥٠). وبكر أبو بكر هو نائب المفوض السياسي العام، وعضو مكتب التعبئة والتنظيم في الوطن منذ العام ٢٠٠٢، وعضو مجلس وطني.

[٣٤] عبدالله عواد "انتفاضة ديمقراطية بيضاء"، **الأيام**، عدد ٢٠٠٥/٣/٨.

[٣٥] من مقابلة مع حاتم عبد القادر، عضو المجلس التشريعي، ومن قياديي حركة فتح في منطقة القدس، مجلة **شؤون تنموية**، المجلد السابع، العددان الأول والثاني، صيف ١٩٩٨، ص.٨٨–٩٥. الموقف ذاته تكرره أحد الكوادر النسائية في حركة فتح، إذ ترى أن "حتى قيادة اللجنة المركزية لحركة فتح لا تستطيع التقرير بأي موضوع حساس ومصيري سوى الأخ أبو عمار. وهذا أمر يوجه له انتقادات كبيرة" (ص.٩٢).

[٣٦] انظر: د. خليل الشقاقي: "على ضوء نتائج الانتخابات المحلية، هل تكون محاربة الفساد أولى أولويات الرئيس الجديد؟"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تقدير الموقف السياسي، ورقة رقم ١٦، بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٣.

[٣٧] ويمكن هذا الوضع من تداول انتقادات واسعة للسلطة ونظام الحكم من قبل قيادات وكوادر في حركة فتح، لكن هذه تبقى محدودة التأثير؛ كونها لا تتم على أرضية مؤسساتية أو حزبية تملك القرار.

[٣٨] هناك من يعطي أهمية ما للمعارضة داخل المجلس التشريعي الفلسطيني. فقد ظهرت في المجلس ملامح ثلاث كتل برلمانية، هي: التحالف الديمقراطي، والكتلة الإسلامية، وكتلة فتح. وتسيطر فتح على نحو ثلاثة أرباع مقاعد المجلس، وتعقد لقاءات مع رئيس السلطة الفلسطينية وقيادات فتح الأخرى. ولا تتمتع الكتل الأخرى برؤية موحدة بحكم التباينات في تكوينها السياسي والفكري، وبحكم عدم ارتباطها الواضح بأحزاب وتنظيمات سياسية. فالكتلة الإسلامية أقرب إلى كتلة من المتدينين غير السياسيين، وكتلة التحالف الديمقراطي تضم مستقلين وأعضاء سابقين في أحزاب سياسية علمانية. ولذا، لا أرى ما يبرر إدراج هذه في إطار الحديث عن المعارضة المتمثلة في أحزاب وتنظيمات سياسية.

[٣٩] انظر: خالد الحروب مرجع سابق، صفحة ١٣٦.

[٤٠] يلاحظ أن "حماس" لم تقم بأي عمل عسكري ضد إسرائيل منذ فترة، لكن لم تعلن عن وقف العمل العسكري في الوقت نفسه. فالعمل العسكري يترتب عليه ردة فعل قاسية من قبل السلطة، والإعلان عن وقف العمل العسكري قد يترتب عليه تآكل القاعدة التنظيمية لـ"حماس". ويتوقع بعض المطلين على أوضاع "حماس" الداخلية توجهات حزبية أكبر لدى الحركة من حيث أشكال النشاط السياسي والجماهيري والنقابي، بما في ذلك المشاركة في انتخابات الهيئات المحلية والبلدية.

[٤١] انظر: د. خالد يونس الخالدي "ماذا حققت حماس من أهدافها؟"، على حلقتين في **الرسالة** (الناطقة باسم حزب الخلاص الإسلامي)، بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٢٤، و٢٠٠٥/٣/٣.

[٤٢] يهيمن على الخطاب الجديد لـ"حماس" لغة "المصالح"، والمساومة وليس لغة الهوية "والخلاص". يقول أبو مرزوق هناك أسس لا بد من معالجتها للوصول إلى حل مع الحكومة

الأردنية: "أولها، الأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين بشكل أساسي. وثانيها، حق أفراد الحركة بالمواطنة، وحرية التعبير والحركة. وبعد ذلك تصبح كل القضايا الأخرى مفتوحة يمكن الحديث عنها والوصول إلى نقاط مشتركة ... " (نقلاً عن صحيفة **الأيام**، ٣٠/١٠/١٩٩٩). وتوقع الشيخ جميل حمامي، العضو القيادي السابق في حركة "حماس" أن تقوم الحركة بالانخراط أكثر فأكثر في قضايا المجتمع، ويبرر الواقعية المستحدثة بقوله: "من يريد أن يبقى لا بد من أن يدفع الثمن، و"حماس" تحرص على البقاء في الحياة السياسية الفلسطينية، وهذا ما يدفع إلى طروحات جديدة ومنهج جديد". ويشير في هذا إلى طروحات الشيخ ياسين حول الهدنة مع إسرائيل، والقبول بخيار الشعب الفلسطيني للتسوية، بمعنى أن التسوية ليست من المطلقات الدينية، بل خاضعة لرأي الأغلبية. كما يشير بعض قياديي "حماس"، كالشيخ حسن يوسف، إلى أن "العمل العسكري والهدنة وتكوين حزب سياسي وكل ما يتعلق بنظرة الحركة للقضايا التي تتصل بالواقع الفلسطيني هي موضع دراسة" (محمد دراغمة، "حركة حماس: "هل حان وقت الجراحة الحتمية"، **الأيام**، ٢٢/١/٢٠٠٠).

[٤٣] اشترك الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي لحركة "حماس" على رأس وفد من الحركة في اجتماعات المجلس المركزي لمنظمة التحرير التي عقدت في أيلول ١٩٩٩ لمناقشة انتهاء المرحلة الانتقالية.

[٤٤] حزب الخلاص الوطني الإسلامي، البرنامج السياسي، النظام الأساسي، اللائحة الداخلية، ١٩٩٩، ص ٦–٧.

[٤٥] المرجع السابق، ص ٨–٩. ويلاحظ أن الحزب يعتمد في تسمياته مفردات أحزاب حديثة (وعلمانية)، مثل: جمعية عمومية للفرع، هيئة إدارية للفرع، مؤتمر عام، مكتب سياسي، أمين سر، أمين صندوق. ويحدد النظام الداخلي عدد الهيئات القيادية التي تتشكل عبر الانتخاب. كما ينص نظامه الداخلي على أن تشكل النساء نسبة لا تقل عن ١٥٪ من مجموع أعضاء المؤتمر العام (المرجع السابق ٦٠–٦٥). ويصدر الحزب جريدة أسبوعية (الرسالة) من غزة.

[٤٦] نجد أن لغة المشاركة والابتعاد عن لغة الخصومة والعداء للسلطة في خطاب قيادات "حماس" في الأراضي الفلسطينية منذ فترة. يأخذ إسماعيل هنية، أحد قياديي "حماس" في مناطق السلطة الفلسطينية، على السلطة، وقيادة "فتح"، استمرار الأخذ بموروث الصراع الفصائلي. ويطالب السلطة، وحركة "فتح" أن تنطلق في العلاقة مع "حماس" من منطلق أن "حماس" "شريك في الوطن، وليس خصماً أو عدواً" تعمل على إغلاق مؤسساته واعتقال كوادره وقياداته" (انظر: **شؤون تنموية**، القدس، المجلد السابع، العددان الثالث والرابع، خريف ١٩٩٨، ص ٨٤–٨٥). ويقول محمود الزهّار، وهو من قيادات "حماس" في الأراضي الفلسطينية، إنه على الرغم من رفض "حماس" لاتفاقات أوسلو، فإن "حماس لم ولن تستخدم القوة في منع من يريد في اتجاه التسوية المطروحة، لكن بشرط أن نحافظ على استقلاليتنا، وأن تبقى أيدينا بعيدة عن الدخول في هذا المطب" (المرجع السابق ص ٦٨).

[٤٧] أخرجت الجبهة الديمقراطية منه بعد مصافحة أمينها العام الرئيس الإسرائيلي (وايزمان) في شباط ١٩٩٩. ورفعت هذه المجموعة شعار إسقاط "اتفاق أوسلو". لكن المجموعة لم تنجح في تعبئة رأي عام فلسطيني أو توليد حركة سياسية نشطة ضد السلطة الفلسطينية

أو ضد اتفاق أوسلو، وانتهى عملياً وجودها كمجموعة دون أن يترك تأثيراً على الحقل السياسي الفلسطيني.

[٤٨] انظر قيس عبد الكريم، "المعارضة الوطنية: كيف فهمت دورها وكيف مارسته"، **الأيام** ١٤ و١٥/٤/١٩٩٩. والكاتب عضو للمكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. في الحقيقة تم هذا الانتقال مع بدء أعمال مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط العام ١٩٩١.

[٤٩] المرجع السابق.

[٥٠] يوجه على جرادات، وهو عضو في المكتب السياسي للجبهة الشعبية، جملة من الانتقادات لليسار الفلسطيني، منها: التناقض بين الخطاب والممارسة، وعدم إشراك أعضائه ومعظم كوادره في صنع القرار، والإحجام عن نقد الذات، وضعف العلاقة مع الجماهير، وعدم تحرير الذات الحزبية من "نزعات الجهوية، والعشائرية والمحسوبية والوجاهة والاستعراض والاستزلام"، بالإضافة إلى استعداد اليسار الدائم لعقد الصفقات مع حركة "فتح" (التنظيم المهيمن في الحركة السياسية الفلسطينية) على حساب مفاهيمه الفكرية والسياسية وبرامجه المعلنة. كما ينتقد العقلية المحافظة لليسار الفلسطيني من حيث عدم سعيه إلى تعزيز دور المرأة السياسي (علي جرادات، **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**، رام الله: مواطن، ١٩٩٩).

[٥١] يرى أحد قياديي الجبهة الديمقراطية أن من أسباب فشل قيام قطب ديمقراطي، إضافة إلى الخلاف البرنامجي والسياسي بين القوى اليسارية الوطنية، "هو قوة الاستمرارية التي تكتسبها، وبخاصة على الصعيدين القيادي والكادري، البنى الفصائلية القديمة المتكلسة بما تؤمنه من امتيازات معنوية، وأحياناً مصلحية" (لنظر قيس عبد الكريم، "المعارضة الوطنية: كيف فهمت دورها وكيف مارسته"، مرجع سابق).

[٥٢] يقول أمين عام حزب فدا (صالح رأفت): "إنه لولا القضية الوطنية التي ما زالت تشدنا باهتمام رئيسي لكان ممكناً أن نكون في صفوف المعارضة بالكامل". ويضيف إنه ممكن "أن ينشأ الآن تجمع أو إطار قوى موجودة داخل السلطة كحزب الشعب والنضال وفدا ومن قوى ديمقراطية علمانية ما زالت خارج السلطة، وبالتحديد الشعبية والديمقراطية وحركة البناء الديمقراطي ... وعدد من الشخصيات الأخرى المستقلة سواء داخل السلطة أو خارجها، بحيث يمكن لهذا التجمع الديمقراطي أن يلعب دوره في الحياة السياسية، وفي تصويب عملية البناء الديمقراطي...". (انظر: **شؤون تنموية**، المجلد السابع، العددان الأول والثاني، صيف ١٩٩٨، ص ١٢٥).

[٥٣] حنا عميرة، أحد قياديي حزب الشعب الفلسطيني في: **شؤون تنموية**، المجلد السابع، العددان الأول والثاني، صيف ١٩٩٨، ص ١٣١. انظر كذلك: علي جرادات، **اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية**، مرجع سابق.

[٥٤] هناك رأي يقول إن هناك قاعدة اجتماعية عريضة لتيار علماني ديمقراطي في مناطق السلطة الفلسطينية، ويستند هذا الرأي إلى الحجم الذي تظهره استطلاعات الرأي، للذين لا يؤيدون أياً من الأحزاب والحركات السياسية القائمة. ولعل فشل تجربة حركة البناء الديمقراطي، كتجمع ديمقراطي علماني جديد، وعدم فعالية التجمع الديمقراطي الفلسطيني، وهلامية المبادرة الوطنية الفلسطينية من أسباب التردد والتأني في تشكيل تجمع جديد.

[٥٥] من هنا دعوة البعض إلى "فلسطنة" "حماس"، أي أن يعكس تكوينها القيادي والمؤسساتي تموضع مركز الثقل السياسي والنضالي فلسطينياً في الضفة والقطاع، وأن لا يكون هناك تأثير لسياسات دول إقليمية عليها (انظر: ممدوح نوفل، **شؤون تنموية**، المجلد السابع، العددان الأول والثاني، صيف ١٩٩٨، ص ١٢٧).

[٥٦] وفق مسح أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس في الضفة والقطاع ما بين ١٩٩٨/٣/٢٥ و١٩٩٩/٣/٢٨ في الفترة نفسها التي جرى فيها مسوح في الأردن ولبنان)، تبين أن نسبة الذين ذكروا أنهم ينتسبون إلى أحزاب (من الذين أعمارهم ١٨ عاماً فأكثر) بلغت ١٠,٨٪ في الضفة والقطاع، مقابل أقل من ١٪ في الأردن، ونحو ٤,٤٪ في لبنان. كما كانت نسبة الذين قالوا إنهم ينوون الانتساب إلى أحزاب في الضفة والقطاع أعلى من الأردن ولبنان، إذ بلغت ٨٪ في الضفة والقطاع، مقابل ٤,٦٪في الأردن و٢,٩٪ في لبنان (وثيقة غير منشورة). وفي العام ٢٠٠٤ ذكر نحو ١٦٪ في الضفة والقطاع ممن هم فوق سن ١٦ عاماً أنهم أعضاء في أحزاب سياسية، وذكر ١٨٪ أنهم أعضاء في منظمات أو اتحادات جماهيرية أو أهلية أو مهنية (برنامج دراسات التنمية "جامعة بيرزيت" استطلاع رقم ١٥، شباط ٢٠٠٤).

[٥٧] برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، استطلاع رقم ١٥، شباط ٢٠٠٤.

[٥٨] انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، الاستطلاع رقم ١٣ (أيلول ٢٠٠٤)، ونتائج استطلاعات يوم الانتخابات الرئاسية والمحلية، كانون الأول– كانون الثاني ٢٠٠٥، واستطلاع رقم ١٥ ، آذار ٢٠٠٥).

[٥٩] شملت هذه المؤشرات الموقف من التالي: حرية عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية، ووجود قضاء مستقل، وسيادة القانون على الجميع، واحترام السلطة لحقوق الإنسان، وضمان حرية الانتخابات ودوريتها، وتوسيع دور المجلس التشريعي في مراقبة أداء الوزارات والأجهزة الأمنية وشركات القطاع العام، وإقرار القانون الأساسي، ووضع نظام ضمان اجتماعي لحماية العاطلين عن العمل وكبار السن والمرضى ومحدودي الدخل، وحرية التعبير عن الرأي والتنظيم والتظاهر، وتمثيل المرأة بشكل منصف في كل المؤسسات الوطنية، وقيام أحزاب معارضة قوية (لها تأييد جماهيري). ولم يظهر فرق ذو دلالة بين مؤيدي "فتح" ومؤيدي "حماس" سوى في المؤشر الأخير: فقد اعتبرت نسبة أعلى من مؤيدي "حماس" هذا الموضوع مهم ومهم جداً من مؤيدي "فتح" (٥٥٪ بين مؤيدي "فتح"، و٧١٪ بين مؤيدي "حماس"). (انظر: جميل هلال، **المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص ٧٣–٧٤).

[٦٠] انظر: جميل هلال، **المجتمع الفلسطيني وإشكاليات الديمقراطية**، مرجع سابق، ص ٧٠–٧٧.

[٦١] وفق معلومات قيادة الأحزاب السياسية المختلفة فإن نسبة جباية الاشتراكات من الأعضاء الحزبيين قليلة جداً. وينطبق هذا على تنظيمات منظمة التحرير وعلى التنظيمات الإسلامية.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧–٢٠٠٠
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨–١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة
دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول
النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد
المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول
النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال
ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان
ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨
التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧
اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦
العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب
رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي
مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة
حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

التنظيمات والاحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال
الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد
واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين
طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة
ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة
في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد
ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة
المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم
الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي
الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩
اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات
الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة
أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥
المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون
الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديريي واخرون
المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون
الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون
الدستور الذي نريد
وليم نصـــار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير: سميح شبيب
دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب
الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥ -١٩٩٤
سميح شبيب
التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة
المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خول الشخشير
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي
التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض
النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر
البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة
أحلام بالحرية
عائشة عودة
الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني
أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري
البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير
الدولة والديمقراطية
جميل هلال
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي
سيادة القانون
اسامة حلبي
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون
الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات
دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض